ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٦١ - ربيع الأول ١٤٣٦هـ / يناير ٢٠١٥م

الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى رحمة الله

ومبايعة سلمان بن عبد العزيز ملكاً للبلاد

بشائر الخير تتوالى في عهد سلمان الخير بـ ٣٤ أمراً ملكياً

وزير الإسكان تحت قبة الشورى : مشاريع الإسكان لن تتأثر بأسعار النفط

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

سلاسة انتقال الحكم .. استقرار للوطن

وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يرحمه الله - مثلت خسارة كبيرة ليس للوطن والشعب السعودي فحسب، بل للأمتين العربية والإسلامية، والعالم أجمع، فقد كان - يرحمه الله - مهموماً بقضايا وطنه وشعبه، وأمته العربية والإسلامية، حتى آخر أيام حياته، وتبرز جهوده في تعزيز الصف الخليجي، والمصالحة بين دولة قطر وجمهورية مصر العربية الشقيقتين، أصدق مثال على ذلك.

ما خفف من المصاب الجلل على الشعب السعودي، هو أن من سيخلفه، هو سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - الملك الحكيم، ذو النظرة الثاقبة، والرأي السديد، والخبرة الإدارية الطويلة، في انتقال سلس للسلطة، يمثل قوة وصلابة الحكم في المملكة، واللحمة القوية التي تجمع بين القيادة والشعب السعودي.

الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وترتيب انتقال الحكم من أبناء الملك عبدالعزيز إلى أحفاده، هو رسالة قوية، وشوكة في خاصرة أصحاب الصوت النشاز، الذين ما انفكوا يشككون في استقرار بيت الحكم السعودي، فآل سعود الذين ارتضاهم الله تعالى حكاماً لهذه البلاد، يدركون أن استقرار الحكم، هو الأساس لاستقرار المملكة وأمنها.

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي عرف - يحفظه الله - بأنه قريب دوماً من المواطنين يتلمس قضاياهم وحاجاتهم، وهذا ما لمسه الجميع عندما كان أميراً لمنطقة الرياض، استهل عهده - أيده الله - بحزمة من الأوامر الملكية زف فيها بشائر الخير للمواطنين، أوامر ملكية كريمة، طالت مجلس الوزراء بضخ دماء شابة لتتولى حقائب وزارية لقطاعات مفصلية في الدولة مثل التعليم والصحة، والخدمة المدنية، وأمر - رعاه الله - بصرف راتب شهرين لموظفي الدولة، ومعاش شهرين للمتقاعدين ومستحقي الضمان الاجتماعي، ومكافأة شهرين لأبنائه الطلاب والطالبات، في بادرة لعهد الخير، وهذا ليس بمستغرب على الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي عده الكثير من المحللين السياسيين بأنه رجل المرحلة، لما يملكه من نفاذ بصيرة، وقراءة للمستقبل، ورهانه على شباب الوطن في قيادة مسيرة التنمية، وهو ما تجلى في الدماء الشابة الذين تم تعيينهم وزراء لقطاعات تنموية مهمة.

نبارك لهذا الوطن قائده سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمير مقرن بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز - يحفظهم الله - ونسأل الله لهم السداد والتوفيق في قيادة هذه البلاد، وتحقيق آمال شعبها وتطلعاته نحو مزيد من الخير والرفاه.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

١٢

خادم الحرمين الشريفين: الشعب الكريم يستحق أكثر ولن أوفيه حقه

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – يوم الخميس التاسع من شهر ربيع الآخر الموافق التاسع والعشرين من شهر يناير ٢٠١٥ ، ٣٤ أمراً ملكياً كريماً، سعى الملك المفدى من خلالها إلى تحديث أجهزة الدولة، وتعزيز رفاهية المواطن، فضلاً عن أنها تشكل رافداً أساسياً لدعم مسيرة التنمية.

٢٢

تحت القبة

خادم الحرمين الشريفين: الدولة تعتمد على مجلس الشورى في صياغة حاضر الوطن ومستقبله

في آخر خطاب لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود – يرحمة الله – في مجلس الشورى أكد أن مجلس الشورى يجسد في تشكيله وحدة الوطن، وفي أعماله المشاركة في صُنع القرار، وأعضاءه الذين تعتمد عليهم الدولة في صياغة حاضر ومستقبل الوطن، عليهم مسؤولية كبرى في مواجهة التحديات التي تتعرَّضُ لها المملكة، وفي الدَّفع بمسار التنمية الوطنية في أبعادها المُختلفة، لتحقيق تطلُّعات المواطن.

٣٠

تحت القبة

وزير الإسكان تحت قبة الشورى مشاريع الإسكان لن تتأثر بأسعار النفط

أكد معالي وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي أن مشروعات الإسكان التي تنفذها الوزارة لن تتأثر بانخفاض أسعار البترول، مشيراً إلى أن جميع الاعتمادات لمشروعات الإسكان ومبالغ الإقراض من صندوق التنمية العقارية متوفرة، حيث لا توجد مشكلات تمويلية على المدى القريب.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

الدراسة

٥٢

إستراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة في ضوء المعايير العالمية*

إدراكاً لأهمية البحث التربوي ودوره في التنمية وتطوير الأنظمة التعليمية اهتمت دول العالم بإنشاء المراكز المتخصصة في البحث التربوي، فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الرابطة الأمريكية للبحث التربوي (AERA) وفي المملكة المتحدة يوجد معهد التعليم (IOE) وفي أستراليا مجلس البحث التربوي (ACER) وفي اليابان المعهد الوطني لبحوث السياسة التعليمية (NIER)، وقد أنشئت هذه المراكز لعدة أهداف أشار لها شحاتة (٢٠٠١م ، ص ٧٧) وهي تقويم الأوضاع التعليمية على أسس علمية، والاستعانة بالخبرات الفنية المختلفة، وتنمية الوعي بأهميته في معالجة المشكلات التي تواجهها النظم التعليمية، وتزويد المهتمين بميدان البحث العلمي التربوي بالمفاهيم والمهارات الأساسية والجديدة، ومساعدتهم على الإطلاع على التجارب والنماذج الجديدة في التربية، والعمل على تطوير أجهزة البحث التربوي وتقويم نشاطها ووظائفها.

تجربتي في الشورى

٦٠

الدكتور عبدالجليل السيف لـ « الشورى »

مجلس الشورى محطة مهمة في حياتي تشرفت خلالها بخدمة قضايا الوطن والمواطن

ضيفنا لهذا العدد هو الدكتور عبدالجليل بن علي السيف عضو مجلس الشورى السابق امتدت عضويته لثلاث دورات متتالية قدم خلالها رؤاه التي أثرتها تجربته الإدارية وخبراته العملية خاصة في مجال السلامة المرورية، حيث سخر خبرته كرجل أمن مروري وأكاديمي وناشط حقوقي في خدمة قضايا الوطن والمواطن من خلال ما طرحه من أراء ومقترحات تحت قبة المجلس، حاورته المجلة عن تجربته في مجلس الشورى، ومراحل عمله في الدولة بدءاً من المرور ومكتب الاستقدام وانتهاءً بالخدمات الطبية بوزارة الداخلية.

تحت القبة :

دعا لإسناد حالات الإخلاء الطبي للهلال الأحمر بدل خطر وعدوى للمسعفين والعاملين في ميدان الإسعاف ٤٢

الشورى يدعو « نزاهة » إلى اتخاذ إجراءات تضمن استرداد أموال جرائم الفساد ٤٤

بعد خلاف حول « الزي الوطني » للمذيعات الشورى يعيد دراسة مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع ٤٦

في هذا العدد

أستشارات قانونية ٦٦
حصاد الشهر ٦٨
مجتمع الشورى ٧٤
متابعات برلمانية ٧٦

المقالات

د. صدقة فاضل ٤١
أ.عبدالله بن محمد الناصر.....٤٩
د. عبد الله العسكر... شوريات ..٨٢

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روزف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الشعب السعودي والأمتين العربية والإسلامية ينعون حكيم العرب

وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز..
ومبايعة الأمير سلمان ملكاً للبلاد..

ببالغ الأسى والحزن نعى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وكافة أفراد الأسرة والأمة، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حيث وافته المنية في تمام الساعة الواحدة من صباح يوم الجمعة الموافق ٣ / ٤ / ١٤٣٦هـ « إنا لله وإنا إليه راجعون ».

تغمد الله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بواسع رحمته وغفرانه وأسكنه فسيح جناته، وعزاؤنا تمسك هذه الأمة بدينها القويم، فجزاه الله عن الإسلام وعن هذه الأمة وعن المسلمين كافة خير الجزاء.

وقد تلقى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود البيعة ملكاً على البلاد وفق النظام الأساسي للحكم.

الأمير مقرن ولياً للعهد

وبعد إتمام البيعة، وبناءً على البند (ثانياً) من الأمر الملكي رقم أ / ٨٦ وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٣٥هـ، الذي نص على أن يبايع صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولياً للعهد في حال خلو ولاية العهد، دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية - يحفظه الله- لمبايعة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً للعهد، وقد تلقى سموه البيعة على ذلك.

محمد بن نايف ولياً لولي العهد

كما أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - أمراً ملكياً باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولياً لولي العهد، بعد اطلاعه - أيده الله - على ما عرض على أعضاء هيئة البيعة حيال اختيار سموه ولياً لولي العهد وتأييد ذلك بالأغلبية، كما أمر - رعاه الله - بتعيين سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.

وصدر أمران ملكيان قضى الأول بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وزيراً للدفاع، فيما قضى الأمر الثاني بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رئيساً للديوان الملكي ومستشاراً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير إضافة إلى عمله.

من جهة أخرى استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بعد صلاة العشاء ليوم الجمعة ٣ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ في قصر الحكم بالرياض، أصحاب السمو الملكي الأمراء وسماحة مفتي عام المملكة وأصحاب الفضيلة العلماء والمعالي الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين وجموعاً غفيرة من المواطنين ،الذين قدموا البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملكا للمملكة العربية السعودية ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود وليا للعهد ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وليا لولي العهد.

مجلس الشورى ينعي فقيد الوطن.. ويبايع الملك سلمان وولي عهده وولي ولي العهد

أعرب مجلس الشورى عن بالغ الحزن والأسى لوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - يرحمه الله – لما تمثله وفاته من خسارة كبيرة للوطن والأمتين العربية والإسلامية والعالم أجمع.

ورفع المجلس في بيان تلاه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - في مستهل أعمال الجلسة العادية الثامنة التي عقدها يوم الاثنين ٦/ ٤/ ١٤٣٦هـ أحر التعازي والمواساة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظهم الله - في وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يرحمه الله - .

وتقدم المجلس بالعزاء والمواساة لأصحاب السمو الملكي أبناء الفقيد، وللأسرة المالكة الكريمة، والشعب السعودي، والأمتين العربية والإسلامية، وسأل الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته، وأن يجزيه خير الجزاء على ما قدم من أعمال لدينه ووطنه وأمته.

واستحضر المجلس جهود الفقيد - يرحمه الله - في النهوض بالمملكة العربية السعودية وشعبها، والارتقاء بمكانتها دولياً، فقد تميز عهده الزاهر بالتنمية الشاملة والمتوازنة في مختلف المجالات بجميع مناطق المملكة.

وبايع مجلس الشورى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملكاً للمملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد، على كتاب الله وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في المعروف في المنشط والمكره، سائلاً المولى القدير أن يعينهم ويوفقهم ويسدد خطاهم في مواصلة مسيرة الخير لهذه البلاد وشعبها.

ونوه المجلس بسلاسة انتقال الحكم في المملكة، وفق نظام هيئة البيعة المبني على النظام الأساسي للحكم، وعلى مبدأ الشورى الذي ترتكز عليه سياسة هذه البلاد، إيماناً من الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله – بأن تنظيم انتقال مقاليد الحكم هو أساس لاستقرار الدولة واستمرارها.

وأشار المجلس إلى الشخصية المتفردة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله – والخبرة القيادية والإدارية والسياسية، التي اكتسبها عبر السنوات التي قضاها أميراً لمنطقة الرياض، وقربه من إخوانه قادة المملكة الذين سبقوه، فهو – أيده الله – يملك الحكمة وبعد النظر، والرؤية السديدة التي يملكها بما وهبه الله من رجاحة عقل، وبعد نظر، ومن ثقافته الواسعة، واطلاعه على تاريخ الأمم والشعوب.

وفي ختام البيان دعا المجلس المولى القدير أن يمد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بعونه وتوفيقه على حمل الأمانة والمسؤولية، وأن يسدد خطاه لكل خير، وأن يشد أزره بسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – وأن يديم على هذه البلاد وشعبها الأمن والاستقرار، والرخاء والازدهار.

رئيس مجلس الشورى : الأمة الإسلامية والعالم أجمع فقدوا حامل لواء السلام

أعرب معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن بالغ الحزن والأسى بوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يرحمه الله -.

وشاطر معاليه الأسرة المالكة الكريمة، والشعب السعودي الوفي، والأمتين العربية والإسلامية، هذا الخطب الجلل الذي فقدت فيه الأمة والعالم أجمع قائداً وزعيماً تاريخياً، كرس حياته لخدمة دينه ووطنه، وأمته، وقدم المبادرات لخدمة الأمن والسلم الإقليمي والدولي، ولعل أبرزها مبادرته - يرحمه الله - للحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات، لإشاعة ثقافة الحوار والتسامح بين الشعوب.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: « إن الوطن والشعب السعودي فقدوا حامل لواء الإصلاح والتحديث لمؤسسات الدولة، فبحكمته وبعد نظره، أصدر الأوامر الملكية والقرارات لتطوير المنظومة الإدارية بما يسهم في التنمية الشاملة بمختلف المجالات، كما عزز بمواقفه السياسية والاقتصادية موقع المملكة العربية السعودية في الساحة العالمية، ودخول المملكة مجموعة العشرين.

وأشار الدكتور آل الشيخ إلى الدور المحوري الذي قام به الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يرحمه الله - لدعم الصف الخليجي وتعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتقريب وجهات النظر لدول المجلس بما يخدم مصالح الدول الأعضاء وشعوبها، ومواجهة التحديات والأخطار التي تواجه المنطقة، فضلاً عن الدور الكبير الذي قام به - رحمه الله - لحل الخلاف بين دولة قطر وجمهورية مصر العربية في إطار جهوده لدعم الصف العربي.

وقدم معاليه مبايعته لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ملكاً للبلاد على كتاب الله وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة، كما قدم مبايعته لصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً للعهد، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد.

وأضاف معالي رئيس مجلس الشورى « إن مما يخفف عزاءنا في فقيدنا الراحل أن من سيخلفه في حكم البلاد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - هذا القائد الإداري والسياسي الذي تعلم فنون الإدارة والسياسة من والده المؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - وعاصر إخوانه الملوك سعود وفيصل وخالد وفهد وعبدالله، فاكتسب الخبرة والحكمة وبعد النظر والرؤية الحكيمة للقضايا، وكافة الملفات السياسية والاقتصادية، وهو ما يؤهله - رعاه الله - لمواصلة قيادة هذه البلاد على النهج الذي خطه والده الملك عبدالعزيز - رحمه الله - مع التحديث والتطوير لجميع مرافق الدولة بما لا يتعارض مع مبادئ شريعتنا الغراء، ومع قيم وثوابت المجتمع السعودي.

ونوه معاليه بسلاسة انتقال الحكم في المملكة، فما أن يختار الله تعالى أحد قادتها إلى جواره، ينتقل الحكم بيسر وسهولة، وهذا مؤشر ودليل على استقرار نظام الحكم في المملكة، ويقطع دابر الشكوك والإشاعات التي يروج لها المغرضون والحاقدون والمتربصون بأمن واستقرار هذه البلاد المباركة.

وفي ختام تصريحه رفع معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ خالص العزاء والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين ولسمو ولي ولي العهد، ولأبناء الملك عبدالله بن عبدالعزيز والأسرة المالكة والشعب السعودي في وفاة فقيد الأمة، سائلاً الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، ويجزيه عن أمته خير الجزاء، على ما قدمه لدينه وشعبه وأمته الإسلامية.

كما سأل معاليه الله عز وجل العون والتوفيق لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في حمل الأمانة والمسؤولية، وأن يشد عضده بسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد، وأن يسدد خطاهم لمواصلة مسيرة الخير والنماء لهذه البلاد، وأن يديم عليها وعلى شعبها الأمن والاستقرار.

نائب رئيس مجلس الشورى: التوسعة التاريخية للحرمين الشريفين من أجَلِّ أعمال الملك عبدالله بن عبدالعزيز

رفع معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أحر التعازي والمواساة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، في وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله -.

كما عبر عن مواساته لأنجال فقيد الوطن أصحاب السمو الملكي الأمراء، والأسرة المالكة الكريمة، والشعب السعودي الوفي، والأمتين العربية والإسلامية، سائلاً الله تعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يكنه فسيح جناته، وأن يجزيه خير الجزاء على ما قدم لدينه ووطنه وشعبه وأمته الإسلامية.

وقال معاليه - في تصريح صحفي - « وإذ نرفع للقيادة الرشيدة تعازينا وبالغ ألمنا على هذا المصاب لنسأل الله تعالى لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ولسمو ولي عهده الأمين ولسمو ولي ولي العهد ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان رئيس الديوان الملكي وزير الدفاع والمستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين، العون والتوفيق والتسديد، على حمل أمانة بلادنا - حرسها الله - والتي عهد عنها سلاسة انتقال الحكم وانتظام أموره تحت مظلة البيعة الشرعية ».

واستذكر معالي نائب رئس مجلس الشورى مآثر الملك عبد الله بن عبد العزيز - تغمده الله برحمته - قائلاً « فقدنا قائداً حكيماً كرس حياته وجهده لخدمة وطنه وأمته، فكان من أخلص المدافعين عن قضاياها وأمنها واستقرارها، وكان له دور كبير في تعزيز التضامن ووحدة الصف العربي، والدعوة إلى الحوار والسلام العادل في المنطقة، ونبذ العنف والتطرف، كما حمل - رحمه الله - هموم شعبه ساعياً وباذلاً كل ما من شأنه أن يعلي شأن وطنه ومواطنيه ».

وأشار معالي الدكتور محمد الجفري إلى أن المتتبع لسيرة الملك عبدالله بن عبد العزيز يدرك الحب الكبير الذي يكنه - رحمه الله - لشعبه الذي بادله الحب بالوفاء والدعاء له في حياته وبعد وفاته، حيث تعد صورة قل نظيرها في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وعد معاليه التوسعة التاريخية الكبرى في الحرمين الشريفين، وتطوير جسر الجمرات، من أجل الأعمال التي قام بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لخدمة الإسلام والمسلين.

وبايع معالي نائب رئيس مجلس الشورى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملكاً للمملكة العربية السعودية على كتبا الله وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة. كما بايع صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولياً لولي العهد، سائلاً المولى القدير أن يمدهم بعون وتوفيقه ويسدد خطاهم.

ونوه معاليه بسلاسة انتقال الحكم في المملكة، وعده دليلاً على استقرار الحكم السعودي وثباته وفق أصول إسلامية وتقاليد عريقة، إلى جانب العلاقة الوثيقة بين القيادة والشعب السعودي.

واختتم تصريحه سائلاً الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد، وأن يديم على بلادنا وشعبها نعمة الأمن والاستقرار.

الأمين العام لمجلس الشورى يقدم التعازي في وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز « رحمه الله »

رفع معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو أحر التعازي وأصدق المواساة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وأفراد الأسرة المالكة، وأفراد الشعب السعودي الكريم، في وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، سائلاً الله جل في علاه، أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يجزل له المثوبة على ما قدمه من أعمال لخدمة دينه ووطنه وشعبه وأمته الإسلامية.

وقال معاليه، في تصريح له: إن وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله - خطب جلل، وخسارة جسيمة ليس لشعب المملكة العربية السعودية فحسب، بل للأمتين العربية والإسلامية، والعالم أجمع، ملك زرع حبه في قلوب الناس بصراحته المعهودة، ومواقفه الرائدة من قضايا العرب والمسلمين، وخدمة الأمن والسلم الدولي.

وأشار إلى ما تحقق في عهده الزاهر - رحمه الله - من نقلة كبرى في التنمية الشاملة بجميع مناطق المملكة، في مجالات التعليم والصحة، والقضاء، والشؤون الاجتماعية، والنقل العام، وتطوير مؤسسات الدولة بما يواكب المستجدات، ويستجيب للمتغيرات التي تشهدها المملكة، مع الحفاظ على قيمها وثوابتها الدينية.

وقدم معالي الدكتور محمد آل عمرو البيعة على كتاب الله وسنة رسوله، لخادم الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

ونوه بسلاسة انتقال الحكم في المملكة، وفق ترتيب منتظم توافق عليه أغلب أعضاء هيئة البيعة، بما يجسد استقرار الحكم في هذه البلاد، ويعزز من أمنها واستقرارها.

كما نوه باللحمة القوية بين القيادة والشعب، التي تجلت في مظاهر الحزن على فقيد الوطن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وفي توافد الشعب على مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله -.

وأشاد معالي الأمين العام لمجلس الشورى بشخصية الملك سلمان بن عبدالعزيز - رعاه الله -، وخبرته الإدارية والسياسية، وما يتصف به من الحكمة وبعد النظر، والحرص على كل ما يهم الوطن والمواطن، وقربه من المواطنين، وتلمس حاجاتهم، فضلاً عن حبه لأعمال الخير التي تتجلى وضوحاً في دعمه الكبير للجمعيات الخيرية للأيتام، ولجمعيات البر، وللجمعيات الخيرية لمرضى الكلى.

وسأل معاليه في ختام تصريح الله جل وعلا أن يمد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بالعون والتوفيق في حمل الأمانة، وأداء المسؤولية في خدمة دينه، ووطنه، وتحقيق آمال شعبه وتطلعاتهم، وخدمة قضايا الأمة الإسلامية، وأن يشد عضده بسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد.

خادم الحرمين الشريفين: الشعب الكريم يستحق أكثر ولن أوفيه حقه

بشائر الخير تتوالى في عهد سلمان الخير بأربعة وثلاثين أمراً ملكياً

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - يوم الخميس التاسع من شهر ربيع الآخر الموافق التاسع والعشرين من شهر يناير ٢٠١٥، ٣٤ أمراً ملكياً كريماً، سعى الملك المفدى من خلالها إلى تحديث أجهزة الدولة، وتعزيز رفاهية المواطن، فضلاً عن أنها تشكل رافداً أساسياً لدعم مسيرة التنمية.

وبعد صدور الأوامر الملكية الكريمة قال خادم الحرمين الشريفين عبر حسابه الشخصي في «تويتر»: «أيها الشعب الكريم تستحقون أكثر، ومهما فعلت لن أوفيكم حقكم.

أسأل الله أن يعينني وإياكم على خدمة الدين والوطن، ولا تنسوني من دعائكم».

راتب شهرين لموظفي الدولة ومكافأة شهرين للطلاب.. ومعاش شهرين للمتقاعدين

وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - على تلمس حاجات المواطنين، أصدر أمره الكريم بصرف راتب شهرين أساسيين لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، ومعاش شهرين للمتقاعدين، كما شمل بأبوته الحانية أبناءه الطلاب والطالبات وأمر بصرف مكافأة شهرين لهم.

وفي إطار اهتمامه - يحفظه الله - بالمستفيدين من مخصصات الضمان الاجتماعي، شملت أوامره الكريمة، تعديل سلم معاش الضمان الشهري، وصرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي، ومكافأة إعانة شهرين للمعاقين، إلى جانب ضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين اعتباراً من تاريخه، كما أمر بصرف ملياري ريال دعماً للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين على أهمية توفير السكن للمواطنين، وإسهاماً في سرعة استفادة المواطنين من مخططات المنح في مناطق المملكة، أمر - يحفظه الله - باعتماد مبلغ ٢٠ مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه لمخططات المنح.

وأولى الملك سلمان بن عبدالعزيز - كما هو عهده دائماً - رعاه الله - الثقافة والرياضة والشباب جل اهتمامه، فشمل الأندية الأدبية والرياضية، بأوامره الكريمة، بدعم الأندية الأدبية المسجلة رسمياً بالمملكة بمبلغ ١٠ ملايين ريال لكل ناد، ومثلها لكل ناد من الأندية الرياضية في دوري المحترفين، و ٥ ملايين ريال لكل ناد رياضي من أندية الدرجة الأولى، ومليوني ريال لبقية الأندية الرياضية المسجلة رسمياً.

ضخ دماء شابة في بعض الحقائب الوزارية لقيادة التطوير في المرحلة المقبلة

وجاءت الأوامر الملكية على النحو التالي:

إعادة تشكيل مجلس الوزراء على النحو الآتي:

١ - صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

٢ - صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

٣ - صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزيراً للخارجية.

٤ - صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز آل سعود وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين.

٥ - صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وزيراً للحرس الوطني.

٦ - صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وزيراً للدفاع.

٧ - الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزيراً للشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٨ - الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني وزيراً للعدل.

٩ - الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسة وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء.

١٠ - الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء.

١١ - المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزيراً للبترول والثروة المعدنية.

١٢ - الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزيراً للمالية.

١٣ - المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين وزيراً للمياه والكهرباء.

١٤ - المهندس عادل بن محمد بن عبدالقادر فقيه وزيراً للعمل.

١٥ - الدكتور شويش بن سعود بن ضويحي الضويحي وزيراً للإسكان.

١٦ - الدكتور بندر بن محمد بن حمزة أسعد حجار وزيراً للحج.

١٧ - الدكتور محمد بن سليمان بن محمد الجاسر وزيراً للاقتصاد والتخطيط.

١٨ - الدكتور توفيق بن فوزان بن محمد الربيعة وزيراً للتجارة والصناعة.

١٩ - الأستاذ محمد بن فيصل بن جابر أبو ساق وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى.

٢٠ - الدكتور عصام بن سعد بن سعيد وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء.

٢١ - المهندس عبدالله بن عبدالرحمن المقبل وزيراً للنقل.

٢٢ – الدكتور محمد بن إبراهيم السويل وزيراً للاتصالات وتقنية المعلومات.

٢٣ – الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

٢٤ – الدكتور سعد بن خالد بن سعدالله الجبري وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء.

٢٥ – الأستاذ محمد بن عبدالملك بن عبدالله آل الشيخ وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء.

٢٦ – المهندس عبداللطيف بن عبدالملك بن عمر آل الشيخ وزيراً للشؤون البلدية والقروية.

٢٧ – الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب وزيراً للصحة.

٢٨ – الأستاذ خالد بن عبدالله العرج وزيراً للخدمة المدنية.

٢٩ – الدكتور عادل بن زيد الطريفي وزيراً للثقافة والإعلام.

٣٠ – الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي وزيراً للزراعة.

٣١– الدكتور عزام بن محمد الدخيل وزيراً للتعليم.

إلغاء عدد من اللجان والمجالس العليا .. وإنشاء مجلسين للشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية

* إلغاء عدد من اللجان والمجالس العليا:

وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – على رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق – تفادياً للازدواج وتحقيقاً للأهداف المرسومة – بما يؤدي إلى تكامل الأدوار والمسؤوليات والاختصاصات، وبما يواكب التطورات والمتغيرات المتسارعة التي طرأت في مختلف المجالات، وانطلاقاً من اختصاص مجلس الوزراء الأصيل في رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة والإشراف على تنفيذها. أصدر يحفظه الله – أمره الكريم بإلغاء اللجان والمجالس والهيئات العليا الآتية:

١ ـ اللجنة العليا لسياسة التعليم.

٢ ـ اللجنة العليا للتنظيم الإداري.

٣ ـ مجلس الخدمة المدنية.

٤ ـ الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٥ ـ مجلس التعليم العالي والجامعات.

٦ ـ المجلس الأعلى للتعليم.

٧ ـ المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن.

٨ ـ المجلس الاقتصادي الأعلى.

٩ ـ مجلس الأمن الوطني.

١٠ ـ المجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

١١ ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

١٢ ـ المجلس الأعلى لشؤون المعوقين.

وشملت الأوامر الملكية الكريمة إنشاء مجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء، هما:

أولاً ـ مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ويشكل على النحو الآتي:

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيساً.

٢ وزير الخارجية عضواً

وزير الحرس الوطني عضواً

وزير الدفاع عضواً

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عضواً

الدكتور مساعد بن محمد العيبان

وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضواً

الدكتور سعد بن خالد الجبري

وزير دولة عضو مجلس الوزراء عضواً

وزير الثقافة والإعلام عضواً

رئيس الاستخبارات العامة عضواً

ويكون أمين عام مجلس الوزراء أميناً للمجلس.

ثانياً ـ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويشكل على النحو الآتي:

١ – صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز عضو مجلس الوزراء رئيساً

٢ – وزير العدل عضواً

٣ – الدكتور مساعد بن محمد العيبان

وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضواً

٤ – وزير البترول والثروة المعدنية عضواً

٥ – وزير المالية عضواً

٦ – وزير المياه والكهرباء عضواً

٧ – وزير العمل عضواً

٨ – وزير الإسكان عضواً

٩ – وزير الحج عضواً

١٠ – وزير الاقتصاد والتخطيط عضواً

١١ – وزير التجارة والصناعة عضواً

١٢ – وزير النقل عضواً

١٣ – وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عضواً

١٤ – وزير الشؤون الاجتماعية عضواً

١٥ – الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ

وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضواً

١٦ – وزير الشؤون البلدية والقروية عضواً

١٧ – وزير الصحة عضواً
١٨ – وزير الخدمة المدنية عضواً
١٩ – وزير الثقافة والإعلام عضواً
٢٠ – وزير الزراعة عضواً
٢١ – وزير التعليم عضواً
٢٢ – الدكتور عصام بن سعد بن سعيد
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضواً
ويكون أمين عام مجلس الوزراء أميناً للمجلس.

دمج التعليم العالي، والتربية والتعليم في وزارة واحدة، وإعادة تشكيل اللجنة العامة لمجلس الوزراء

وشملت الأوامر الملكية دمج وزارتي التعليم العالي، والتربية والتعليم في وزارة واحدة باسم (وزارة التعليم).

كما شملت إعادة تشكيل اللجنة العامة لمجلس الوزراء على النحو الآتي :

١ – الدكتور مساعد بن محمد العيبان
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيساً
٢ – الدكتور عصام بن سعد بن سعيد
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضواً
٣ – الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء عضواً
ويكون أمين عام مجلس الوزراء أميناً للجنة.

ونص الأمر الملكي على إلغاء اللجنة الفرعية للجنة العامة لمجلس الوزراء.

خالد الفيصل مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين وأميراً لمنطقة مكة المكرمة

وتضمنت الأوامر الملكية إعفاء وتعيين أمراء لمناطق الرياض ومكة المكرمة والقصيم على النحو الآتي:

– يعفى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة من منصبه، وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين وأميراً لمنطقة مكة المكرمة بمرتبة وزير.

فيصل بن بندر أميراً لمنطقة الرياض

– يعفى صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض من منصبه.

– يعفى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة القصيم من منصبه، ويعين أميراً لمنطقة الرياض بمرتبة وزير.

فيصل بن مشعل بن سعود أميراً لمنطقة القصيم

– تعيين صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود أميراً لمنطقة القصيم بمرتبة وزير.

تعيين مستشارين لخادم الحرمين الشريفين

وشملت الأوامر الملكية تعيين مستشارين لخادم الحرمين الشريفين، ومستشارين في الديوان الملكي، ونصت على الآتي:

– يُعفى صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود أمين عام مجلس الأمن الوطني المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين من منصبه .

– يُعفى صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الاستخبارات العامة من منصبه، وتعيينه مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

– تنهى خدمة الفريق خالد بن علي بن عبدالله الحميدان العسكرية، ويعين رئيساً للاستخبارات العامة بمرتبة وزير .

– يُعين صاحب السمو الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

– يُعين صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز آل سعود مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

– يُعين الأستاذ حازم بن مصطفى عبدالواحد زقزوق رئيساً للشؤون الخاصة لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

– يُعين معالي الدكتور فهد عبدالله السماري مستشاراً في الديوان الملكي بمرتبة وزير.

– يُعين فضيلة الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري مستشاراً في الديوان الملكي بالمرتبة الممتازة.

– يُعين الدكتور محمد بن إبراهيم بن محمد الحلوة مستشاراً في الديوان الملكي بالمرتبة الممتازة.

– يُعين الأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن المحيسن مستشاراً في الديوان الملكي بالمرتبة الممتازة.

– يُعين الدكتور فهد بن عبدالله تونسي مستشاراً في الديوان الملكي بالمرتبة الممتازة.

– يُعين الأستاذ تميم بن عبدالعزيز بن يوسف السالم مساعداً للسكرتير الخاص لخادم الحرمين الشريفين بالمرتبة الممتازة.

– يُعين صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن مقرن بن عبدالعزيز آل سعود مستشاراً في ديوان سمو ولي العهد بالمرتبة الممتازة.

– يُعين معالي الأستاذ عبدالعزيز بن صالح بن سليمان الحواس سكرتيراً خاصاً لسمو ولي العهد بمرتبة وزير.

– يُعين الأستاذ خالد بن صالح العباد نائباً لرئيس المراسم الملكية بالمرتبة الممتازة.

– يعين معالي الأستاذ محمد بن سليمان بن محمد العجاجي رئيساً لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء بمرتبة وزير.

– يعين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود نائباً لوزير البترول والثروة المعدنية بمرتبة وزير.

– يعين صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود رئيساً لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمرتبة وزير.

– يعفى معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من منصبه.

– يعين الدكتور خالد بن عبدالمحسن بن محمد المحيسن رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمرتبة وزير.

– يعين معالي الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحصين رئيساً لهيئة الرقابة والتحقيق بمرتبة وزير.

– يُعين الأستاذ محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز الجدعان رئيساً لهيئة السوق المالية بمرتبة وزير .

– يُعفى صاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن محمد آل سعود رئيس الهيئة العامة للطيران المدني من منصبه.

– يُعين الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان رئيساً للهيئة العامة للطيران المدني بمرتبة وزير.

– يعفى فضيلة الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل الشيخ الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من منصبه.

– يعين معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد السند رئيساً عاماً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمرتبة وزير.

– يعين الأستاذ فهد بن محمد بن صالح العيسى مديراً لمكتب وزير الدفاع بالمرتبة الممتازة.

– يعفى المهندس عبدالعزيز بن محمد بن ناصر التويجري رئيس المؤسسة العامة للموانئ من منصبه.

– يعين الدكتور نبيل بن محمد العامودي رئيساً للمؤسسة العامة للموانئ بالمرتبة الممتازة.

– يعين المهندس إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السلطان أميناً لمنطقة الرياض بالمرتبة الممتازة.

– يعفى معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم بن عبدالعزيز العيسى من عضوية هيئة كبار العلماء.

راتب شهرين لموظفي الدولة والمتقاعين والطلاب والطالبات

وشمل خادم الحرمين الشريفين برعايته الكريمة، موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، والمتقاعدين، وأبناءه الطلاب والطالبات، فأصدر أمره الكريم بصرف راتب شهرين أساسيين لجميع موظفي الدولة السعوديين من مدنيين وعسكريين. وصرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي داخل المملكة وخارجها. وصرف معاش شهرين للمتقاعدين على نظام المؤسسة العامة للتقاعد ونظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

تعديل سلم معاش الضمان الاجتماعي.. وراتب شهرين لمستفيدي الضمان والمعاقين

مكافأة شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي والمعاقين

وانطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تجاه كافة فئات الشعب، وخاصة المشمولين بالضمان الاجتماعي وأمثالهم، وسعياً منه – يحفظه الله – في توفير سبل العيش الكريم لهم، وإيماناً منه – أيده الله – بأهمية دعم الجمعيات الخيرية والتعاونية والمهنية، أصدر أمره الكريم بما يأتي:

أولاً : تعديل سلم معاش الضمان الشهري.

ثانياً : صرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

ثالثاً : صرف مكافأة إعانة شهرين للمعاقين.

رابعاً : ضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين اعتباراً من تاريخه.

خامساً : صرف مبلغ (٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) مليارى ريال دعماً للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

سادساً : دعم مجلس الجمعيات التعاونية بمبلغ (٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) مئتي مليون ريال.

سابعاً : تقديم دعم مالي للجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها مقداره (١٠ ٠٠٠ ٠٠٠) عشرة ملايين ريال لكل جمعية.

دعم الأندية الأدبية والرياضية

ونظراً لأهمية دور الأندية الأدبية والرياضية، ورغبة من الملك المفدى في دعمها لتتمكن من أداء واجبها الأكمل لخدمة الأدب والثقافة والرياضة والشباب، أمر بما يأتي:

– دعم كافة الأندية الأدبية المسجلة رسمياً بالمملكة بمبلغ (١٠ ٠٠٠ ٠٠٠) عشرة ملايين ريال لكل نادي.

– دعم الأندية الرياضية بمبلغ (١٠ ٠٠٠ ٠٠٠) عشرة ملايين ريال لكل نادي من أندية الدوري الممتاز، ومبلغ (٥ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسة ملايين ريال لكل نادي من أندية الدرجة الأولى، ومبلغ (٢ ٠٠٠ ٠٠٠) مليوني ريال لبقية الأندية المسجلة رسمياً.

دعم السكن ومخططات المنح في مناطق المملكة

وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين على أهمية توفير السكن للمواطنين، وإضافة لما سبق من أوامر بهذا الخصوص وإسهاماً في سرعة استفادة المواطنين من مخططات المنح في مناطق المملكة، أصدر أمره الكريم باعتماد (٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٢٠) عشرين مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه، يخصص مبلغ (٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ١٤) أربعة عشر مليار ريال من المبلغ المعتمد في البند أولاً من أمرنا هذا لتنفيذ إيصال الكهرباء، ومبلغ (٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٦) ستة مليارات ريال لتنفيذ إيصال المياه.

العفو عن سجناء الحق العام والتسديد عن المطالبين بحقوق مالية

ونظراً لوجود بعض من أبنائنا وبناتنا وبعض الوافدين إلى هذه البلاد في السجون جراء ديون أو قضايا مختلفة، ولحرصنا على لم شمل الأسر التي فقدت أحد أعضائها، وتأسياً بقوله تعالى // وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم //. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٠ وتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٤٣٥هـ وعلى الأمر رقم ٢٩٢٢٢ وتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٤٣٥هـ، أمر خادم الحرمين الشريفين بالآتي:

العفو عن سجناء الحق العام بما لا يتجاوز خمسمائة ألف ريال

أولاً : العفو عن السجناء في الحق العام وفق القواعد الواردة ببرقية وزارة الداخلية رقم ٤٦٦٣٨ وتاريخ ٧ / ٤ / ١٤٣٦هـ.

ثانياً : يشمل العفو الوارد في البند (أولاً) من أمرنا هذا الإعفاء من الغرامات المالية بما لا يتجاوز (٠٠٠ ر ٥٠٠) خمسمائة ألف ريال.

ثالثاً : إبعاد كل من يشمله العفو من غير السعوديين، وإدراجهم على قائمة المنع من دخول المملكة.

رابعاً : تفويض صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بتفسير قواعد هذا العفو وأحكامه، ووضع الشروط العامة لتنفيذه.

خامساً : التسديد عن المطالبين بحقوق مالية وفق الضوابط الواردة بالأوامر رقم أ / ٢٥ وتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٤٣٢هـ ورقم ٦٧١٥ وتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤٣٤هـ ورقم ٧٧٥٨ وتاريخ ٢ / ٣ / ١٤٣٥هـ ورقم ١٥٧٠٨ وتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٤٣٥هـ على ألاّ يكون قد تم السداد عن المدين سابقاً بموجب تلك الأوامر وعاد في ديون جديدة.

الدكتور يحي الصمعان يشكر خادم الحرمين الشريفين بمناسبة تعيينه مساعداً لرئيس مجلس الشورى

صدر أمر ملكي بتعيين الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان مساعداً لرئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة. فيما يأتي نصه :

الرقم : أ / ٨٥ التاريخ : ٩ / ٤ / ١٤٣٦هـ

بعون الله تعالى نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (الثامنة والخمسين) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١هـ

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤) بتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤هـ

أمرنا بما هو آت :

أولاً : يعين الدكتور يحيى بن عبدالله بن عبدالعزيز الصمعان مساعداً لرئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة.

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه. سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

وقد رفع معالي الدكتور يحي بن عبدالله الصمعان بالغ الشكر والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - على الثقة الملكية بصدور الأمر الملكي الكريم بتعيينه مساعداً لرئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة، راجياً من الله تعالى أن يكون أهلاً لهذه الثقة، وأن يكون.

وعبر معاليه عن اعتزازه بالثقة الملكية، راجياً من الله تعالى أن يكون أهلاً لها، وأن يكون عند حسن ظن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - يحفظهم الله -.

كما سأله تعالى أن يمده بعونه و توفيقه لخدمة الدين و الوطن، والإسهام مع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، و معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، وأعضاء المجلس في تحقيق أهدافه و الرقي بآدائه لما فيه مصلحة الوطن و المواطن.

وقال الدكتور يحي الصمعان في تصريح بهذه المناسبة: إن مجلس الشورى شريك رئيس في صنع القرار، ويسهم من خلال الدور الرقابي المخول له في تقييم أداء الأجهزة الحكومية، و اتخاذ العديد من القرارات التي أسهمت في تطوير أداء تلك الأجهزة. و يمارس المجلس أيضاً الدور التشريعي المناط به من خلال دراسة مشاريع الأنظمة التي تحال إليه، و اقتراح أنظمة جديدة أو تعديل الأنظمة المعمول بها استناداً إلى المادة (٢٣) من نظام المجلس. مؤكداً أن لمجلس الشورى دور كبير في تطوير المنظومة التشريعية في المملكة.

وفي ختام تصريحه سأل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى المولى جل وعلا أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأن يمده بعونه وتوفيقه، ويشد أزره بسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، وبسمو ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

تجدر الإشارة إلى أن معالي الدكتور يحي الصمعان من مواليد مدينة حائل، عام ١٣٧٩هـ، وهو عضو في مجلس الشورى منذ العام ١٤٣٠هـ.

مؤهلاته العلميــة:

- دكتوراه في القانون، جامعة داندي، المملكة المتحدة، ١٩٩٣ م
- ماجستير في القانون، جامعة داندي، المملكة المتحدة، ١٩٩٠ م
- دبلوم دراسات الأنظمة ، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٣هـ
- بكالوريوس، جامعة الملك سعود، ١٤٠١ هـ

الحياة العملية:

- باحث قانوني، ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ١٤٠٣-١٤٠٥هـ
- أستاذ مساعد، قانون دولي، معهد الدراسات الدبلوماسية
- متعاون مع قسم الأنظمة بجامعة الملك سعود لتدريس مادة القانون الدولي، ١٤١٦- ١٤١٨هـ
- معار للقطاع الخاص من ١٤٢٢ هـ إلى ١٤٢٩هـ، حيث تم تقديم استشارات قانونية للشركات الوطنية والأجنبية وإعداد مذكرات قانونية بخصوص مختلف القضايا التجارية و عقود المقاولات.

المؤتمرات والندوات والنشاطات العلمية:

- المؤتمر العالمي للقانون الدولي، الدوحة، ٢٢-٢٥ مارس ١٩٩٥ م.
- المشاركة ضمن وفد المملكة في اجتماعات اللجنة القانونية الاستشارية الأفروأسيوية، قطر ١٧-٢٢ إبريل١٩٩٥م.
- ندوة "الحق في محاكمة عادله"، هايدلبرج - ألمانيا، ٣١ يناير-٣ فبراير ١٩٩٦م.
- ندوة الحدود و الطاقة، درم، المملكة المتحدة، ١٨-١٩ يوليه ١٩٩٦ م.
- ندوة التحكيم التجاري الدولي، ريدنج، المملكة المتحدة، ١٣-١٨ يوليه ١٩٩٧ م.
- ندوة العولمة، أصيلة، المغرب، ١٥-١٨ اغسطس ١٩٩٨ م.
- ندوة قوانين المال و التجارة الدولية، البحرين، ١٢-١٣ مايو ١٩٩٨ م.
- مؤتمر الأمن المائي العربي، القاهرة،٢١-٢٣ فبراير، ٢٠٠٠ م.
- ندوة التمويل الإسلامي، درم، المملكة المتحدة، يوليه، ٢٠٠٧ م.

المؤلفات و البحوث:

- المملكة العربية السعودية و قضية حقوق الإنسان، دراسة منشورة في كتاب "السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام"، ١٤١٩هـ

- تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع عشر، ١٤٢٠ هـ
- الحق في محاكمة عادلة في المملكة العربية السعودية، دراسة منشورة في كتاب "الحق في محاكمة عادلة في الدول العربية"، معهد حقوق الإنسان، تونس، ٢٠٠٢ م
- دور التحكيم الدولي في تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية، ورقة قدمت إلى ندوة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية.
- تشجيع و حماية الاستثمارات الأجنبية في نظام استثمار رأس المال الأجنبي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، أبريل ٢٠٠م.
- تشجيع و حماية الاستثمارات الأجنبية في نظام استثمار رأس المال الأجنبي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ابريل ٢٠٠٤م

-The legal Protection of Foreign Investment in Saudi Arabia. Dar Alandalus. 2000

-The Attachment of Assets in Saudi Arabia. published in «Attachment of Assets». Lawrence Newman (ed). Juris Publishing. 2001

-Dispute Resolution in Saudi Arabia. Middle East and North Africa Business Guide. 2002

-The Development of Contractual Relationship between Saudi Arabia and Aramco». Energy and Natural Resources Law Journal. N. 9. 1994

-The Settlement of Foreign Investment Dispute by means of Arbitration in Saudi Arabia. 12 Arab Law Quarterly Journal. 1994

المجالس النيابية الخليجية والعربية تنعى فقيد الأمة

نعى عدد من المجالس النيابية الخليجية والعربية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يرحمه الله -، وعبرت المجالس عن الحزن العميق لوفاة حكيم العرب، وعددوا في بيانات أصدروها بعد وفاته - يرحمه الله - مناقب الفقيد، وجهوده في خدمة شعبه ووطنه، ومبادراته لدعم الصف الخليجي والعربي، والتضامن الإسلامي، وخدمة الأمن والسلم الدوليين.

مجلس النواب الأردني: عزاؤنا في الفقيد أن من خَلَفَهُ في القيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز

نعى مجلس النواب الأردني خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – رحمه الله –.

وقال رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة في كلمة ألقاها في بداية الجلسة التي عقدها المجلس « أنعى باسمكم جميعاً ببالغ الحزن والأسى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – رحمه الله –، وإننا إذ ننعى زعيماً حكيماً كرس حياته لخدمة أمته ووطنه، ودافع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية بكل صدق وإخلاص فإننا نعرب عن تعازينا ومواساتنا الحارة للأسرة المالكة ولشعب المملكة بهذا المصاب الجلل».

وأكد أن رحيل خادم الحرمين الشريفين شكل خسارة كبيرة للأردنيين كافة لما يتمتع به « طيب الله ثراه « من مكانة خاصة لدى الشعب الأردني، ولما يحمله الفقيد من روح عربية إسلامية أصيلة ومواقف حكيمة شجاعة للأردن قيادة وشعبا، وقال « بكل تقدير نستذكر بصمات الراحل الكبير البارزة في نهضة وتقدم ورفعة المملكة في كل المجالات، ودوره الفاعل في دعم مسيرة العمل العربي المشترك ».

وتابع قائلا « لقد كان الملك عبدالله بن عبدالعزيز شجاعاً في مواقفه صاحب مبادرات وأياد بيضاء إزاء قضايا الأمتين العربية والإسلامية، والإنسانية جمعاء، وكان مدافعاً عن الإسلام وسماحته، وداعماً قوياً للحوار والوسطية والاعتدال ، رافضاً لكل أشكال العنف والإرهاب داعيا إلى حوار أتباع الأديان والحضارات، وبناء علاقات متوازنة مع الأخر».

وأضاف « نستذكر بكل التقدير والعرفان مواقف الراحل الكبير النبيلة مع أخيه جلالة الملك عبدالله الثاني، وحرصه الشديد على بناء علاقات أخويه حميمة مع المملكة الأردنية الهاشمية ، وعزاؤنا بفقيد الأمة الكبير أن من حمل الراية بعده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي عرفناه قائداً عربياً حكيماً نذر نفسه لخدمه شعبه وأمته العربية، والإسلامية الذي لم يتوان يوماً عن دعم ومساندة أشقائه العرب والمسلمين، والوقوف إلى جانبهم مثلما كان قائداً وراعياً للتطوير في المملكة».

و في ختام كلمته سأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد الكبير بفيض رحمته ورضوانه، وأن يسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والصديقين والأبرار.

مجلس الأمة الكويتي: نستذكر المواقف البطولية والحكيمة للملك عبدالله في كل محطات العمل السياسي الطويل

أعرب مجلس الأمة بدولة الكويت الشقيقة عن تعازيه ومواساته للمملكة العربية السعودية قيادة وشعباً، والأمتين العربية والإسلامية في وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله–.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم « إننا نعزي المملكة العربية السعودية، والأمتين العربية والإسلامية في وفاة رمز عربي وإسلامي كبير وزعيم حكيم من الطراز».

جاء ذلك في بيان لرئيس مجلس الأمة الكويتي بعد أن قام على رأس وفد نيابي كبير بتقديم واجب العزاء لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ال سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ال سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وإلى الأسرة المالكة والشعب السعودي بوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود.

وأضاف الغانم « ونحن نقوم بواجب العزاء لفقيدنا الكبير نستذكر بكل فخر واعتزاز المواقف البطولية والشجاعة والحكيمة للملك عبدالله في كل محطات العمل السياسي الطويل».

وستذكر الغانم المواقف الرائدة للفقيد – يرحمه الله – بدءاً من موقفه الشجاع والتاريخي إبان الغزو العراقي للكويت مرورا بوقوفه مع الحق الفلسطيني بكل صلابة، وشموخ وانتهاء بمواقفه التي صبت في صالح الوحدة الإسلامية والعربية يبرز اسم الراحل مكللاً بحروف من ذهب نظير ما قدمه من أعمال ومناقب يقتدى بها.

وأشار إلى جهود الملك الراحل في نهضة المملكة العربية السعودية في شتى المجالات الاقتصادية والتعليمية والعمرانية والتنموية، حتى باتت المملكة العربية السعودية من الدول التي يشار إليها بالبنان من ناحية حجم التطور الذي شهدته في عهده.

واختتم الغانم بيانه قائلا «عزاؤنا الوحيد أن الراحل الكبير سلم الراية إلى عضده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان عبدالعزيز، وكلنا ثقة بأن مسيرة الخير والعطاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة ستستمر بنفس الزخم والوتيرة».

مجلس النواب البحريني يعزي الشعب السعودي والأمة الإسلامية في وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

أعرب رئيس مجلس النواب البحريني أحمد بن إبراهيم الملا عن صادق عزائه ومواساته للشعب السعودي وللأمة العربية والإسلامية في رحيل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

وقال الملا في تصريح صحفي إن الأمة العربية والإسلامية فقدت قائداً عربياً وإسلامياً وزعيماً كبيراً، قدم خدمات جليلة لأبناء شعبه وهو ما تشهده النهضة الحديثة والتنمية الحضارية التي تنعم بها المملكة العربية السعودية، وإسهاماته الكبيرة في عمارة وتوسعة الحرمين الشريفين.

ونوه الملا بالدور المشهود للملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز في خدمة القضايا العربية والإسلامية والدفاع عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية وجهوده في خدمة الإنسانية، داعياً الله القدير أن يتغمد فقيد الأمة العربية والإسلامية الملك عبد الله بن عبدالعزيز بالرحمة والمغفرة.

البرلمان العربي ينعى فقيد الأمة

نعى رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان اليوم فقيد الأمة الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود – رحمه الله –.

وقال الجروان في بيان له « نتوجه باسمي واسم الشعب العربي وممثليه ببالغ الأسى والتعازي للأمة العربية والإسلامية بوفاة فقيد الأمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي كان والداً وقائداً للأمة العربية والإسلامية»، داعياً المولى عز وجل أن يتغمد روحه بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته.

وأعرب الجروان عن أمانيه في أن يوفق الله خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله –.

مجلس النواب العراقي: الملك عبدالله قائد تاريخي استطاع بحكمته استيعاب مشاكل المنطقة

قدم رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري، تعازيه إلى الشعب السعودي والأمتين العربية والإسلامية بوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

وقالً في بيان صادر عن مكتبه إن الأمة لن تنسى مواقف الملك الراحل في نبذ الفرقة ومواجهة التطرف، ودوره الإنساني في العديد من القضايا والملفات في الشأن العربي والدولي، إذ أنه عمل جاهدا على وحدة الكلمة.

ووصف رئيس البرلمان العراقي، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بأنه كان قائداً تاريخياً استطاع بحكمته استيعاب مشاكل المنطقة.

في آخر خطاب للفقيد ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد من على منبر الشورى

خادم الحرمين الشريفين: الدولة تعتمد على مجلس الشورى في صياغة حاضر الوطن ومستقبلِه

في آخر خطاب لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - يرحمة الله - في مجلس الشورى أكد أن مجلس الشورى يجسد في تشكيله وحدةَ الوطن، وفي أعماله المشاركةَ في صُنع القرار، وأعضاءه الذينَ تعتمد عليهم الدولةُ في صياغة حاضر ومستقبل الوطن، عليهم مسؤوليةً كبرى في مواجهة التحديات التي تتعرَّضُ لها المملكة، وفي الدَّفع بمسار التنمية الوطنية في أبعادها المُختلفة، لتحقيق تطلُّعات المواطن.

جاء ذلك في الخطاب الملكي السنوي لافتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى الذي ألقاه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يرحمه الله- صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وذلك في الحفل الذي أقيم في مقر المجلس بالرياض يوم الثلاثاء الموافق ١٥ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ الموافق ٦ يناير ٢٠١٥م، بحضور أصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب السماحة والفضيلة العلماء، والمعالي الوزراء، وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين ورجال الأعمال والأعيان وسفراء الدول الشقيقة والصديقة المعتمدين لدى المملكة.

وبدئ الحفل الخطابي بآي من الذكر الحكيم.

ثم ألقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة شكر فيها الله عزّ وجلّ على ما مَنّ به على خادم الحرمين الشريفين من نجاح الإجراء الطبي المؤقت، سائلاً الله أن يضاعف له الأجر لقاء ما قدمه لأمته ووطنه.

وعبر معاليه عن سعادة مجلس الشورى بتشريف سمو ولي العهد نيابة عن خادم الحرمين الشريفين لافتتاح عامٍ جديد في مسير المجلس التي أحيطت بالرعاية والاهتمام من لدن القيادة الكريمة.

وقال: إن مجلس الشورى يحتفي بتشريف سموكم في يوم من أيام الوطن، يلتقي فيه سموكم بنخبة من أبناء وبنات الوطن الذين أسندت إليهم مهمة جليلة ومسؤولية وطنية كبرى، ونستذكر في هذا المقام ما أسبغ الله تعالى علينا من نعم متوالية، وما وفق الله إليه من إنجازات فريدة عنوانها الإصلاح والبناء والنماء رغم كل التحديات والظروف التي يشهدها عالمنا اليوم.

وأضاف معالي رئيس مجلس الشورى: إن المملكة العربية السعودية شهدت خلال الفترة الماضية عدداً من القرارات والأوامر ومزيداً من مشاريع النماء والخير التي تصب في مصلحة هذا الوطن إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين.

واستعرض معالي الدكتور آل الشيخ عدداً من تلك القرارات بينها صدور الموافقة الكريمة على برنامج عمل تنفيذي لدعم مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام مدته خمس سنوات بمبلغ (٨٠) مليار ريال، وتشكيل لجنة وزارية تتولى الإشراف العام على تنفيذ البرنامج، مشيراً إلى ما شهده الاقتصاد المحلي بحمد الله من نمو جيد نتيجة السياسة الاقتصادية المتميزة التي تنتهجها الدولة في خططها وبرامجها التنموية، حيث حقق الاقتصاد السعودي بتوفيق الله المركز الثالث كأكبر اقتصاد عالمي في إجمالي الأصول الاحتياطية في شهر رمضان / شوال من عام ١٤٣٥هـ الموافق يوليو من عام ٢٠١٤م.

وأضاف آل الشيخ: في العام الماضي تفضل خادم الحرمين الشريفين بافتتاح مدينة الملك عبد الله الرياضية بجدة، وأصدر أمره الكريم بإنشاء (١١) أستاداً رياضياً على أعلى المواصفات والمعايير الدولية في بعض مدن المملكة دعماً للشباب والرياضة فيما يعود بالنفع والفائدة لهم ولوطنهم.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى أن هذه البلاد الطيبة منذ نشأت وهي ترتكز في سياستها على مبادئ وأسس لا تحيد عنها أبداً، فهي دائماً تقف إلى جانب الحق والعدل وتسعى إليه وتتعاون مع المجتمع الدولي بهيئاته ومنظماته في تحقيق كل ما يعزز الأمن والسلم الدولي من أجل أن يعم الرخاء والاستقرار هذا العالم، ولأن العالم اليوم يموج بعدد من القضايا، لذا فقد جاءت كلمة خادم الحرمين الشريفين القائد الذي يدرك أبعاد الأمور حيث وجه كلمة تاريخية إلى الأمتين العربية والإسلامية والمجتمع الدولي حذرهم فيها من تنامي خطر الإرهاب ومحاولات تشويه صورة الإسلام النقية،كما أعلن تبرع المملكة بمبلغ (١٠٠) مليون دولار لتفعيل المركز الدولي لمكافحة الإرهاب إدراكاً منه لأهمية التصدي لهذا الوباء الذي يشكل تهديداً للعالم كله.

وبين معاليه أنه في ظل ما تشهده بعض الدول العربية من أحداث وظروف عصيبة أثرت في استقرارها فقد واصلت المملكة مساعيها الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار، فلم تألُ جهداً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف نزيف دم الشعب السوري الشقيق ومحاولات إيجاد حل للأزمة السورية.

كما رحبت المملكة باتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي وقعته الأطراف السياسية اليمنية آملة أن يُمكّن هذا الاتفاق اليمن الشقيق من تجاوز أزمته امتداداً لرعاية المملكة للمبادرة الخليجية التي أسهمت في تجنيب اليمن الشقيق ويلات النزاع والفتن.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: إن المملكة العربية السعودية بذلت عبر مبادرة خادم الحرمين الشريفين جهوداً كللت – ولله الحمد – بالنجاح لرأب الصدع بين كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر الشقيقتين سعياً لاجتماع الكلمة ووحدة الصف العربي.

واستعرض معاليه ما حققه المجلس من منجزات خلال السنة الثانية من أعمال دورته الحالية، وقال: إن مجلس الشورى ختم عامه الثاني من هذه الدورة بجملة من الإنجازات كانت نتاج (٧٩) جلسة تم خلالها دراسة عدد من مشروعات الأنظمة واللوائح والاتفاقيات والتقارير والخطط وفقاً لما نصت عليه المادة الخامسة عشرة من نظامه.

وأوضح معاليه أن إجمالي القرارات التي صدرت عن المجلس خلال عامه المنصرم بلغ (١٥٤) قراراً على النحو الآتي: (٢٥) قراراً

تتعلق بالأنظمة واللوائح، و(٦٧) قراراً تتعلق بالتقارير السنوية، و(٤٩) قراراً تتعلق بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم، (٥) قرارات تتعلق بتشكيل لجان المجلس المتخصصة واللجان الخاصة، و(٤) قرارات تتعلق بالاستراتيجيات والخطط، و(٤) قرارات تتعلق بمقترحات الأعضاء عبر المادة (٢٣ من نظام المجلس).

وأشار معالي رئيس مجلس الشورى إلى أن من بين مشروعات الأنظمة التي درسها المجلس في العام المنصرم تعديل بعض مواد نظام العمل، ومشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، ومشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة، ومشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، وتعديل بعض مواد نظام هيئة التحقيق والإدعاء العام ولائحة أعضائها والعاملين فيها.

آل الشيخ : مجلس الشورى يحمل هموم المواطن وينقلها للمسؤولين كلّ في اختصاصه

وأكد معاليه حرص المجلس ومن خلال توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد على أن يحمل هموم المواطن وينقلها للمسؤولين كلٌ في اختصاصه، حيث أولى المجلس عبر سنواته الماضية هذا الجانب اهتماماً كبيراً خلال استضافته الوزراء و المسؤولين في الأجهزة الحكومية المختلفة، مشيراً إلى أنه قد حضر إلى مجلس الشورى خلال السنة الثانية من (الدورة السادسة) عدد من المسؤولين في الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة حيث تمت مناقشتهم فيما يخص أداء تلك الوزارات والجهات التابعة لهم، واستيضاح كثير من الموضوعات الداخلة في اختصاصاتهم.

وأبان أن المجلس فتح نوافذ عدة يتلقى منها اقتراحات المواطنين وشكاواهم سواء من خلال لجنة حقوق الإنسان والعرائض التي تمارس دوراً رئيساً في هذا المجال، أو من خلال عقد اجتماعات مع المواطنين والاستماع مباشرة لقضاياهم، أو عن طريق التواصل الإلكتروني الذي خصص له المجلس وحدة إدارية من أجل تسهيل تواصلهم مع المجلس أو عبر البريد برسائل وعرائض يتلقاها وتحظى بالعناية والدراسة.

الدبلوماسية البرلمانية التي مارسها المجلس أبرزت صورة المملكة الحضارية ومواقفها العادلة تجاه القضايا الدولية

ولفت معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ النظر إلى أن مجلس الشورى واصل جهوده على صعيد الدبلوماسية البرلمانية التي أسهمت على مدى السنوات الماضية في إبراز صورة المملكة الحضارية، وحقيقة الواقع الذي تعيشه، ومواقفها العادلة تجاه مجمل القضايا الدولية، سواء من خلال المشاركة في المؤتمرات البرلمانية الدولية والإقليمية أو الزيارات التي يقوم بها مسؤولو وأعضاء المجلس أو لجان الصداقة البرلمانية، أو من خلال الوفود البرلمانية التي يستضيفها المجلس من مختلف الدول.

وشكر آل الشيخ المسؤولين في المجلس والأعضاء على جهودهم، مؤكداً أن المجلس يسير – بمشيئة الله – من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات التي يطمح إليها المواطن وتتطلع إليها القيادة الكريمة من أجل مستقبل زاهر وعطاء أكبر.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته الشكر لخادم الحرمين الشريفين ولسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – على ما يلقاه المجلس من دعم واهتمام وتأييد، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم على هذه البلاد المباركة وقادتها فضله وكرمه، ويحقق ما يصبوا إليه الجميع من آمال وتطلعات إنه سميع مجيب.

إثر ذلك ألقى سمو ولي العهد كلمة خادم الحرمين الشريفين لافتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، فيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، نبينَا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

أيُّها الإخوةُ والأخواتُ أعضاءُ مجلسِ الشورى السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاته:

في مُستهلِّ هذا اللقاءِ السنوي، الذي يجمعُنَا بهذهِ النُخبةِ الطيبةِ من أبناءِ وبناتِ هذا الوطنِ الغالي، يسرني أنْ أُقدمَ لكمُ الشكرَ على ما قامَ به مجلسُكم من أعمالٍ، وما اتخذهُ من قراراتٍ، ساهمتْ في ترشيدِ خياراتٍ وقراراتِ الحكومةِ، وفقَ ما تقتضيه مصلحةُ الوطنِ والمواطن.

لقدْ أثمرتْ جهودُ مؤسسِ هذهِ الدولةِ - طيَّبَ اللهُ ثراه - عن قيامِ هذا الكيانِ العظيم، الذي أصبحَ من مسؤوليتنا جميعاً حكومةً وشعباً الحفاظُ عليه وعلى مُكتسباته ومكانته بينَ الأممِ وعلى رسالته السامية، تلكَ الرسالةُ المُستمدةُ من قيمِ الإسلامِ السمحة، ومن رغبةٍ في الحوارِ والتفاعلِ معَ الأممِ الأُخرى، بُغيةَ تحقيقِ الغاياتِ الإنسانيةِ المُشتركة.

يُجسِّدُ مجلسُكمْ في تشكيله وحدةَ الوطن، وفي أعماله المشاركةَ في صُنعِ القرار، فأنتمْ من قادةِ الرأيِ الذينَ تعتمدُ عليهمُ الدولةُ في صياغةِ حاضرِ ومستقبلِ الوطن، وهذا يُلقي عليكُم مسؤوليةً كبرى في مواجهةِ التحدياتِ التي تتعرَّضُ لها بلادكُم، وفي الدَّفعِ بمسارِ التنميةِ الوطنيةِ في أبعادِها المُختلفة، لتحقيقِ تطلُّعاتِ المواطن.

إنَّ بلدَكُم يعيشُ في منطقةٍ تشهدُ العديدَ من الأزمات، التي أفرزَت تحدياتٍ كبيرة، وبفضلِ اللهِ ثمَّ بتعاونِ مجلسِكم، وتضافرِ جهودِ حكومتكم تمكَّنَّا منَ التعاملِ معَ هذهِ الأزماتِ،والاستجابةِ لهذهِ التحدِّيات، ممَّا جعلَ بلادَكُم واحةَ أمانٍ في مُحيطٍ مُضطرب.

واليومَ - وكما تعلمونَ - يواجهُ وطنُكم تحدياتٍ إقليميةً غيرَ مسبوقة؛ نتيجةً لما حلَّ بدولٍ مجاورةٍ أو قريبةٍ من أزماتٍ حادَّةٍ عَصَفتْ بواقعها، ودفعَتْها إلى مُستنقعِ الحروبِ الأهليةِ والصراعاتِ الطائفية، ممَّا يَتطلَّبُ منَّا اليقظةَ والحذر.

وأُؤكِّدُ لكم أنَّ قيادَتكُم مُدركةٌ لهذهِ التحدياتِ وتداعياتِها، وبعونِ اللهِ وتوفيقه، ستبقَى بلادُكم تَتمتَّعُ بما حبَاهَا اللهُ من نِعَمٍ عديدةٍ وفي مُقدِّمتها نعمةُ الأمنِ والاستقرار.

أيُّها الأعزاءُ الكرام لا يخفى عليكُم ما يحدثُ في سوقِ البترولِ العالمية من تطوراتٍ طارئة، سبَّبتهَا عواملُ عديدة، يأتي في مُقدِّمتهَا ضَعفُ النموِّ في الاقتصادِ العالمي. وإنَّ هذهِ التطوراتِ ليستْ جديدةً في سوقِ البترول، وقدْ تعاملتْ معها حكومةُ بلادِكُم في الماضي بإرادةٍ صلبة، وبحكمةٍ وحنْكة، وسوفَ تتعاملُ مع المُستجدَّاتِ الحاليةِ في سوقِ البترولِ العالميِّ بذاتِ النهج.

إنَّ المملكةَ ستبقى مُدافعةً عن مصالحهَا الاقتصادية، ومكانَتها العالمية ضمنَ منظُورٍ وطني، يُراعي مُتطلَّباتِ رفاهيةِ المواطن، والتنميةِ المُستدامة، ومصالحِ أجيالِ الحاضرِ والمُستقبل.

ونُؤكِّدُ أنَّ التَطوُّرَ الحقيقي هوَ الذي يتمُّ وفْقَ خُطى موزونة، تُراعي مُتطلَّباتِ الإصلاح، والقراراتُ الرشيدةُ يتمُّ اتخاذُها بعيداً عنِ العواطف، وتَصُبُّ في صَميمِ مصلحةِ الوطنِ والمواطن، ومسؤوليَّتُكم كبيرةٌ أمامَ المواطنِ

فيما يُعرضُ عليكُم من موضوعات، وأنا على يقين بأنَّكُم أهلٌ لهذهِ المسؤولية.

لقدْ تطرَّقتُ في خطابي هذا إلى بعضِ الموضوعاتِ التي تَستحوذُ على اهتمامكُم، وفي خطابي المُوزَّعِ عليكم استعراضٌ لما أنجزتْهُ حكومةُ بلادكم خلالَ العامِ الماضي في الشأنِ الداخلي والخارجي، سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يُوفقنَا جميعاً لكلِّ ما فيه خدمةُ الدينِ والوطن.

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاته،،،

مسؤوليَّتكم كبيرةٌ أمامَ المواطن، وأنا على يقين بأنَّكم أهلٌ لهذهِ المسؤولية

وفيما يأتي نص خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لأعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى:

بسم الله وعلى بركة الله نفتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى سائلين المولى القدير أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير بلادنا الغالية وأن يبارك جهودنا جميعاً ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

أيها الإخوة والأخوات:

يسرني في هذا اللقاء السنوي الذي يجمعني بهذه النخبة الطيبة من أبناء وبنات هذا الوطن الغالي أن استعرض معكم ما حققته دولتكم من إنجازات خلال العام الماضي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وبداية نود أن نستذكر معكم جميعاً ما منَّ الله به علينا في هذه البلاد الآمنة من نعم عظيمة أولها نعمة الإسلام وما شرفت به بلادكم من خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما ثم ما منَّ الله به علينا من توحيد الشتات على يد الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - فأمن أهلها بعد خوف واجتمع الشمل بعد فرقة وأسس - رحمه الله - دولة موحدة وبنى نهضة مباركة وواصل أبناؤه الملوك من بعده مسيرة البناء إلى أن وصلت بلادكم إلى ما وصلت إليه من تطور ونهضة على المستويات كافة.

أيها الإخوة والأخوات:

يأتي هـذا اللقاء في ظـروف دوليـة وإقليميـة بالغـة الحساسيـة والدقة فمحيطنا الإقليمي يموج بالقلاقل والفتن كشر فيه الإرهاب عن أنيابه قاتلاً للأنفس وسالباً للأموال ومنتهكاً للأعراض، ومع تلك الظروف وما تستدعيه من انشغال بها، فقد واصلت دولتكم مسيرتها التنمـوية سـاعية إلى تعـزيز الأمن وتحقيق راحة المواطن وسعادته.

أيها الإخوة والأخوات:

إن تحقيق التنمية والرخاء يترافق معه تشجـيع منظومـة القيـم الثقافية والأخلاقية التي تقوم عليها بلادنـا والتي حث عليـها ديننا الحنـيف الداعي إلى نشر التسامح والمحبـة والرحـمة، وترسـيخ الهويـة الإسلامية والعربية للمملكة، والاستمرار في دعم مكانتها على الصعيد الدولي، وتعـزيز الوحـدة الوطنية، وتحقـيق الأمن الوطني الشامـل، وضمـان حقـوق الإنسان والعدل والمساواة والاسـتـقرار، مع تطبـيق مبادئ الشفافـية والمسـاءلة، ومواصـلة الإصلاح المؤسسي وحمايـة النزاهـة ومكافحـة الفساد، ولتحقيق ذلك فقد سعينا إلى تكريس الحوار الوطني في الداخل فواصـل مركز الملك عبدالعزيز للحوار نشاطه المرسـوم له في تعزيز قيم الحـوار بين أطـياف المجتمـع كافة وأطلق برنامج (حوارات) بمشاركة نخبة من العلـماء والدعـاة والمفكرين والمثقفين للحوار حول موضوع التطرف.

كما أكدت دولتكم دائما على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وأصدرت المزيد من الأنظمة المتعلقة بذلك وكان آخرها نظـام الحمـاية من الإيـذاء ونظـام حماية الطفل، وتواصل الهيئة الوطنية لحقـوق الإنسان متابعة كل ما يتعلق بحقوق الإنسان.

الدولة عملت على تشجيع مشاركة أوسع للمرأة ضمن ضوابط الشرع الحنيف

كما أن المجتمعات لا تنهض إلا بالتكـاتف والمشاركـة في نـواحي الحياة، ومن هذا المنطق فقد عملت دولتكم على تشجيع مشاركة أوسـع للمرأة ضمن ضوابط الشرع الحنيف، ولا شك أن وجـود ثـلاثين عضـواً من النسـاء في مجلسكم هذا خير دليل على هذه المشاركـة الواعيـة والفاعـلة التي تنعكس إيجاباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وطننا الغالي.

كما صدر عدد من الأنظمة التي تصب في هذا الاتجاه منها نظام المجالس البلدية، كل ذلك بهدف الوصول ببلادكم إلى مصـاف الـدول الأكثر تقدماً ورخاء مع الحفاظ على قيمنا الإسلامية وتراثنا الأصيل.

أيها الإخوة والأخوات:

يظل الأمن هاجساً أساسياً لنا جميعاً وقد شهـدنا خـلال العـام الفـائت محـاولات مستميتة من الفئـة الضالـة وعنـاصر التخريب ودعـاة الفرقة للنيل من اسـتـقرار بلادكـم ووحـدتها فكان الرد عليها في المواقف الرائعة من المواطنين على مستوياتهم كافـة مـما أثلج الصدر وطمأننا إلى صلابة وحدتنا الوطنية وباءت تلك المحـاولات بالفـشل الذريـع نتيجة هذه المواقف وما قامت به مؤسسات الدولة الأمنية والعسكريـة، التي وقـفت لهم بالمرصاد وأفشلت خططهم نقول ذلك ونشير بفخر واعتـزاز إلى يقظة رجال الأمن وتضحياتهم من أجل أداء رسالتهم، وندعو لمن توفـاهم الله بواسـع رحمته ومغفرته وجنته، ونحيي من يواصل السهر على أمن الوطـن والمواطن ونشد على ساعده وندعو له بالتوفيق والسلامة.

لن نسمح بأي تهديد للوحدة الوطنية

وإننا بهذه المناسبة ومن هذا المنبر نؤكد للجـميع أننا لن نسمح بأي تهديد للوحدة الوطنية وليعلم من يرتهنون أنفسهم لجهات خارجية تنظيمات كانت أم دولاً أنه لا مكان لهم بيننا وسيواجهون بكـل حزم وقـوة، كما نؤكد عزمنا على مواصلة العمل الفكري والأمني للتصدي للإرهاب ولن يهدأ لنا بال حتى نحصّن بلادنا الغالية من هذا الخطر.

أيها الإخوة والأخوات:

لقد ابتلي العـالم بـداء الإرهـاب هـذا الداء الـذي استـشرى في أنحاء المعمورة والذي أضر بالمسلمين أكثر من غيرهم وعـانت منـه بلادكم كما عانى منه غيرها، ولقد حرصنا أن تكون دولتكم في مقدمة الـدول لمحاربته، فعلى الصعيد الداخلي تمت مواجهته من خلال محاور عـدة منهـا ما يتعلق بالجانب النظامي بإقرار نظام جرائـم الإرهـاب وتمويلـه ومنـها ما يتعلق بالجهود المبذولة من العلماء والدعـاة والمثقـفين لبيـان ضـلال هذا الفـكر وخطورته على العقيدة والأمن ومن ذلك ما صدر عن هيئة كبار العلماء عن الإرهاب وخطره ومكافحته، إضافة إلى العـمل الأمني الدائـم لمواجـهته من خلال التحركات الأمنية الاستباقـية لإفشـال خطط الإرهابيين ومطاردتهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

وعلى الصـعيد الخـارجي كان لدولتكـم السبق في التحذير من الإرهاب وذلك من خلال دعوتنا لإنشاء المركـز الدولي لمكافـحة الإرهـاب والدعـوة إلى مواجهة الإرهـاب على المستـوى الدولي وقـدمت المملكـة لهـذا المركـز تبرعاً بمبلغ مائـة مليون دولار لتفعيل دور هذا المركز عاجلاً، ثم عززنا ذلك بدعوتنا المجتمع الإقليمي والدولي إلى التعاون لمكافحة هذا الداء.

الإخوة والأخوات:

إن العدالة أساس قامت عليـه هذه الدولة، وستظل قائمة عليه بإذن الله، وقد أنيط تحقيق العدل بمؤسسة القضـاء التي تسير في بلادنا بمقتضى شرع الله، وقد حرصنا من خـلال مشروعـنا لتطويـر القضاء وتذليل الصعوبات التي تواجه المؤسسات القضائية للوصول بهذا المرفـق البالـغ الأهميـة إلى ما نصبو إليه جميعاً من تحقيـق العدالـة، وقد ناقشتم في مجلسكم الموقـر نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم التي تم إصدارها.

أمرنا بتشكيل لجنة شرعية لإعداد مشروع مدونة للأحكام القضائية

كما صدر أمرنا بتشكيل لجنة شرعية من عدد من العلماء الأفاضل لإعداد مشروع مدونة للأحكام القضائية في الموضوعات الشرعية التي يحتاجها القضاء تصنف على هيئة مواد على أبواب الفقه الإسلامي، ونحن عازمون بعون الله على الاستمرار في هذا التطوير سعياً للوصول بالقضاء في بلادنا إلى المستوى الذي تقتضيه الشريعة السمحة ويتطلع إليه المواطنون ولن نتردد في دعم مسيرة القضاء وصون استقلاله.

إخواني وأخواتي الأعزاء:

لقد استطعنا بحمد الله على مدى العام المنصرم إنجاز الكثير من المشاريع المتعلقة بالحرمين الشريفين، فقد شارفت أعمال توسعة المسجد الحرام على الانتهاء بشكل عام كما تم إنجاز مرحلة كبيرة من التوسعة الخاصة بالمطاف وكذا مشروع الجمرات، وقد اتضحت بشائر تلك الإنجازات بحمد الله في موسم الحج الماضي حيث أدى الحجاج مناسكهم براحة وطمأنينة شهد بها القاصي والداني.

أيها الإخوة والأخوات

بحمد الله تم اختتام خطة التنمية التاسعة وقد تحقق منها الكثير، ونسأل المولى عز وجل أن يجعل الخطة التنموية العاشرة التي ناقشها مجلسكم الموقر أكثر مردوداً من سابقاتها، والتي تم التركيز فيها على المسارات التنموية لرفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة، والارتقاء بالخدمات والمرافق وكفاءتها، وتحسين آليات تنفيذ البرامج والمشاريع ومتابعتها، بما يضمن الترشيد والتنمية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، مع تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة ورفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية،

وتعزيز البحث العلمي والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والمجتمع المعرفي مع الاستمرار في توسيع مجالات الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة بما يحقق توفير فرص للعمل، ومتابعة المحافظة على التعزيز الدائم لشبكات الأمن الاجتماعي ورعاية الأسرة والطفولة، للوصول إلى ما نصبو إليه جميعاً من رفعة الوطن وتقدمه ورخائه وازدهاره.

ولقد حملت ميزانية الدولة للعام المنصرم ما حملته ميزانيات الأعوام السابقة، وسعت الدولة من خلالها لاستكمال مسيرة التنمية وتشجيع البنية الاستثمارية التي من شأنها إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتشجيع المنشآت الصغيرة وتم التركيز على المشاريع التنموية للقطاعات الاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي.

كما خصص جانب آخر لتعزيز قطاعين يأتيان دائماً في طليعة اهتمام دولتكم وهما التعليم والصحة، ولم تغفل الميزانية الاحتياجات الأمنية والعسكرية، فقد حرصنا على دعم تلك القطاعات بالمتطلبات البشرية والآلية كافة من أسلحة ومعدات وغيرها مما تستدعيه الحاجة ونحمد الله أننا نمتلك اليوم قوة أمنية وعسكرية نفخر بها ونطمئن إلى فاعليتها - بإذن الله - في الحفاظ على الأمن والذود عن الوطن وحماية مكتسباته ومنجزاته.

أيها الإخوة والأخوات

إن تنمية القوى العاملة الوطنية ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة التنموية تمثل عنصراً مهماً في استراتيجية التنمية الاقتصادية بالمملكة، وقد حرصت الدولة على كل ما من شأنه تحقيق ما يخدم المواطن بهذا الشأن، لذا فنحن مستمرون في المتابعة ورصد النتائج التي تحرزها الجهات المعنية ومستوى تجاوب القطاع الخاص بهذا الشأن لضمان التقدم المستمر بما يضمن تنمية الموارد البشرية وتوسيع الخيارات أمامها لتوفير فرص العمل، وفي سياق دعم هذا النمو لم تغب عن اهتماماتنا ضرورة الوقوف إلى جانب المنشآت الصغيرة التي تعد جزءاً أساسياً من اقتصادنا الوطني،

وتم إعفاء تلك المنشآت من رسم العمالة، شريطة تفرغ مالكها للعمل فيها، وقد تجاوز مبلغ إجمالي الإعفاءات حاجز ٤٫٥ مليارات ريال استفادت منه نحو ٩٠٠ ألف منشأة سعودية، ولتحقيق القدر اللازم من الموازنة صدرت في السياق نفسه موافقتنا على استمرار العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية بشأن معالجة التجمد الوظيفي، ودراسة تصنيفات المؤهلات بالخدمة المدنية بما يعزز أنظمة الخدمة المدنية ويرفع من مستواها.

كما أن دعم الصناعة الوطنية واجب أساس من واجبات الدولة، وكذلك توفير الطاقة والحفاظ عليها، وقد سعت الدولة منذ سنوات وما تزال لتوفير

الطاقة من مختلف المصادر لاسيما الطاقة المتجددة التي يستلزم التخطيط للمستقبل أن تكون الركن الأساس في عملية التنمية، وحرصنا على تطوير الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة غير البترولية.

أيها الإخوة والأخوات

لقد كان المواطن وما يزال نصب أعيننا ومدار سعينا إلى تقديم كل ما يريحه، وشددنا على جميع الجهات الحكومية ومنها وزارة الصحة لتقديم أفضل الخدمات وأوسعها للمواطنين، حيث تم في العام المنصرم، كما في الأعوام السابقة افتتاح وتشغيل واعتماد العديد من المشاريع الصحية بهدف زيادة السعة السريرية للمستشفيات وتوفير فرص العلاج في الداخل، وتعزيز توظيف السعوديين حاملي المؤهلات المطلوبة في هذا القطاع والعمل مستمر بما يضمن الارتقاء بمستوى جودة الخدمات الصحية وتطويرها.

أيها الأعزاء

لقد ظل التعليم، كالصحة، موضوع اهتمام رئيس لدولتكم، فقد خصص له من الميزانية ٢٥ ٪ أضيف إليها بأمرنا ٨٠ مليار ريال لتطوير التعليم في جوانبه كافة ليشمل الطالب والمعلم والمدرسة.

وفي إطار التعليم العالي أمرنا بإنشاء ثلاث جامعات جديدة في حفر الباطن وبيشة وجدة، وما زلنا نعمل على دعم التعليم بكل ما لدينا من إمكانات، مع استمرار برنامجنا للابتعاث الخارجي حيث بلغ عدد الطلاب المبتعثين على مدى تسع سنوات أكثر من ٢٥٠ ألف مبتعث ومبتعثه في مختلف أنحاء العالم.

أيها الإخوة والأخوات

إن تيسير حصول المواطنين على المسكن الملائم وفق الخيارات المتعددة هو محل الاهتمام الدائم، وقد عملت دولتكم على توفير المساحات الكبيرة التي تحقق الاحتياجات لوزارة الإسكان في مختلف المناطق مع ترسية تطوير البنية الأساسية لهذه الأراضي وكذلك البناء عليها بما يضمن سرعة الإنجاز مع مراعاة الجودة، ولا زالت الدولة تعمل على زيادة المساحات المخصصة للمشاريع الإسكانية لتوفير أكبر قدر ممكن من المساكن للمواطنين وعلى وجه الخصوص من هم أولى بالرعاية، ويتزامن مع ذلك قيام دولتكم بتهيئة كل ما يمكن القطاع الخاص من المشاركة بفاعلية في زيادة المعروض من المساكن بمختلف أنواعها، ورفع نسبة تملك المواطنين لمساكنهم من خلال برامج تمويل الإسكان المتعددة.

أيها الإخوة والأخوات

وفي نطاق منظومة النقل العام، والطرق المحورية التي تربط شرق المملكة بغربها وجنوبها بشمالها وبين مختلف مناطقها ومحافظاتها ومراكزها علاوة على النقل الداخلي في المدن، جاء إنشاء هيئة النقل العام لتنظيم خدمات النقل العام، فالدولة قد أسست مشاريع عملاقة منها ما تم ومنها ما أوشك على التمام، ومنها ما هو في طور الإنشاء أو الدراسة سواء من الطرق البرية أو سكك الحديد أو شبكات النقل داخل المدن في نقلة نوعية لربط أجزاء مملكتنا الغالية بعضها ببعض.

لدولتكم دور مؤثر في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجموعة العشرين للدفع بمصالحها ومصالح أشقائها إلى الأمام

أيها الأخوة والأخوات

لقد حرصت الدولة في العام الفائت على ألا تغفل الدور الأساس لقطاع الشباب والرياضة وأهمية شمول أرجاء الوطن بمنشآت توفر احتياجاتهم، حيث تم افتتاح مدينة الملك عبدالله الرياضية في محافظة جدة، كما أمرنا بإنشاء ١١ استاداً رياضياً في مناطق المملكة على أعلى المواصفات والمعايير العالمية، كما تمت الموافقة على الترخيص لسبعة عشر نادياً في مختلف المناطق.

المملكة ستدافع عن مصالحها الاقتصادية بما يراعي مصالح أجيال الحاضر والمستقبل

إخواني وأخواتي

وعلى صعيد السياسة الخارجية فكما تعلمون مرت المنطقة ولا تزال بقلاقل وفتن وأزمات أحاطت ببلادنا الغالية من كل جانب وقد سعينا للقيام بدور فاعل خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لحل هذه الأزمات وتجنيب بلادنا الآثار السلبية لها فعلى صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعينا إلى إعادة اللحمة لدول المجلس وتعزيز مسيرته والتنسيق بين سياسات دوله بما يحقق الأمن والاستقرار كأولوية لدولنا للوصول إلى تحقيق الاتحاد والتكامل والتعاون بيننا في مختلف المجالات.

وعلى الصعيد العربي كانت قضية العرب الأولى قضية فلسطين في صدارة اهتماماتنا الخارجية ومحور تحركاتنا السياسية على الساحات الدولية لمساندة إخواننا الفلسطينيين في مواجهتهم المستمرة للعدوان الإسرائيلي وقدمت دولتكم دعماً سياسياً ومالياً لإخواننا الفلسطينيين وحرصت على رفع الصوت الفلسطيني عالياً ومساندته في كل المحافل الدولية.

كما بقينا على صلة وثيقة بالعمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الجامعة العربية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي وحرصنا على التشاور مع الأشقاء العرب والمسلمين لحل الأزمات التي تعصف بعالمنا العربي والإسلامي، كما بادرنا بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من تلك الأزمات، والمحتاجين من أنحاء العالم.

وعلى المستوى الدولي كان لدولتكم دور مؤثر في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي مجموعة العشرين للدفع بمصالح بلادكم ومصالح أشقائنا إلى الأمام والوقوف مع الحق والعدل واستقبلت بلادكم العديد من زعماء العالم وكبار المسؤولين في الدول العربية والإسلامية والدولية.

كما قام العديد من قيادات المملكة ومسؤوليها بزيارات إلى مختلف دول العالم والمشاركة في المؤتمرات التي لها مساس بمصالحنا وأمننا كل ذلك بهدف تفعيل الدبلوماسية السعودية وتحقيق مصالح دولتكم والدفاع عن قضايا العرب والمسلمين والتصدي لأخطار الإرهاب والفتنة والانقسام مستندين في ذلك إلى سياسة دولتكم الثابتة الداعية إلى الحوار والتفاهم والمصالحة والدعوة إلى السلام والوئام.

وفي سياق اهتمام المملكة باستقرار السوق البترولية، استمرت دولتكم في انتهاج سياسة بترولية معتدلة منطلقة من أسس اقتصادية تقوم على مراعاة مصالح الأجيال الحاضرة والقادمة وفق سياسات مدروسة قوامها استقرار السوق، ومراعاة المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين.

أيها الأعزاء

إن هذا العمل البنّاء المتواصل لم يكن ليتم لولا توفيق الله ثم ما تحقق للاقتصاد السعودي من نمو قوي حقق في العام الفائت المركز الثالث بوصفه أكبر اقتصاد عالمي من حيث إجمالي الأصول الاحتياطية.

أيها الإخوة والأخوات

إن ما تحقق لا يرتقي إلى ما نسعى إليه، ويطمح له المواطن فطموحاتنا لا تقف عند حد، وسعينا دائب ومستمر للحفاظ على ما تحقق من مكتسبات وتحقيق المزيد من المنجزات، وستستمر الدولة - إن شاء الله - في نهجها التنموي لخدمة المواطن وتحقيق أمنه ورخائه ورفاهيته.

عمل مجلسكم الموقر هو محل تقديرنا ودعمنا

أيها الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى.

إن عمل مجلسكم الموقر هو محل تقديرنا ودعمنا، ونحن على اطلاع ومتابعة لأعمال مجلسكم الذي يضطلع بدوره الكبير وحقق مكانة عالية وسمعة طيبة في الداخل والخارج بحمد الله لما ينجزه باسمرار من رأي سديد وعمل مخلص رشيد، سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي، ونحن على ثقة أنه سيواصل مسيرته المباركة بإذن الله.

وفق الله الجميع ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. الضويحي: لدينا مشكلة أراضي في مدينة الرياض

وزير الإسكان تحت قبة الشورى
مشاريع الإسكان لن تتأثر بأسعار النفط

أكد معالي وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي أن مشروعات الإسكان التي تنفذها الوزارة لن تتأثر بانخفاض أسعار البترول، مشيراً إلى أن جميع الاعتمادات لمشروعات الإسكان ومبالغ الإقراض من صندوق التنمية العقارية متوفرة، حيث لا توجد مشكلات تمويلية على المدى القريب.

جاء ذلك خلال حضور معالي وزير الإسكان لجلسة مجلس الشورى العادية الخامسة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٢/٣/١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وفي مستهل الجلسة رحب معالي رئيس المجلس بمعالي وزير الإسكان مشيراً إلى أن قطاع الإسكان من أهم القطاعات الحيوية التي تحظى بالدعم من الدولة.

وقال معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ: إن الدولة اهتمت بملف الإسكان وأولته اهتمامها استجابة للتسارع في أعداد طالبي الوحدات السكانية وتنامي الطلب العقاري، حيث قامت بتحويل الهيئة العامة للإسكان إلى وزارة، وهو دعم على المستوى التنظيمي تتطلبه المرحلة، وسارعت لرصد المبالغ المالية للوزارة ودعمها في أداء مهامها وتوفير السكن المناسب للمواطنين، وهو الأمر الذي يجعل المجلس يتكاتف مع الوزارة للبحث عن الحلول الآنية والمستقبلية لحل جزء من متطلبات هذا القطاع.

ونوه بما وجده حضور وزير الإسكان لجلسة المجلس من تفاعل كبير من قبل المواطنين، حيث تلقى المجلس أكثر من ٥٠٠ سؤال ومقترح واستفسار منذ الإعلان عن حضور معاليه وحتى قبيل ساعات من انعقاد الجلسة.

بعد ذلك ألقى معالي وزير الإسكان كلمة أعرب خلالها عن سعادته لحضور جلسة مجلس الشورى لمناقشة ملفات الإسكان الرئيسة، والإجابة على استفسارات أعضاء المجلس، والاستماع لمقترحاتهم، وتوضيح ما قامت

به الوزارة في المرحلة الماضية، وخططها وبرامجها للمرحلة القادمة بعون الله.

وأكد أن الوزارة حرصت في جميع مبادراتها وبرامجها على إجراء دراسة متعمقة، وامتلاك رؤية شاملة لمدى تأثير تلك المبادرات والبرامج على بعضها البعض من ناحية، وعلى سوق الإسكان بشكل عام.

واستعرض الدكتور الضويحي المبادرات التي قامت بها الوزارة منذ إنشائها، موضحاً أنها عملت على تحديد احتياجات مناطق المملكة من مشاريع الإسكان بناء على معايير عالمية ومحلية، ومن ثم تم تحديد الحاجة من الأراضي السكنية على مستوى المدن والمحافظات، مشيراً إلى أن الوزارة قامت بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخصيص الأراضي المطلوبة، وتسلمت الوزارة (٢٦١) موقعاً مخصصاً بمساحة إجمالية قدرها (٣٤٥) مليون متر مربع، و(٨٢٠) مخطط منح سكنية، وجاري التنسيق لاستلام باقي المخططات تباعا والبالغ عددها (٦٠٨) مخططات.

الأراضي في المدن الرئيسية ليست في المواقع ذات الحاجة الإسكانية الملحة

ولفت النظر إلى أن نسبة من مواقع الأراضي المستلمة لا توجد في المدن والمحافظات الرئيسية ذات الحاجة الإسكانية الملحة، وإنما تقع في المراكز والقرى، والبعض الآخر منها تكون في مواقع بعيدة عن الكتل العمرانية للمدن والمحافظات، آملاً أن يدعم مجلس الشورى الوزارة في هذا الشأن الحيوي والمهم.

استراتيجية وطنية للإسكان

وأفاد معاليه أن وزارة الإسكان أعدت استراتيجية وطنية للإسكان وتم رفعها لأخذ دورتها النظامية بتاريخ ١٤٣٤/٥/١هـ، وأحيلت لمجلس الشورى للدراسة بتاريخ ١٤٣٤/١١/١٧هـ، حيث تمت من خلالها دراسة أبرز التحديات التي تواجه قطاع الإسكان ووضع برامج متكاملة وحلول مستدامة لمواجهتها.

وأوضح أن الوزارة بدأت بالفعل في إطلاق مبادرات منبثقة عن التوصيات والبرامج التي قدمتها الاستراتيجية، ومنها على سبيل المثال وضع آلية للشراكة مع القطاع الخاص، وإعداد آلية تنظيم الدعم السكني، وإطلاق شبكة خدمات الإيجار لتنظيم سوق الإيجارات، ودراسة بدائل تشجيع التمويل الإسكاني وتنويع مصادره، وتنويع المنتجات السكنية لتلبية مختلف الرغبات والاحتياجات، وتطوير سياسة إدارة الأراضي.

مشروع آلية تحديد الاستحقاق والأولوية

وقال معالي وزير الإسكان: إن من أولى مبادرات الوزارة إنجاز مشروع آلية تحديد الاستحقاق والأولوية لطلبات السكن (برنامج إسكان) لتوجيه الدعم السكني إلى الفئات المستحقة بالاعتماد على خمسة مبادئ، هي: العدالة – الشفافية – الاستدامة – التوازن – التغطية، حيث صدر تنظيم الدعم السكني بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٢) وتاريخ ١٤٣٥/٣/٥هـ، ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (٤٣٢٦) وتاريخ ١٤٣٥/٨/٣هـ.

بوابة الكترونية موحدة

وكشف عن تقديم «٩٦٠» ألفاً من المواطنين السعوديين عبر البوابة الالكترونية الموحدة لاستقبال ومعالجة طلبات الدعم السكني التي تم إطلاقها في ١٤٣٥/٥/٦هـ وبلغ عدد المستحقين منهم ما يزيد عن «٧٥٠» ألف مواطن.

١٣ جهة للحصول على بيانات شاملة ودقيقة في تحديد الاستحقاق

وبين أنه تم من خلال هذا البرنامج التنسيق مع أكثر من (١٣) جهة للحصول على بيانات شاملة ودقيقة للاعتماد عليها في تحديد الاستحقاق والأولوية لضمان وصول الدعم السكني إلى مستحقيه.

إيجار تقدم خدمات الكترونية غير مسبوقة لكل أطراف العملية التأجيرية

وتناول الدكتور الضويحي في كلمته تنظيم قطاع إيجار المساكن حيث قامت الوزارة بإنشاء شبكة إلكترونية لخدمات الإيجار (برنامج إيجار)، والتي صدرت قواعد إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣١) وتاريخ ١٤٣٥/٤/٣هـ، مضيفاً أن الشبكة بدأت تقديم خدمات الكترونية غير مسبوقة لكل أطراف العملية التأجيرية عبر منصتها الإلكترونية، ومنها على سبيل المثال التحقق من هوية المستأجر، والتوثيق الإلكتروني لعقد الإيجار بحيث يكون العقد في حكم السند التنفيذي أمام القضاء، والوساطة العقارية، وبيانات السكن المؤجر، والسداد الإلكتروني لفاتورة الإيجار بالتعاون مع وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي.

إطلاق شبكة إلكترونية لخدمات الإيجار

توقف وزارة الإسكان عن بناء الوحدات السكنية

وأفاد معاليه بأن الوزارة طورت من سياساتها مع صدور الأمر الملكي رقم (٢٠٥٦٢) وتاريخ ١٤٣٤/٦/٢هـ الذي قضى بتوقف وزارة الإسكان عن بناء الوحدات السكنية، ونقل المسؤولية عن جميع الأراضي الحكومية المعدة للسكن لوزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها، وإعطائها للمواطنين مع قروض سكنية للبناء عليها حسب آلية الاستحقاق والأولوية.

استكمال بناء ١٣ ألف وحدة سكنية

وأشار إلى أن العمل يجري حالياً لاستكمال الوحدات السكنية التي بدأت الوزارة ببنائها، والتي يبلغ عددها (١٣) ألف وحدة سكنية، تم توزيع مشروعين منها في جازان والقصيم ويجري العمل على تنفيذ (١٢) مشروعاً لتوفير أراضٍ مطورة بالبنية التحتية تستوعب أكثر من (٤٤) ألف وحدة سكنية، فيما تعمل الوزارة على تصميم (٨٠) مشروعاً تستوعب حوالي (١٠٠) ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى طرح (٩) مشاريع تستوعب حوالي (٤٧٠٠) وحدة سكنية.

آلية للشراكة مع القطاع الخاص

وفيما يخص آلية الشراكة مع القطاع الخاص أوضح معاليه أن الوزارة عملت على صياغة آلية للشراكة مع القطاع الخاص، والاستفادة من مرونته وسرعته في التنفيذ، وضمَّنت تلك الآلية المرئيات البنَّاءة للمطورين والأطراف ذات العلاقة، والتي قُدِّمت عبر ورش عمل متعددة، مشيراً إلى أن تنفيذ البرنامج بدأ بإطلاق باكورة مشاريع الشراكة (الرياض-١) بمدينة الرياض لبناء شقق سكنية في بنايات متعددة الأدوار.

٥ مشاريع جديدة متزامنة لتصميم وتسويق وبناء ٢٦ ألف شقة سكنية

كما طرحت الوزارة خمسة مشاريع جديدة متزامنة في كل من المدينة المنورة وجدة والدمام والقطيف، لتصميم وتسويق وبناء (٢٦) ألف شقة سكنية، كما تعمل الوزارة على تعميم هذا النموذج على المشاريع التي ينفذها القطاع الخاص على الأراضي التي يمتلكها.

وأكد اهتمام الوزارة بمشاريع الشراكة بشكل خاص بمكون التسويق العقاري المبتكر والذي يقوم على جذب مستحقي الدعم السكني في إطار من المنافسة والشفافية بين الشركات وترك حرية الاختيار للمواطن.

تنويع بدائل التمويل الإسكاني

ولفت الدكتور شويش الضويحي النظر إلى أن الوزارة تعمل على تنويع بدائل التمويل الإسكاني، حيث تم عقد اجتماعات وورش عمل مع ممثلي البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي لدراسة بدائل التمويل وخياراتها المختلفة، ولتشجيع التمويل الإسكاني طويل الأمد، وتقليل مخاطره، وربط خدمة الدين بنسبة مقبولة من دخل الأسرة، الأمر الذي يزيد من فرص المواطنين السعوديين في الحصول على السكن الملائم، كما تعمل الوزارة حالياً على بلورة التوجه المستقبلي في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الصندوق العقاري قدم ١٩٥ ألف قرض خلال أربع سنوات

وأشار معاليه إلى الدور الكبير الذي قام به صندوق التنمية العقارية لتوفير الإسكان بالمملكة، حيث قدم منذ إنشائه وعلى مدى ٤١ عاماً ما يزيد على (٧٥٠) ألف قرض إسكاني، وفي السنوات الأربع الأخيرة تم زيادة عدد القروض لتتجاوز (١٩٥) ألف قرض تُمثل أكثر من ٢٥٪ مما أقرضه الصندوق منذ إنشائه.

تسهيل إجراءات صرف القروض

وفي إطار توفير بدائل تمويلية، قال وزير الإسكان: إن الصندوق يوفر الآن قرض الضامن، والقرض الإضافي بصيغته الجديدة، التي تتوافق مع نظام الرهن العقاري، وقطعت الوزارة والصندوق خطوات متقدمة لتوفير القرض المعجل، وإعادة العمل ببرنامج قروض الاستثمار، وتسهيل إجراءات صرف القروض لتصبح (٦) دفعات بدلاً من (٤) دفعات، وقبول مساحات أصغر مع صرف كامل قيمة القرض.

وختم الوزير كلمته بالإشارة إلى أن الوزارة تعمل حالياً على وضع جدول زمني لتسليم المواطنين المستحقين المنتجات السكنية المتوفرة من وحدات سكنية جاهزة وأراض مطورة وقروض تزيد عن ٣٠٦ آلاف منتج.

بعد ذلك شاهد أعضاء المجلس عرضاً مرئياً عن خطط وزارة الإسكان وإنجازاتها وأهدافها.

رئيس لجنة الحج والإسكان: المواطن لا يزال ينتظر عملاً واضحا ومنتجاً ملموسا

ثم أتاح معالي الرئيس المجال أمام عضو المجلس رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات الأستاذ محمد المطيري لتقديم أسئلة اللجنة، حيث أكد أن قطاع الإسكان حظي باهتمام ودعم كبيرين من الحكومة فخُصصت له المليارات، وأُصدرت التشريعات، وقُدمت التسهيلات، ومُنحت الصلاحيات وأُوضحت المهمات، ومع التقدير للجهد الذي بذلته وتبذله الوزارة، إلا أن المواطن لا يزال ينتظر لسنوات عملاً واضحًا، ومنتجًا ملموسًا على الأرض.

وأضاف المطيري: إن لجنة الحج والإسكان والخدمات تلقت سيلاً من الأسئلة، والمداخلات، والاقتراحات، والشكاوى المقدمة من المواطنين في عدد غير مسبوق؛ حيث بلغ عدد ما ورد إلى اللجنة من المواطنين ٥٤٥ عريضة، الأمر الذي يعكس أهمية الموضوع لدى المواطنين، ولخص أسئلة اللجنة في الآتي:

س١: تفيد المعلومات الإحصائية أن هناك ما يقارب المليون وحدة سكنية شاغرة يملكها القطاع الخاص، وما يقارب من مئة وعشرين ألف قرض سكني لم يستفد منها أصحابها لعدم كفاية القرض، وضعف القدرة على الشراء، فلماذا لا تفكر الوزارة في فصل قوائم الانتظار بحسب منتجات الدعم السكني، بحيث يعجل الإقراض لمن يرغب في شراء وحدة سكنية جاهزة، ويتم دعم البند المخصص لذلك من المبالغ المتوفرة لدى الوزارة؟.

س٢: يملك القطاع الخاص مساحات كبيرة من الأراضي التي تتوافر فيها معظم الخدمات، ولديه شركات ذات خبرة في التطوير العقاري، وقد صدر من مجلس الشورى في العام الماضي قرار يقضي بتعزيز دور القطاع الخاص، فهل ترى الوزارة أنه من الممكن أن يقوم القطاع الخاص بدور رئيس في حل مشكلة الإسكان من خلال المنافسة على توفير وحدات سكنية على الأراضي التي يملكها؟.

س٣: هل لدى الوزارة خطة واضحة، وجدول زمني لتوزيع منتجات الدعم السكني الرئيسة؟.

س٤: ظهرت العديد من الاعتراضات على آلية الاستحقاق الواردة في تنظيم الدعم السكني، مثل: استبعاد حالات معينة من مفهوم الأسرة، والأرملة التي ليس لها عائل، واستبعاد من يكون خارج البلاد لتسعين يومًا، واشتراط التقديم في المنطقة التي يقدم فيها رب الأسرة، واستبعاد الأسرة التي يكون بين أفرادها من يملك منزلاً، فهل هناك تقويم لآلية الاستحقاق في ضوء ما أظهرته نتائج التطبيق؟ وما هي آلية ذلك؟.

س٥: اعتمدت الوزارة على البوابة الالكترونية في التواصل مع المواطنين، إلا أن هناك حالات من المواطنين - قد تكون أكثر استحقاقًا - لا تحسن التعامل مع هذه التقنية، وربما لا تستطيع إكمال متطلبات الوزارة في تعبئة النماذج والبيانات المطلوبة، فما هي الحلول التي اتخذتها الوزارة لمعالجة ذلك؟.

س٦: هل درست الوزارة إعادة النظر في رفع الكثافات السكانية في المدن الرئيسة، والاعتماد على التوسع الرأسي للمنتجات السكنية، عوضًا عن من التوسع الأفقي؟.

س٧: هل وضعت الوزارة في حسبانها أن تكون الأحياء الجديدة واجهة حضارية، قادرة على دمج فئات المجتمع؛ لتلافي السلبيات الناتجة بسبب عزل مستحقي الدعم السكني عن بقية المجتمع؟.

وقد أجاب معالي وزير الإسكان عن تساؤلات اللجنة، حيث أوضح معاليه أن الهدف من الزيارة هو الإجابة عن جميع التساؤلات، سواء التي تطرح في القاعة، أو المكتوبة، كما يسعد الوزارة استقبال أي عضو من مجلس الشورى؛ للاطلاع بعمق، وإجابته عن جميع ما لديه من استفسارات.

التوجه دعم العرض وليس الطلب

وبخصوص الإحصاءات بيَّن معاليه أنها صدرت عام ١٤٣٠هـ، من مصلحة الإحصاءات العامة، وكذلك توجد قوائم أخرى سواء للشراء، أو لمن يملك أراضي قبل هذا التاريخ، ويرغب البناء عليها، مؤكداً ضرورة التوجه لدعم جانب العرض، وليس الطلب، ووصف ارتفاع أسعار الأراضي، أو الوحدات السكنية بأنه ارتفاع كبير جدًا.

الوزارة تريد من القطاع الخاص أن يكون مطوراً حقيقياً

وتابع الدكتور الضويحي أن التعامل مع المطورين العقاريين تحكمه رؤيتان، أولاهما: التعامل مع الأراضي التي تملكها الوزارة، وثانيهما: التعاون مع القطاع الخاص في الأراضي التي يمتلكها القطاع، مؤكداً أن الوزارة لا تمنع المواطن الحاصل على القرض من الدولة من شراء الأرض، أو الوحدة السكنية من القطاع الخاص، فالخيار متاح للمواطن، بالشراء من القطاع الخاص، أو الحصول على الأرض من الوزارة، بيد أنه شدد على أن يكون القطاع الخاص مطوراً حقيقياً؛ له المقدرة على التصميم، أو التعاون مع من له القدرة على التصميم، وله المقدرة على التنفيذ، أو التعاون مع من له القدرة على التنفيذ، وكذلك له القدرة الكبيرة على التسويق، وجذب المواطنين، والخدمات المقدمة لهم وهذا توجه الوزارة في الفترة القادمة - إن شاء الله -.

مشروع للتعاون مع القطاع الخاص على أراضيه.. قريباً

وأضاف: إن الأيام القادمة ستشهد طرح المشروع الثاني للتعاون مع القطاع الخاص على أراضيه، كما أن صندوق التنمية العقارية يتيح شراء الوحدات السكنية من القطاع الخاص.

كذلك فُتح جانب التمويل الإضافي في الاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع البنوك المحلية. وأما ما يخص الخطة الزمنية؛ فالوزارة حددت حجم الطلب، وحددت المستحقين للإسكان في المملكة، وكذلك من هم مستحقين على مستوى المحافظات.

خطة زمنية للتسليم لجميع المواطنين

وزاد معاليه أن الوزارة تعكف حالياً على معرفة عدد الأراضي والوحدات السكنية الجاهزة في المدن والمحافظات، وعدد الوحدات السكنية التي ستكون جاهزة خلال السنوات القادمة، وسينشر ذلك بوضوح من خلال خطة زمنية للتسليم لجميع المواطنين، مبيناً أن الوزارة تعمل على مكونين؛ أولهما: المستحقين، وثانيهما: المتاح لدى الوزارة، ووضعها في جدول زمني، ومن ثم تسليمها للمستحقين من السبعمائة وخمسين ألفًا المسجلين لدى الوزارة، وسيبلغون عبر عناوينهم المتوفرة لدى الوزارة بمواعيد التسليم.

الأسرة نواة المجتمع

وبشأن تنظيم الدعم السكني، أبان الوزير أن الوزارة تستهدف الأُسر في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة متعمقة، ومقارنات دولية؛ فالمنزل لا يسكن فيه إلا الأسرة؛ مشيراً إلى أن النظام الأساسي للحكم في المملكة نص على أن الأسرة هي نواة المجتمع في المملكة العربية السعودية. وبين أن الأصل في المنزل لا يسكن فيه إلا أسرة، والأسرة فردين فأكثر، إما أن تتكون الأسرة من زوج وزوجة وأبناؤهم، أو زوج وزوجة بدون أبناء، أو أرملة تعول أبناء، أو مطلقة مضى على طلاقها سنتان ولديها أبناء، أو أيتام فقدوا والديهم ويتضامنون فيما بينهم ونعتبرهم أسرة، لافتاً إلى أن هذا ما عُمل به وأُقتُرح في نظام الدعم السكني وأُقر، ونحن نطبق الأمر الذي أقره مجلس الوزراء.

وأشار إلى أن الوزارة لديها الاستعداد لدراسة أي مقترح، أو رأي يخدم الدعم السكني، أو المقدرات التي توزع على المواطنين، وأما ما يخص التسعين يومًا فقد استُثني منه الطلاب، والعاملون في السلك الدبلوماسي، والعاملون في القطاع الخاص خارج المملكة، والمرضى الذين يتلقون العلاج في الخارج ومرافقيهم، غير أنه أكد أن من يقيم داخل المملكة أولى في الاستحقاق ممن يقيم إقامة دائمة خارج المملكة؛ وهذا هو الهدف من هذا الشرط، فجميع من أوضح سبب وجوده خارج المملكة أُدخل وقبُل طلبه.

أما بخصوص التعامل مع العدد الكبير من المتقدمين، والذي قارب المليون مواطن شدد معالية ضرورة التعامل معها إلكترونيًا، لصعوبة التعامل معهم يدويًا. مشيراً إلى أنه عند دراسة إمكانية وضع أماكن في الوزارة للتعامل مع فئة من المواطنين لا يستخدمون الوسائل الالكترونية خشينا- في الوزارة - أنه سوف يكون في ذهن المواطن أنه إذا لم يحضر إلى الوزارة ويتم تقديم الطلب، فمعناها أنه من الممكن ألا يستحق، مع العلم أنه في وقت التقديم كانت هناك أماكن كثيرة استطاع المواطنون التقديم من خلالها.

التمدد الرأسي في الأحياء

وعن التمدد الرأسي في الأحياء، أوضح أن التمدد الرأسي يخضع للمخطط الهيكلي لأي مدينة في العالم، فالهدف سكن بشري بأعداد معينة، متسائلاً عن كيفية توفير الخدمات الكافية لهم من الكهرباء، والماء، والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات الأخرى، وقال: إن التمدد الرأسي يجب أن يخضع للمخطط الهيكلي، والخدمات الكافية لمن يسكن في المباني متعددة الطوابق، وإلا سوف يواجهون المشاكل، كما أن الوزارة تحرص على أن تكون الأحياء واجهة حضارية، ويتم عمل دراسة كاملة للموقع ويتم دراسة الخدمات القريبة للموقع في مساحة قطرها خمسة كيلومترات، وجميع الاعتبارات التي يقررها المتخصصون في التخطيط العمراني لمثل الأحياء يتم تطبيقها.

ورداً على سؤال لأحد الأعضاء بشأن التحديات التي تواجهها الوزارة في هذه الفترة في ظل الظروف الاقتصادية والمالية جراء انخفاض سعر البترول، خاصة وأن التوقعات سوف تستمر لفترة طويلة، وما إذا لدى الوزارة خطط لمواجهة هذه التحديات بما يضمن الاستمرار في إنجاز مشروعاتها ودعم المنتجات السكنية؟. قال معاليه: إن جميع الاعتمادات على المدى الذي نعمل به لمشروعاتنا موجودة في الوزارة، وأيضًا مبالغ الإقراض مرصودة للوزارة في حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي.

وإجابة على سؤال عن تدخل الوزارة في تصميم البناء، أوضح الدكتور شويش الضويحي أن الوزارة لا تتدخل في تنفيذ البناء للمواطن إلا في الأساسيات فقط، والتي يجب أن تكون موجودة، ومنها سلامة الهيكل، وتوفير الطاقة، أما المسائل الجمالية فلا تتدخل الوزارة، أو الصندوق في ذلك.

رسوم الأراضي البيضاء

وبشأن الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي خلال السنوات الماضية؛ أوضح وزير الإسكان أن الوزارة تنبهت لذلك وقامت بدراسة متعمقة عن موضوع الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني في المدن والمحافظات، وأعدت دراسة حقيقية وتفصيلية لها، وهي دراسة فرض غرامات أو رسوم على الأراضي، وتم رفع الدراسة، وهي الآن في المجلس الاقتصادي الأعلى.

في الكثير من دول العالم المواطن لا يبني منزله ولا يتاجر في الأراضي

وبشأن موضوع ثقافة البناء، أوضح معاليه أن المواطن في الكثير من دول العالم لا يقوم ببناء منزله، ولا توجد في تلك الدول تجارة في الأراضي، فالناس يتجهون لوحدات سكنية يتم بناؤها من خلال شركات التطوير، في حين أن المواطن في المملكة هو من يقوم ببناء منزله بإشرافه التام، والوزارة تحاول تطوير ثقافة البناء والتطوير العقاري، وأن تكون حلوله مكتملة.

كما أن البناء مسبق الصنع أقل تكلفة من البناء التقليدي، مشيراً إلى أن الوزارة راقبت الأنظمة في بعض دول العالم والتي تتحدث عن البناء السريع، وتم التواصل مع بعض الدول والشركات في هذا الجانب، ولكن بعض الأنظمة لا نستطيع أن نطبقها في المملكة، إلا إذا كانت الظروف المناخية في تلك الدول مشابهة لمناخ المملكة في مدة من خمس إلى عشر سنوات؛ موضحاً أن مواد البناء وبالذات الموجودة في المواد الخراسانية لا تتضح عيوبها إلا مع عنصر الزمن.

وأفاد بأن وزارة الإسكان ليس لديها مشكلة مع البناء بالمواد مسبقة الصنع الذي سينطلق مع منتج الأرض والقرض، واصفاً البناء التقليدي بأنه بناء جيد.

ولفت النظر إلى أن العمل في شركات المقاولات يحتاج إلى عدد كبير من العمالة والطاقة البشرية، مؤكداً سعي الوزارة إلى رفع نسبة السعوديين في هذا القطاع.

وزارة الإسكان تسير على خطوط متوازية

وفي رده على سؤال لأحد الأعضاء عن انشغال الوزارة بقضايا جانبية، وعدم بلوغ الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله. تمنى وزير الإسكان من أعضاء مجلس الشورى زيارة الوزارة، ومشاهدة الخطوات التي خطتها على أرض الواقع.

وقال: إن من أهم الإنجازات التي حققتها الوزارة حصر المستحقين للسكن في المملكة بطريقة قياسية، وعادلة، وشفافة بين جميع المواطنين، كما أنها لم تقف عند حصر عدد المستحقين فقط، فالمشروعات، وتنفيذها تسير بالتوازن، ووزارة الإسكان تسير على خطوط متوازية، وليست خطوات متوالية، فقد تم استلام الأراضي، وإنشاء المساكن، والعمل بالرأي المؤسسي لإعداد الإستراتيجية الوطنية الشاملة للإسكان ومستقبله في المملكة. كل ذلك يسير بطرق متوالية، ومتوازية.

ولفت الدكتور الضويحي النظر إلى أن العمل الذي تم لإعداد الإستراتيجية هو عمل مؤسسي حقيقي وبطريقة منهجية، حيث وضعت الشروط والمرجعية، وتمت الاستعانة بمكاتب لديها خبرة عالمية واسعة، وتم الاستعانة بمستشارين في بعض الجامعات، وكذلك بمن لديهم خبرة في مجال الإسكان، وعقدت ورش العمل، كما نُشرت إستراتيجية الإسكان للعموم في شبكة الإنترنت؛ لإبداء الملحوظات، وبعد ذلك تم رفعها للجهات العليا لإقرارها.. وبالنسبة للنتائج، فقد حددنا المستحقين على مستوى المحافظات في المملكة، وهناك نتائج وزعت، ووزع لهم الإسكان المكتمل.

عقودنا ليست أعلى من المعدلات المحلية أو العالمية

ورداً على تساؤل أحد الأعضاء عن ارتفاع نسبة تكاليف الإشراف والتصميم ، أوضح معاليه أنه بالإمكان زيارة المشروع ومشاهدة العقود الموجودة لدى الوزارة، والتأكد بأن عقودنا ليست أعلى من المعدلات المحلية أو العالمية، كما أنها كلها طرحت بمنافسات شفافة، والترسية للمشروعات كانت على أقل العروض من المؤهلين الذين فتحت لهم المنافسة.

٧٥٠ ألف مستحق سيتم دعمهم خلال خمس سنوات

وبالنسبة لما تحتاجه الوزارة من الوقت الزمني لتسليم المستحقين، الوحدات السكنية، قال الوزير الضويحي: إن المستحقين لدينا كما أشرت سابقاً بلغ (٧٥٠،٠٠٠) مستحق، ونتوقع - بإذن الله - أن يتم الدعم خلال السنوات الخمس القادمة، - تزيد أو تنقص - وسننشر ونعلن هذه المدة بدقة – بإذن الله-. وفي بعض المحافظات والمراكز ستكون أقل من هذه المدة، ربما خلال سنة أو سنتين نكون قد وزعنا لهم المنتجات.

▲ ٧٠٪ من المستحقين للسكن في مناطق الرياض ومكة والشرقية

٧٠٪ من المستحقين في الرياض ومكة والشرقية

وأوضح الوزير أن التكتل السكاني في مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، يعادل (٧٥٪) من السكان في المملكة، وبالتالي ما يعادل (٧٠٪) من الحاجة للسكن تتركز في هذه المناطق، مشيراً إلى وجود توازن في الأراضي التي حصلت عليها الوزارة في المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة، ولكن الإشكالية الكبرى في الأراضي هو في مدينة الرياض.

وعن الأراضي التي أُلغيت صكوكها في وزارة العدل، أفاد الدكتور الضويحي أن وزارة الإسكان تحركت على الفور للحصول على نسبة من هذه الأراضي لسد العجز الموجود لديها، كما أن هناك تنسيق يومي مع وزارة العدل بهذا الشأن.

وعن الاستفادة من الرؤى والتجارب العالمية، بين أن الوزارة تسعى لأخذ المعايير لقياس الأداء، ومن أهم المعايير لدى الوزارة هو نسبة التملك، ولابد من الاتفاق على نسبة التملك من خلال الإحصاء الذي تم خلال عام ٢٠١٠م من قبل مصلحة الإحصاء في المملكة، وهذا الإحصاء يبين عدد المساكن في المملكة التي يقطنها السعوديون، والوافدون، وكذلك المساكن التي يقطنها السعوديون، أما نسبة الامتلاك للسعوديين فهي (٦٢٪) حسب الإحصاء في عام ٢٠١٠م، وهو الإحصاء الموثق.

وأضاف: إن الوزارة تريد أن تقارن أعمالها بأفضل التجارب العالمية، وبعض البرامج تسعى لتقديمها في العديد من المحافل؛ ليرى المواطن ما تبذله الدولة له، ولكي يتم تقييمها من قبلهم.

وعن ما ورد بشأن الأسعار التي تقدمها شركات المقاولات، أوضح أن الوزارة لا تأخذ الأسعار إلا من المقاولين المؤهلين، وتتم دعوتهم لتقديم المنافسة، ثم تأخذ السعر الأقل حسب المواصفات المقدمة بشفافية كاملة، كما أن هناك عدد كبير من المشروعات والبنى التحتية التي تقوم وزارة الإسكان بتنفيذها والإشراف عليها.

وتساءل عدد من الأعضاء عن آلية شراء المواطن وحدة سكنية، بالاستفادة من مبلغ القرض العقاري، والفترة التي ينتظرها حتى يحصل على ذلك؟.

وأجاب معالي وزير الإسكان قائلاً: إن شراء الوحدة السكنية مسموح به، وتم تطبيقه، أما متى يتمكن المواطن، فذلك يتم حسب الأرقام المستحقة للقروض في صندوق التنمية العقاري، كما أن جميع الأسماء الموجودة في صندوق التنمية العقاري، ولدى وزارة الإسكان، سوف توضع لهم خطة زمنية لمنحهم القروض، أو المساكن وفق الموارد المتوفرة لدى الوزارة.

من جهته أوضح مدير عام صندوق التنمية العقاري المهندس يوسف العضيبي أن شراء الوحدات السكنية متاح لمن صدرت له الموافقة، وبالتالي أمام المقترض خيارات كثيرة للبحث عن المسكن الملائم، أو الذهاب إلى أحد المطورين، مضيفاً أنه في الفترة الأخيرة طبق نظام ضامن، حيث يتم تسليم مبلغ القرض للمطور مباشرة، وقد نفذ الصندوق حوالي (١٣٠٠٠) عملية ضمن برنامج ضامن، مما يسهل على المواطن شراء المسكن.

فرض رسوم على الأراضي البيضاء يدرس الآن في المجلس الاقتصادي الأعلى

الأراضي البيضاء

وبخصوص الأراضي البيضاء، أفاد معالي وزير الإسكان أن وزارته عملت دراسة مؤسسية شاملة من خلال مكتب استشاري على موضوع الأراضي البيضاء في المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى فرض رسوم على الأراضي البيضاء، وقدمت للجهات التنفيذية، وهي الآن لدى المجلس الاقتصادي الأعلى لدراستها، ودراسة الآثار على تنمية الإسكان، وعلى الأراضي. منوهاً إلى أن الوزارة عملت هذه الدراسة المؤسسية من خلال الاستشاري العالمي، وبمقارنات دولية.

نحاول أن لا يتجاوز الانتظار للحصول على القرض خمس سنوات

وبشأن فترة انتظار المواطن للحصول على قرض لبناء منزله، أشار الوزير الضويحي إلى فترة الانتظار للحصول على قرض من صندوق التنمية العقاري كانت في السابق تصل إلى عشرين سنة، وتقلصت في الفترة الحالية إلى عشر سنوات، ولكن وبما لدى وزارة الإسكان من أعداد المستحقين، وما لدى صندوق التنمية العقاري، فإن الوزارة تحاول تخفيض المدة إلى خمس سنوات.

عروض تمويل من عدد من البنوك.. وتوازن العرض والطلب

وتابع الدكتور شويش الضويحي أن لدى الوزارة خطة للاستفادة من السيولة المتاحة لدى البنوك، وقد وصلتنا عروض من عدد من البنوك، ونحن الآن في طور الدراسة والمناقشة مع مؤسسة النقد، فلو كان لدينا مثلاً عشرة مليارات ريال، وأردنا أن ندفع فيها قروضًا من الصندوق نجد أنها تكفي عشرين ألف مواطن، ولو توجهنا للبنوك للاستفادة من السيولة الموجودة بالمرابحة، سيحصل المواطن على نفس القرض، فهذا المبلغ سيكفي مئة ألف مواطن، وسيصل حجم التمويل مئة مليار ريال، لكن لا بد من إبرام اتفاقيات مع المطورين، والتأكد من أن الإقراض لا يسهم في زيادة البناء بما يفوق توفر مواد البناء والعمالة، وبالتالي يتسبب في ارتفاع الأسعار، فالوزارة تعمل على التوازن بين العرض والطلب، للحفاظ على أسعار مواد البناء، وتكاليف العمالة.

مليون وحدة سكنية خالية

وكشف معاليه أنه في عام ٢٠١٠م كان عدد الوحدات السكنية المشغولة أربعة ملايين وستمائة ألف منزل، وفي نفس السنة كانت هناك مليون وحدة سكنية خالية، وذلك حسب مصلحة الإحصاءات العامة، ولذلك طلبنا من شركة الكهرباء عدد العدادات التي تم إطلاق التيار فيها، فوجدنا العدد ما يقارب (١٤٢٢٠٠٠) وحدة سكنية، وفي مدينة الرياض أطلق بعد هذا الإحصاء (٢٩٠,٠٠٠) عداد (وحدة سكنية) ونتوقع في المدن الكبيرة أن نصل لمرحلة توازن العرض مع الطلب من خلال الأرقام الثابتة التي خلصنا إليها.

ضغوط من المواطنين المحتاجين إلى السكن

من جانبه أوضح معالي نائب وزير الإسكان المهندس عباس هادي أن منهجية العمل الإستراتيجية للوزارة لحل أزمة الإسكان – التي استمرت في المملكة لسنين طويلة – لا بد أن تكون ضمن منهج علمي صحيح ومدروس، حتى لا تتكرر الأزمة مرة أخرى، مشيراً إلى أن تحدي الوقت هو أكبر تحد تواجهه الوزارة؛ لأن لديها ضغوط من المواطنين المحتاجين إلى السكن، وهو حق مشروع لهم، كما ينبغي على الوزارة ألا تغفل التخطيط الصحيح، والبناء للمستقبل، فمثلاً: الأحياء السكنية تُنشأ دون دراسات هندسية كافية للبنية التحتية، مع تخطيط عمراني غير دقيق، وتقدم للناس ويسكنون في تلك الأحياء دون وصول الخدمات إليها، واستمرت على هذا المنوال سنين طويلة، مؤكداً أن منهجية وزارة الإسكان الجديدة تخالف هذا المنهج تمامًا.

وأشار إلى أن المنهج الذي تعتزم الوزارة تطبيقه مجرب في المملكة من خلال الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وأثبت نجاحًا باهرًا، فعند استلام الأراضي تقيَّم تقييمًا صحيحًا من جميع النواحي، وبعد ذلك يتم تصميم البنى التحتية، ويهيأ الموقع بالمنافع المطلوبة لاستكمال الكهرباء، والماء، والصرف الصحي، وتصريف السيول، والحدائق، والأرصفة، وممرات المشاة، والمراكز الأمنية. كل ذلك يدرس، ويوافق عليه قبل التنفيذ.

نخطط أراضي تعادل ست مدن بحجم الجبيل وينبع

وبعد ذلك تقوم الوزارة بالتعاقد مع المقاولين؛ لتنفيذ البنى التحتية بشكل كامل، وهذا المنهج يهيئ للناس البيئة الصحيحة المتكاملة للسكن، لكنه يأخذ وقتًا أطول، أما كمية الأراضي التي تخطط الآن فيعادل مقدارها ثلاث مدن موازية لينبع الصناعية، وثلاث مدن موازية للجبيل الصناعية (تقريبًا ست مدن بحجم الجبيل وينبع). وهذا الأمر يأخذ وقتًا طويلاً، والوزارة تعمل على ذلك، لكن عندما يسكن الناس ستتوفر لديهم جميع الخدمات المطلوبة، وهذا أنموذج لما تقوم به الوزارة. ولدى الوزارة العديد من البرامج والمشروعات للحلول المستدامة للإسكان.

واتفق وزير الإسكان مع ما ذهب إليه أحد الأعضاء في سؤاله بأهمية المحافظة على النمط المعماري، سواء كان ذلك للمملكة، أو غيرها؛ لأنه من خلال آراء المختصين في هذا الجانب (الهندسة المعمارية) فالموجود في المملكة تقريبًا من أربعة إلى خمسة أنماط، والمشروعات الحالية الموجودة لدى الوزارة الآن حاولت في بعضها، ونحاول - إن شاء الله- في موضوع (أرض وقرض) أن نصمم هذه الأنماط المعمارية، فتعطى للناس؛ ليحاولوا تصميم مثلها، لكن في الأعم الغالب أن الرغبة البشرية للشخص دائمًا يحب أن يكون متميزًا في منزله، ولكن لعلنا إن شاء الله أن نجد نفس النمط المعماري لكل منطقة، يحاكي الجانب الكلاسيكي، والجانب الحديث؛ لكي نفتح الخيارات أمام المواطنين.

وعن تساؤلات بعض الأعضاء بشأن الإجراءات العملية الميدانية التي قامت بها الوزارة تجاه إنشاء البنية التحتية وتطويرها، ووضع جدول زمني لهذه البنية.

أجاب الوزير الضويحي بقوله: إن الإجراءات العملية للبنية التحتية هي أرض تسلم إلى وزارة الإسكان، وتتم عملية التصميم بالكامل، ويتم أخذ الاعتمادات من أهم جهة تأخذ وزارة الإسكان الاعتمادات منها، وهي هيئة المساحة الجيولوجية، والقصد من ذلك التأكد من وضع الدراسات التي نقوم بها لموضوع مخاطر السيول، سواء ما يتعلق بتصريف الأمطار، أو تصريف السيول، بعد ذلك يتم تحديد التصاميم الخاصة بالخدمات كالكهرباء، والماء، والصرف الصحي، وتدوير المياه، والطرق، والأرصفة، والإنارة، والتشجير، وإعادة شبكة الري للمشروع، وبالذات للمشروعات الكبيرة، وتحدد الكميات المطلوبة لكل بند من هذه البنود، ونحاول أن يكون التحديد دقيقًا، ثم بعد ذلك تطرح هذه المنافسة على مالا يقل عن خمسة مقاولين مؤهلين، وتتم الترسية من خلال التأكد من العقد الفني. مؤكداً أن الترسية تكون على أفضل عرض فني مكتمل، ويكون هو السعر الأقل، وبعد ذلك تتم عمليات التنفيذ، وعمليات المراقبة لها.

أما الأراضي التي حصلت عليها الوزارة بعد (أرض وقرض)، وأولوية أراضي المنح البلدية للوزارة، فأشار معاليه إلى أن وزارة الإسكان تعمل على التأكد من المساحات، والقطع، وإعادة التمتير لها حتى تسلم للمواطنين، وكذلك أيضًا تنفيذ البنية التحتية.

وفيما يخص الجدول الزمني لمشروعات الإسكان، قال: إن كل مشروع من مشاريعنا يكون له جدول زمني للتنفيذ، وجداول زمنية للتنفيذ لكل مشروع وأتوقع أن السؤال كان المقصود فيه الجدول الزمني لكل ما لدينا من مشروعات، وكل ما لدينا من أراضٍ وقروض ستسلم للمواطنين، فأعيد تكرار هذا للأعضاء بأن هذا هو الجدول الذي ستطرحه وزارة الإسكان لكل مشروعاتها على مستوى المحافظات، بحيث تصل تواريخ للمواطنين المستحقين متى سنسلم هذا الدعم؟ وأقول إن العدد (٧٥٠,٠٠٠) مستحق ليس بالعدد القليل، فصندوق التنمية العقارية منذ إحدى وأربعين سنة لم يعط حتى الآن إلا (٧٥٠,٠٠٠) مواطن، وسنضع لهم الخطة، وستكون بإذن الله أقصر ما يمكن أن تكون، ثم بعد ذلك إعلانها لجميع المواطنين.

أرض وقرض بديل لبناء الوحدات السكنية

وعن موضوع الوحدات من الداخل (التي وزعت، أو التي توزع الآن)، قال الوزير: إن هناك أمرٌ لابد أن نكون واضحين وصريحين فيه، حيث في بدايات موضوع هيئة الإسكان كانت المبالغ أقل مما يجب، ولكن لم تستجب هيئة الإسكان، ولا وزارة الإسكان بأن يكون هناك مبالغ أقل مما يجب، وكان نقاشنا مع الجهات ذات العلاقة، والجهات الحكومية أننا نريد تصميم وحدات سكنية تفي بالحد الأدنى لمتطلبات الأسرة السعودية، وبعد ذلك تحدد السعر طبيعة المنطقة، والأراضي التي تكون فيها، والوقت الذي ستطرح فيه هذه المشروعات، فكان السؤال: ماهي الأسرة السعودية؟ افترضنا - لكي نعطي الحد الأدنى - أنها عبارة عن: زوج، وزوجة وأولاد، وبنات. هذه الأسرة في المملكة، ونحن في المملكة لدينا حد أدنى من التقسيمات الداخلية في المنازل، فكان لا بد أن يكون هناك: مجلس استقبال، وغرفة طعام، وغرفة معيشة للأسرة، وغرفة نوم للأبوين، وغرفة نوم للأولاد، وغرفة نوم للبنات، وبعض الأسر قد تحتاج إلى أكثر من ذلك، لكن المبالغ التي لدينا - حتى يكون تنفيذ المنزل في جودة عالية - لا نستطيع توفيرها، ففكرنا بمبدأ التوسع في المنزل الذي يسلم للمواطن، بأن تكون الأساسات مكتملة، ويكون البناء عبارة عن دور ونصف، والنصف الثاني يعطى المواطن المخططات

الهيكلية (الإنشائية)، ويستطيع التوسع فيها؛ لأن التوسع في مبنى أُنشيء أساسه سيكون بأقل تكلفة.

وأكد الضويحي أن أغلب الوحدات السكنية التي لدى الوزارة لا تقل مساحة الأرض عن (٥٠٠م٢)، (أتكلم عن الأراضي التي وزعت، وقد ترتفع أو تنخفض قليلاً في بعض المناطق)، وفي الفناء يستطيع أن يضع ملحقًا خارجيًا، أو مطبخًا خارجيًا، وكل هذه موضوعة في الحسبان، لكن لم نستطع معرفة التنوع لكل الأسر، والذي وضعناه هو الحد الأدنى. وهناك نقطة أخرى وهي مساحات الغرف التي وضعت، فلا يوجد غرفة أقل من (٤X٥م٢)، أما بالنسبة للمجلس فأعتقد أنه (٤X٦م٢) وهذه هي الأسرة التي تتكون من زوج، وزوجة، وأبناء. أما إذا كان هناك شخص له طبيعة اجتماعية معينة، ويحتاج إلى أن تكون مساحة المجلس أكبر من ذلك، فالتصميم الموجود في الفناء الخارجي يتيح له أن يضع مساحات أكبر.

وختم الوزير هذه النقطة بأن الحل النهائي الشامل هو موضوع (أرض وقرض) حيث يعطي المواطن الأرض والقرض (٥٠٠) ألف ريال، وهو الذي يقوم بعملية التخطيط لنفسه، وبحسب رغباته، وبحسب ما لديه من إمكانات أخرى يمكن أن يضيفها إلى هذا المبلغ، ويبني بناءً أكبر من ذلك، وهذا التوجه لموضوع الأرض والقرض.

نظام التسجيل العيني للعقار

من جهة أخرى أكد الوزير أن وزارته تعتمد على ما صدر عن مصلحة الإحصاءات العامة كأرقام نستند إليها، ومن أفضل الإحصاءات التي يمكن أن تنتج القياسية بالنسبة لوزارة الإسكان، ويفيد أعمالها، وتحديد المستحقين هو نظام التسجيل العيني للعقار، الذي سيحصي العقارات الموجودة في المملكة، وعدد التملك للأراضي ومن يملكها، وكل مواطن كم بيتًا يمتلك، وهذا النظام صادر، لكن إذا طبق وخرجت نتائجه فإنه سيفيدنا، وأنا أتفق بأن التعداد الموجود عبارة عن تعداد سؤال، لكنه ليس تعداد المطابقة. والذي يعتمد على التقنية، والجوانب الإلكترونية، بحيث تعرف أن في هذه المنطقة يوجد كذا مواطن صدر لهم بطاقات الهوية الوطنية، والشخص الذي يذهب إلى التعداد ليس دوره سؤاليًا، إنما دوره المطابقة، بحيث يمرر الجانب الإلكتروني على قارئ إلكتروني، وهذا الذي نتمناه.

وفي رده على سؤال عن عدم إيفاد الوزارة مندوبيها للقرى والمناطق النائية لمعرفة الناس الأكثر استحقاقًا، أكد وزير الإسكان أن هذا من واجب الوزارة ودورها، ويجب أن تقوم به، وقامت به في بعض المناطق (كما تم عرضه في العرض المرئي)، ولاسيما في مناطق جنوب المملكة وغربها؛ لأن هناك قرى نتوقع أن لا يصل إليها شيء سواءً الجانب الطموغرافي، أو جانب الاتصالات، وكان الإخوان في موضوع الإعلانات يذهبون إلى البيوت القديمة وغيرها، وقد استعانت الوزارة بشركات أخرى في هذا الجانب.

وأضاف: نحن لا ندعي أننا وصلنا إلى كل مكان. لكن الجميع يستطيع التقديم عبر بوابة الإسكان، ونحن نحاول الاتصال بإمارات المناطق، وعلى مستوى المحافظات؛ للوصول إلى القرى والأماكن النائية، ومن واجبنا الوصول إلى هؤلاء الضعفاء والعاجزين، وهذا جزء أساس من عملنا، والوزارة بذلت جهودًا لذلك، ولا زالت تبذل، وتريد أن تصل إلى الكل، وقبل ثلاثة أو أربعة أسابيع ذُكر لنا أن هناك قرى لا يصل إليها حتى إرسال الجوال، وهي قرية الدوح بمنطقة جازان، وقيل إنهم يمكن أنهم لم يقدموا، وأرسلت الإخوان في الفرع هناك للتأكد من ذلك، ووجدنا عددًا بسيطًا لم يقدموا ولكن – الحمدلله- وجدنا أكثرهم قدموا عبر بوابة الإسكان.

القطع السكنية في المهدية ولبن كبير جدًا، لو تم استغلالها لخفضت الأسعار

وقال: إن الوزارة تسعى إلى إيجاد بعض النقاط، بحيث تُخرج من القائمة الناس الذين يجب أن تجد لهم حلاً فوريًا، ويفترض أنها تلتزم بأعداد معينة، وأعداد على بعض المناطق، بحيث لاتعد بشيء لا تستطيع تنفيذه.

وفيما يخص المخططات التي لم تصل إليها الخدمات، مثل: ضاحية عريض، بمدينة الرياض، أضاف معاليه إليها ضاحيتي المهدية ولبن، موضحاً أن هاتين الضاحيتان الموجودتان في الرياض، يفترض علينا في وزارة الإسكان، مع الجهات الأخرى، وشركات الكهرباء، والبلديات، أن نوصل الخدمات لها؛ لأن عدد القطع السكنية الموجودة فيها ضخمة جدًا، ويمكن

أن تحفز وتزيد العرض في سوق الأراضي في المملكة، وفي الرياض بشكل خاص، ومن ثم الانخفاض.

الـ «بريكاست» أفضل بناء في الجودة والحرارة

وعن موضوع بناء البريكاست، أوضح أن البريكاست موجودة أصلاً في المملكة، ومشاريع الإسكان التي نفذتها الدولة منذ (٣٠سنة) هي بريكاسات، وبريكاست هو أفضل بناء في الجودة والحرارة، لكن البناء السكني فيه مشكلة التعديل، وكثير من الناس يقوم بعد فترة بعملية التعديلات، والبريكاست لا يقبل هذا الجانب والبريكاست تطور عندما صار فيه عملية (الساندويتش بنر) وهو إمكانية العزل الحراري فيه، ولكنه قبل عمل العزل الحراري لم يكن جيدًا، لأن (الأقريقت) الموجودة في البريكاست توصل الحرارة بسرعة، لكن الآن البريكاست جيد، فهو سريع البناء.

وفيما يخص تنسيق وزارة الإسكان مع القطاعات الأخرى التي تبني الوحدات السكنية مثل: الوحدات العسكرية والطبية، بين معاليه أن التنسيق الذي تم مع تلك القطاعات تمثل في معرفة المواصفات، وطريقة البناء التي بنوا بها، لكن البناء العسكري، وبناء المستشفيات يختلف، حيث تعطى الوحدة السكنية للموظف، وبعد انتهاء عمله في القطاع العسكري، تسحب منه الوحدة السكنية، ومن ثم يلجأ إلى وزارة الإسكان يطلب سكنًا، فهذا نظام يختلف في طريقة الهدف منه؛ فهو سكن ليكون العاملون قريبين من أماكن عملهم أثناء وجودهم على رأس العمل.

مراعاة ذوي الدخل المحدود

وبخصوص المطالبة بضرورة مراعاة ذوي الدخل المحدود، أكد الوزير الضويحي أن الوزارة أخذت ذلك في الحسبان، بدليل النقاط الموجودة لديها، فكلما يقل دخل المواطن ازدادت عدد نقاط الأولوية لديه، مبيناً أن الدعم السكني ينقسم إلى قسمين منها: الاستحقاق؛ فمن هم المواطنون المستحقون؟ ثم نرتب المستحقين، من هو الأول ومن هو الثاني؟ وجميع التجارب العالمية التي دُرست لا يوجد فيها إلا أربع طرق، الأولى: تكون لمن يأتي أولاً، والثانية: بنظام القرعة، والثالثة: أن تدعم فئات معينة، والرابعة: مبدأ النقاط الموجودة، وهو أن تحاول توصيل الدعم إلى المستحقين، بأن تحسب النقاط على الدخل، (فصاحب الدخل الأقل يحصل على نقاط أكثر) والعمر (فمن عمره أكثر يحصل على نقاط أكثر) وعدد أفراد الأسرة. (فكلما زاد عدد أفراد الأسرة ازدادت النقاط) طبعًا أفراد الأسرة تحسب النقاط إلى أربعة أبناء كحد أعلى ، أما إذا زاد العدد عن الأربعة فلا حسب لهم نقاط، وهذا هو الموجود في اللائحة التنفيذية.

الزوجة الثانية

ونوه معالي وزير الإسكان إلى أن من لديه زوجة ثانية لا يحصل على

نقاط أكثر، فالاعتبار لزوجة واحدة، موضحاً أن هذا الأمر تمت مناقشته باستفاضة وقت قرار التنظيم، وكان الرد من خلال القانونيين، ومن درس النظام لدينا، بأن الزواج الثاني هو قدرة، ونفترض أن من يتزوج ثانية لديه القدرة، مجدداً التأكيد على أن النقاط تحسب على أساس زوج، وزوجة، وأربعة أبناء، بحد أعلى ، وهذه مبرمجة في الحاسب الآلي.

وفيما يخص مساواة الرجل بالمرأة بالنسبة لمنتجات أرض وقرض، أبدى اعتقاده بأن ما وضعته الوزارة فيه مساواة، فتحديد الوزارة للأسر بني على أساس أسرتين، أو ثلاث منها رب الأسرة فيها امرأة، فهناك أسرة تعولها مطلقه، وأخرى تعولها أرملة، مبيناً أن الهدف من تنظيم الدعم السكني تحقيق الراحة للمواطنين بإيجاد السكن المريح لهم، ودعم لمفهوم الأسرة، وأهمية مفهوم الأسرة في المجتمع لقضايا السكن وغيره، والتنظيم انطلق من هذا المفهوم، والأرقام الموجودة لدينا لازالت مطمئنة، أما المسائل الفردية التي يمكن أن تطلع لهم قوائم لا يعتبر شيئًا صعبًا، لكن الرؤى والأفكار يمكن أن نستفيد منها، وأن نتناقش فيها مع مجلس الشورى، فنحن منفتحون، ونريد التنمية كما أنتم تريدونها.

وطمأن الوزير الأعضاء بأن لدى الوزارة رقمًا مجانيًا يمكن الاتصال بها من جميع مناطق المملكة، وهو متاح من الساعة (٨) صباحًا إلى (٤) عصرًا، ويتم الاستفسار، وتسجيل المكالمة.

وختم وزير الإسكان اللقاء بقوله: إننا جميعًا في قارب واحد سواء في الوزارة أو مجلس الشورى أو الجهات الخدمية الأخرى، هدفنا جميعاً خدمة المواطن.

وفي نهاية اللقاء سلم معالي رئيس مجلس الشورى معالي وزير الإسكان، ملفين يحتويان على أسئلة المواطنين واستفساراتهم التي تلقاها المجلس عبر الفاكس، أو بوابته الالكترونية منذ الإعلان عن حضور وزير الإسكان جلسة المجلس.

كما سلم معاليه الأسئلة التي رغب أعضاء المجلس طرحها، لكن وقت الجلسة لم يسمح بذلك.

وقد أكد معالي وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي بالإجابة على كل الأسئلة، سواءً أسئلة أعضاء المجلس، أو أسئلة المواطنين والرد عليها عبر العناوين المدونة على عرائضهم.

التعريف العالمي المائع للإرهاب ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

من الأمور المضحكة - المبكية التي لوحظت في المظاهرة العالمية العامة التي جرت في العاصمة الفرنسية باريس، في شهر يناير الماضي، عقب حادث الهجوم الإرهابي على صحيفة « شارلي ايبدو »، مشاركة الإرهابي الصهيوني العتيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، في مسيرة المظاهرة التي دعا لها الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، وشارك فيها زعماء ورؤساء وممثلين لدولهم. قوبل هذا الإرهابي، الذي يتزعم أكثر دول العالم ممارسة لإرهاب الدولة، بالترحيب الحار والشكر والامتنان، وأعتبرت مشاركته دليلاً على « محاربة إسرائيل للإرهاب، وشجبها لهذه الظاهرة ».....؟!

وذلك رغم أن نتنياهو دعا يهود فرنسا للهجرة إلى فلسطين، ورغم أن هناك أيضا شكوك بأن « دولة » هذا الإبليس الصهيوني كانت - كعادتها، وبشكل غير مباشر - وراء وقوع هذا الحدث، وكثيراً مما شابهه من عمليات إرهابية، الغرض منها : الصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين، وتشويه سمعتهم وسمعة دينهم، ومحاولة تبرير ما يرتكب ضدهم، وضد بلادهم، من مؤامرات واعتداءات.

لماذا يتجاهل الغرب المتنفذ (أميركا، بريطانيا، فرنسا...الخ) السلوك الإرهابي الصهيوني الصارخ، المعادي ليس للعرب فحسب، بل لكل الإنسانية ؟! إنه النفوذ الصهيوني المتحكم في أغلب مفاصل القرار السياسي في دول الغرب المتنفذ. أضف الى ذلك « استعداد » ذلك الغرب (التلقائي، ونتيجة أحقاد وقناعات وأهداف معروفة) لاتخاذ أي إجراء يضر بالعرب، ويضعف موقفهم.

وإن قولنا هذا لا يعني إطلاقاً أن بعض العرب أبرياء دائماً، وأنهم قوم يحرصون على خدمة مصالحهم العليا بحكمة وتعقل. فالجانب العربي (والإسلامي) كثيراً ما يتحمل جزءاً من مسؤلية التشويه الذى يلحق به، وبدينه.... فهذا الطرف فشل - على الأقل، وضمن ما فشل فيه - في توضيح قضاياه، واقناع الآخرين بعدالتها.

وعلى أي حال، فإن هذا الحدث الذى أخذ (بفعل فاعل) بعداً عالمياً واسعاً، يجب أن يدفع المجتمع الدولي (إن كان الأخير جاداً في محاربة الإرهاب الحقيقي) لأن يسرع بوضع تعريف عالمي موحد متفق عليه دولياً، لظاهرة الإرهاب... وبحيث يشمل كل أنواع الإرهاب، وأياً كان مصدره.... حتى وإن كانت حكومة تل أبيب. ثم يحاكم الناس على أساسه، ويوزن الفعل بميزانه.

فما زال العالم في انتظار وضع « تعريف » عالمى عام و موضوعي لـ « الإرهاب ».... ثم سن القوانين المناسبة لمعاقبة مرتكبيه، عبر آليات محكمة.... يضمن الأخذ بها تحقيق العدالة والإنصاف لجميع البشر المعنيين.... فعدم وضع تعريف محدد لـ « الإرهاب » يعيق معظم المحاولات الجادة لمحاربة الإرهاب الحقيقي. وكان من المؤمل أن تأخذ اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة، والتى كلفت منذ سنوات عدة، بصياغة معاهدة دولية جديدة لمكافحة الإرهاب، ذلك بعين الاعتبار، و لا تخضع للتدخلات المغرضة.... حتى تثمر أعمالها عن اتفاقية دولية نزيهة لمكافحة الإرهاب الحقيقي.... بشتى الوسائل الممكنة.... و منها : دعم المقاومة ضد هذا الإرهاب.... ولكن، لا يبدو أن هذه اللجنة ستتوصل الى تعريف موحد وحاسم لـ « الإرهاب »، لإصرار البعض على ارتكاب مظالم وجرائم ضد هذه الأمة، أو تلك.

إن هذا التعريف قد طال انتظاره، بسبب معارضة بعض القوى الدولية التي لا ترغب في الالتزام بتعريف واحد محدد.... حتى تلبس كل حالة لبوساً خاصاً.... يخدم مصالحها، ويتماشى مع رغباتها وتوجهاتها العدوانية، في المدى المنظور. وتلك طامة كبيرة.

دعا لإسناد حالات الإخلاء الطبي للهلال الأحمر

بدل خطر وعدوى للمسعفين والعاملين في ميدان الإسعاف

الدكتور/ سطام بن سعود لنجاوي
رئيس اللجنة الصحية

أكد مجلس الشورى أهمية صرف بدل خطر وعدوى للمسعفين والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية، ودعم هيئة الهلال الأحمر السعودي لاعتماد ميزانيتها السنوية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة لها.

وطالب المجلس في قراره الذي أصدره بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة الصحية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ، بدعم الهيئة في اعتماد خطتها العشرية الإستراتيجية لتتمكن من تطوير خدماتها حسب الجدول الزمني لعناصر الخطة.

ودعا المجلس إلى تسهيل أعمال الهيئة الإسعافية في مواسم الحج والعمرة، وتوفير مراكز مناسبة لها في المشاعر المقدسة وداخل مرافق الحرمين الشريفين للوصول لطالب الخدمة الإسعافية بيسر وسهولة.

دراسة ربط المستوصفات والمستشفيات الخاصة بمركز عمليات الهلال الأحمر

وشدد المجلس على ضرورة دراسة إسناد حالات الإخلاء الطبي للمرضى الذين تستدعي حالاتهم المرضية نقلهم من أي مدينة في المملكة لأي من المستشفيات المرجعية إلى الهلال الأحمر السعودي ودعمها بالإمكانات اللازمة، ودراسة ربط المستوصفات والمستشفيات الخاصة بمركز عمليات الهلال الأحمر؛ لضمان سرعة الاستجابة في مباشرة الحالات الطارئة.

هيئة الهلال الأحمر السعودي
Saudi Red Crescent Authority

جاء ذلك خلال جلسة المجلس الرابعة التي عقدها يوم الاثنين ٢١/ ٣/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأوضحت اللجنة الصحية، في وجهة نظرها التي تلاها رئيسها الدكتور سطام لنجاوي أن هيئة الهلال الأحمر السعودي تعتمد حالياً على برامج الكترونية في تسجيل البلاغات وترحيلها ومتابعتها، وهي بصدد تنفيذ برنامج الكتروني يحقق التواصل بين غرف العمليات والفرق الإسعافية إلكترونيًا، وبرنامج لتحديد موقع المتصل إلكترونيًا لتسهيل وصول الفرق الإسعافية.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن مشروع إدارة الطوارئ ينقسم إلى قسمين: القسم الأول يتمثل في إنشاء غرفة عمليات متصلة بكافة أقسام الطوارئ والعناية المركزة في مستشفيات المملكة، لتوفير معلومات لحظية عن الأسِّرة الشاغرة في هذه الأقسام، ويتمثل القسم الثاني في إنشاء مراكز طوارئ أولية، ومستشفيات طوارئ متخصصة لعلاج الإصابات (trauma

center) في كل مدينة حسب الحاجة، موضحاً أن معوقات إنشاء مشروع إدارة الطوارئ تتضمن جانبين هما: اعتماد الميزانية المناسبة، وتوفر الأراضي اللازمة.

وفيما يتعلق بتخصيص أسِّرة للهلال الأحمر في طوارئ المستشفيات؛ أشار الدكتور لنجاوي إلى أنها خطوة مرحلية مؤقتة لا يمكن الاستمرار بها؛ لأنها قد تؤدي إلى رفض من لم يتم نقله عن طريق الهلال الأحمر، بالرغم من وجود أسِّرة شاغرة، مؤكداً أن ذلك بالطبع مخالف لأخلاقيات المهنة.

وبشأن ما لاحظه بعض الأعضاء حول أعداد طواقم سيارات الإسعاف وتخصصاتهم ومقارنتها بالمعايير الدولية، وعن متوسط مدة الاستجابة لطلب الخدمة الإسعافية، والصعوبات التي تواجهها الهيئة لتخصيص نقاط للتمركز؛ للتقليل من زمن الاستجابة، لفت رئيس اللجنة إلى أن الفرقة الإسعافية في هيئة الهلال الأحمر السعودي تتكون من شخصين تتراوح مؤهلاتهما ما بين مساعد صحي، أو فني إسعاف، أو طبيب، وأضاف أن هذه الفرق الإسعافية تنقسم إلى فرقتين أساسيتين تشتمل على فنيين ومساعدين صحيين، وكذلك فرق متقدمة بها أطباء، مبيناً أنه لا توجد معايير دولية ثابتة لهذا الأمر، فلكل دولة معايير وطرق تشغيل خاصة بها، وفي الغالب تتكون الفرق الإسعافية من (٢-٣) أشخاص بهدف تقليل عدد الأشخاص وزيادة عدد الفرق الإسعافية، لضمان تغطية إسعافية على نطاق أكبر.

الهيئة لا تفرق في تقديم الخدمات الإسعافية الطارئة بين الرجال والنساء

أما عن متوسط زمن الاستجابة للبلاغات أوضح رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي أنه ما بين (٨-١٠) دقائق داخل المدن، و(٢٥-٣٠) دقيقة خارج المدن، مشيراً إلى عدم وجود مواقع خاصة للهيئة مثل بقية مؤسسات الدولة، وقد سبق للمجلس أن أصدر توصيةً بهذا الشأن لأهميته.

وأفاد رئيس اللجنة أن الهيئة لا تفرق بين الرجال والنساء المحتاجين إلى الخدمة الإسعافية الطارئة، حيث تتم إجراءات ترتيبات لدخول الفرق الإسعافية إلى المجمعات النسائية من قبل إدارة المجمع النسائي قبل وصول الفرق الإسعافية لهذا المجمع، مؤكداً أنه في حال منع الفرقة من الدخول فإنه يتم إبلاغ العمليات والقيادة الميدانية بذلك، والتنسيق مباشرة مع إدارة المجمع، وتقوم الهيئة في مثل هذه الحالات بإبلاغ الجهة التي يتبع لها القطاع بالحادثة؛ ليتم اتخاذ الإجراء اللازم ضد من قام بمنع الفرق الإسعافية.

وعن النقص في عدد سيارات الإسعاف التابعة للهيئة، أفادت اللجنة الصحية أن هيئة الهلال الأحمر السعودي تقوم بالتخطيط سنويًا لاحتياجها من سيارات الإسعاف، ولكن في عام (١٤٣٢/١٤٣٣هـ) تم إلغاء مناقصة لتأمين (٢٠٠) سيارة إسعاف، مما أدى إلى هذا العجز، مضيفاً أنه في عام (١٤٣٤هـ) تم تأمين (٢٧٠) سيارة إسعاف، و(٥٣) سيارة تدخل سريع، وفي عام (١٤٣٥هـ) تم اعتماد مبالغ لتوفير (٤٠٠) سيارة إسعاف، وسوف تصل في نهاية عام (١٤٣٦هـ).

وأفاد الدكتور لنجاوي بأن لدى الهيئة دراسات حول أداء سيارات الإسعاف وتأمين أعدادها، حيث تبلغ نسبة سيارات الإسعاف حاليًا إلى عدد السكان "سيارة إسعاف لكل (٢٢) ألف نسمة"، وتسعى الهيئة للوصول إلى المعدل العالمي "سيارة إسعاف لكل (١٠) آلاف نسمة.

الهيئة تعاني من مشكلة نقص القوى البشرية في الكادر الصحي

وأكد أن الهيئة تعاني من مشكلة نقص القوى البشرية في الكادر الصحي؛ وذلك لندرة تخصص طب الطوارئ عامةً على المستوى الدولي، وهي بصدد إنشاء معهد متخصص لتدريب منسوبيها وغيرهم من أفراد المجتمع، تمشيًا مع ما ورد في قرار مجلس الوزراء، والتنسيق في ذلك مع المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، بتخصيص مقاعد لتخصص طب الطوارئ.

وفيما يتعلق بوضع إستراتيجية للعمل الإغاثي الإنساني الخارجي، أشار رئيس اللجنة إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى بهذا الخصوص برقم (٥٧/١٢٢) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٥هـ، حيث أفادت الهيئة بأنها أعدت إستراتيجية المساعدات الإنسانية الخارجية ورُفعت للمقام السامي ومازالت تحت الدراسة.

وعن الإسعاف الجوي، أشار الدكتور لنجاوي إلى أن الهيئة لديها خطة للإسعاف الجوي حسب ما ورد في إستراتيجيتها للعام (٢٠٢٠م)، تقضي باستخدام (٥٠) طائرة؛ وهي قيد التنفيذ.

طالب بإنشاء قاعدة بيانات وطنية لمكافحة الفساد

الشورى يدعو «نزاهة» إلى اتخاذ إجراءات تضمن استرداد أموال جرائم الفساد

الدكتور/ ناصر بن راجح الشهراني
رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

وافق مجلس الشورى - بالأغلبية - على تطبيق الجزاءات الإدارية على منسوبي الجهات الحكومية المتسببين في تعطيل الرد على استفسارات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وملاحظاتها، وطالب الهيئة بوضع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد ومتابعة ذلك.

جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى في جلسته الثانية التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٦/٣/٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور ناصر الشهراني.

تفعيل انضمام المملكة إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

ودعا المجلس الهيئة إلى المسارعة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية، تتضمن المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها وتحليلها، وتضمين تقاريرها المقبلة نتائج ذلك. واتخاذ الإجراءات اللازمة، وفقًا لتنظيمها، بما يضمن تمكين منسوبيها من القيام بمهامهم، وتضمين تقاريرها مؤشرات قياس الأداء، مع ربطها بأهداف واختصاصات الهيئة والإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

كما دعا في قراره إلى تفعيل انضمام المملكة إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بما يضمن التدريب الفعّال لمنسوبي الهيئة والجهات الحكومية الأخرى.

وأوضح الدكتور ناصر الشهراني أن المادة الثالثة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حددت أهدافها واختصاصاتها، وقد أوردت الهيئة في تقريرها بعض المهام، كمتابعة عدم توفر العملة المعدنية في المحلات التجارية، والتسيب الوظيفي في القطاع الحكومي، وقصور خدمات النقل الجوي الداخلي؛ مشيراً إلى أن ذلك كله يندرج ضمن مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام، ومصالح المواطنين، وفقاً لما قضى به الأمر الملكي بإنشائها، وما تضمنته المادة الثالثة من تنظيم الهيئة.

وأوضح رئيس اللجنة أن موضوع تحديد أولويات عمل الهيئة هو محل اهتمام اللجنة، وقد صدر عن مجلسكم الموقر القرار رقم (٥٨/١٢٤) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٦هـ، والذي نص في فقرته الرابعة: "على الهيئة ترتيب أولويات عملها، بحيث تحظى المشروعات الكبرى بالاهتمام الذي ينسجم مع حجمها، وتأثيرها على الوطن والمواطن".

وتابع الدكتور الشهراني أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تباشر مهامها وفق اختصاصاتها الواردة في المادة الثالثة من تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم: (١٦٥) والتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ؛ حيث جاء في الفقرة الرابعة من المادة المشار إليها؛ "أن الهيئة تعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها، وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها".

الهيئة تلقت ٦ آلاف بلاغ خلال عام.. ثلثاها ليست من اختصاصها!

وأضاف رئيس اللجنة أن الهيئة تلقت في عام التقرير (٦٠٥٢) بلاغاً، وقد تعاملت معها وفق اختصاصها وما ينص عليه تنظيمها، حيث بلغ ما يدخل تحت اختصاصها من تلك البلاغات (٢٦٢٢) بلاغاً.

مضيفاً أن الهيئة قامت بالاستعانة بجهات مختصة لتقويم وضع النزاهة والفساد خلال عام التقرير؛ حيث تعاونت مع معهد الإدارة العامة، كما تعاقدت مع معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات والاستشارات بجامعة الملك سعود.

وأشار إلى الانخفاض في البلاغات التي لا تدخل ضمن اختصاصات الهيئة بنسبة (٥٦٪) وهو ما يعكس ارتفاع وعي المبلغين باختصاصات الهيئة.

أما فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري واستغلال السلطة، أوضح الشهراني أن التقرير رصد ارتفاعاً في عدد الحالات المكتشفة عن طريق البلاغات بنسبة (١٢٩٪).

ونوه رئيس اللجنة إلى أن تنظيم الهيئة يؤكد في مادته الخامسة « على جميع الجهات المشمولة باختصاص الهيئة تزويد الهيئة بكل ما تطلبه»

كما صدرت ثلاثة أوامر ملكية تؤكد على الالتزام بما قضى به تنظيم الهيئة، وقد كان هذا الموضوع محل بحث اللجنة واهتمامها، مشيراً إلى قرار المجلس رقم (٥٨/١٢٤) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٦هـ الذي ينص على: الالتزام بما قضى به تنظيم الهيئة والأوامر الملكية.

وعن متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد أفاد رئيس اللجنة أن ذلك أحد اختصاصات الهيئة وفقاً لما نصت عليه الفقرة (السادسة) من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة، وقد أوردت الهيئة في تقريرها أنها قامت بمتابعة قضايا الاختلاسات التي صدرت فيها أحكام قضائية، وأورد التقرير (ثلاث) حالات فقط.

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن الفقرة (الثانية) من المادة الثانية من تنظيم الهيئة تنص على « أن للهيئة أن تنشئ فروعاً أو مكاتب لها داخل المملكة حسب الحاجة »، وأشار إلى افتتاح الهيئة (ثلاثة) فروع لها في مناطق: مكة المكرمة، والشرقية، وعسير.

كما تعتزم افتتاح (خمسة) فروع أخرى في (خمس) مناطق هي: المدينة المنورة، والقصيم، وجازان، وتبوك، وحائل، مضيفاً أن الهيئة قد أشارت إلى أنها تعتمد عددًا من المعايير في تقدير حاجتها لافتتاح الفروع، منها عدد البلاغات التي تتلقاها، ووضع الخدمات والمشروعات في المنطقة كما تنسق في ذلك مع أصحاب السمو أمراء المناطق.

بعد خلاف حول « الزي الوطني » للمذيعات

الشورى يعيد دراسة مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع

الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

قرر مجلس الشورى إعادة مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع إلى لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار لمزيد من الدراسة.

وجاء قرار المجلس استجابة لطلب رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي بعد المناقشة التي أعقبت عرضها لوجهة نظرها بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام خلال مناقشته في جلسة سابقة.

وكان معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الذي رأس الجلسة الثانية التي عقدها المجلس يوم الثلاثاء ٨/٣/١٤٣٦هـ قد أتاح لرئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار عرض وجهة نظر اللجنة بشأن ما طرحه بعض الأعضاء من آراء ومقترحات على مشروع النظام خلال مناقشته في المجلس في جلسة سابقة؛ فأوضح أنه بناء على ما لاحظه عدد من الأعضاء حول المادة الأولى المتعلقة بالتعريفات، فقد عادت اللجنة للتعريف الوارد من الحكومة لتعريف البث والمرخص له، كما عدلت تعريف رخصة البث، وشبكة البث، وذلك بناءً على قناعة اللجنة بالآراء الفنية المقدمة من بعض الزملاء المختصين.

وأضاف الدكتور الزيلعي أن اللجنة لا تؤيد وجهة النظر التي تطالب بوضع تعريف للمرسلات الخاصة، وذلك لكي تستثني المستخدمين العاديين لموقعي الفيس بوك واليوتيوب من أن يكونوا خاضعين لهذا النظام.

وعن ما أبداه بعض الأعضاء بشأن المادة الثانية من مشروع النظام، المتعلقة بالأهداف من النظام، وأن ذلك من عيوب الصياغة القانونية، ومحلها الشروح والمذكرات التسبيبية، أفاد رئيس اللجنة بأن ذلك من الأمور المتعارف عليها في غالب الأنظمة، وقد أيدت العديد من المداخلات صياغة اللجنة لها.

وزارة الثقافة والإعلام
Ministry of Culture and Information

وعن المادتين الثالثة والرابعة اللتين أضافتهما اللجنة، وحددت مهام هيئة الإعلام المرئي والمسموع، واللجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي؛ أوضح رئيس اللجنة أنه بعد دراستها من قبل اللجنة رأت مناسبة عدم إضافتها في النظام، وقد تم حذف المادتين.

وعن المادة السابعة التي تضمنت بعض الضوابط التي يجب أن يلتزم بها كل من يمارس نشاطًا أو مهنة في مجال الإعلام المرئي والمسموع، واقتراح وضعها في اللائحة؛ قال الزيلعي: إن اللجنة رأت مناسبة بقاء تلك الضوابط في النظام، وليس في اللائحة، مشيراً إلى أن الإعلام عملية حساسة وبالغة التأثير في المجتمع، ولابد من وضع الضوابط التي تحافظ على سمعة الغير.

وعما أشار إليه أحد الأعضاء بأن المادة الثامنة أغفلت شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومطالبتهم بالتأكيد على ضرورة مراعاة احتياجات تلك الفئة ومتطلباتها الحسية؛ أكدت اللجنة أنها ترى أهمية مراعاة هذه الفئة، والاهتمام بها في وسائل الإعلام، مشيرةً إلى أن هذه الجزئية محلها ليس في هذا النظام، كما أنه سبق للمجلس أن أصدر توصية عند دراسة تقرير وزارة الثقافة والإعلام بضرورة دعم المواد الإعلامية الخاصة بذوي

الاحتياجات الخاصة، وتعزيزها، وإفراد مساحات كافية لها في مختلف وسائل الإعلام.

وفيما يتعلق بالمادة الحادية عشرة التي رأى أحد الأعضاء إلى أنها أسندت إلى مجلس الإدارة دورًا هامشيًا يتعلق بوضع قواعد تحديد المقابل لإصدار التراخيص أكد الزيلعي أن اللجنة ترى مناسبة ما ورد في المادة وتتفق مع رأي الحكومة في ذلك.

وعن المادة الرابعة عشرة من مشروع النظام التي تتضمن ضرورة فتح المزيد من الحرية الإعلامية المسؤولة والمنضبطة للمؤسسات الإعلامية المستقلة؛ أكد رئيس اللجنة أن اللجنة تتفق مع ذلك، وترى أن ما ورد في مشروع الحكومة يساعد على ضبط تلك الحرية ولا يقيدها، وترى عدم حذفها.

وحول غموض المادة السادسة عشرة وصعوبة تطبيقها بمحاكمة شركات البث الأجنبي؛ أكد الدكتور الزيلعي أن اللجنة تتفق مع المشروع الوارد من الحكومة، وترى أن الإجراءات القانونية لا تعني بالضرورة محاكمة تلك الجهات.

وفيما يخص اقتراح أحد الأعضاء ترك القيود والعقوبات الواردة في المادة الثامنة عشرة للوائح؛ أيد رئيس اللجنة بقاء تلك العقوبات كما وردت في مشروع الحكومة لعدم وجود إشكالية في ذلك كسائر الأنظمة.

وبشأن عدم شمول النظام أصحاب المدونات والقنوات اليوتيوبية المخالفين كونهم لم يحصلوا على ترخيص؛ أشار رئيس اللجنة إلى أن محل النظر في مخالفاتهم أنظمة أخرى.

وحول ما أشير إلى أن هذا النظام وضع لغير هذا العصر، وأنه يتجاهل الثورة الإعلامية في الوقت الحاضر، ويصادر أبسط حقوق الإنسان، وهو حرية التعبير والرأي. قال الزيلعي: إن اللجنة ترى أن حرية الرأي أمر مكفول للجميع، ووضع هذا النظام وغيره من الأنظمة يساعد في ضبط التطاولات الواردة، والحد من المخالفات الحاصلة لتكون الحرية مسؤولة ومنضبطة.

هيئة الإعلام المرئي تشرف على القنوات الخاصة التي تعمل في المملكة

ثم عرض معالي الرئيس الفقرتين الجديدتين والمادة المعدلة على المجلس للمناقشة وأثيرت حولها بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: إن الفقرة (ن) من المادة الخامسة ورد بها اختلاف قانوني، فالمادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، متسائلاً عما إذا كان يوجد في جميع أنظمة المملكة العربية السعودية ما يحدد الزي الوطني للمرأة؟.

وأضاف العضو: إذا كان هذا النص موجوداً فالأولى الإحالة إليه، وإذا كان غير موجود، فإنه يجب على هذا النظام أن يحدد ما هو الزي الوطني للمرأة السعودية، وقد ورد في التوصية المقدمة للمجلس أن الزي وفقًا للتعاليم الإسلامية، ونحن نعلم أن الزي بالنسبة للمرأة وفقًا للتعاليم الإسلامية يخضع لخلاف بحجم مساحة العالم الإسلامي من بلد إلى بلد، لذا لا يجوز أن نفرض نصًا لا يطبق، وإن طبق سوف يطبق اعتسافاً وفقًا لمرئيات المسؤول؛ وبالتالي فإن هذا النص معيب بأنه غير شرعي أو غير دستوري بالمعنى الصحيح، بالإضافة إلى أن المؤلم في هذا الموضوع أن هذا النص في حال استمراره في هذه المادة سوف تطبق عليه في حال مخالفة مذيعة من المذيعات غرامة تصل إلى عشرة ملايين ريال، وفي حال صدوره سوف يثير زوبعة، وجدلاً سياسيًا اجتماعيًا داخل المملكة العربية السعودية حول ما هو الزي الوطني وما هو الزي الإسلامي؟ وكيف؟ لذا، هدف الإعلام هو التأثير، والتأثير لا يكون بالاهتمام بالرتوش، وإنما التأثير يكون بجلب أكثر عدد من المشاهدين والمستمعين، أو القراء لهذه الوسيلة الإعلامية، ويجب بذلك إسقاط هذه الفقرة جملةً وتفصيلاً.

عضو يتساءل: ما هو الزي الوطني المطلوب من المذيعات الإلتزام به؟

واستحسن أحد الأعضاء تعديل نص التوصية الإضافية المقدمة من الزي الوطني إلى الزي الساتر والمظهر المحتشم، لاسيما أنه لا يوجد زي وطني متفق عليه.

ورأى عضو آخر أن المهنية الوظيفية تقتضي وضع محددات للزي المهني في أي وظيفة كانت، وقال: إنه حري بالإعلام في المملكة الذي ينطلق من السياسة الإعلامية التي نصت في مادتيها الأولى والثالثة على الالتزام بالإسلام والقيم المجتمعية الأصيلة، وأن يلتزم بكلا البندين المقترحين في النظام لما يمثلانه من تأكيد عليها، والتزام راسخ بها، وبما لا يمنع أن يكون ثابتًا في قواعده، متطوّرًا في وسائله وأساليبه؛ بتطوُّر مُعطَيات العصر ومُتَغيراته، شِعارُه الوضوحُ والصّراحة، والعدلُ والأمانة؛ والسير على المنهج الصحيح.

من جهته بيَّن عضو المجلس الدكتور سعد البازعي عضو لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار أن هيئة الإعلام المرئي والمسموع ليست مسؤولة عن التلفزيون السعودي أصلاً، فهيئة الإعلام المرئي والمسموع هيئة تشرف على القنوات غير السعودية التي تعمل في المملكة وتمنحها تراخيص، وكذلك الإنترنت والمطبوعات، وهذا التعديل مكانه الصحيح هو نظام هيئة الإذاعة والتلفزيون وهي هيئة مختلفة تمامًا؛ لذلك تقديم هذا التعديل على نظام هيئة الإعلام المرئي والمسموع يتجه إلى غير صاحب اختصاص.

وعندما أتاح معالي رئيس المجلس المجال أمام رئيس اللجنة للرد على هذه النقطة، فضل الدكتور الزيلعي تأجيل تقديم رد اللجنة إلى جلسة قادمة لدراسة الملحوظات التي أثيرت خلال النقاش.

الشورى يؤكد على ضرورة تخلص دارة الملك عبدالعزيز من مبانيها المستأجرة

أكد مجلس الشورى على ضرورة وضع دارة الملك عبدالعزيز برنامج زمني لتملك المقرات التابعة لها في المناطق الأخرى من المملكة للتخلص من المباني المستأجرة.

جاء ذلك في قرار أصدره خلال جلسته الأولى من أعمال السنة الثالثة لدورته السادسة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٦/٣/٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي الذي أوضح في رد اللجنة على تساؤلات بعض الأعضاء بشأن عدم إصدار الدارة موسوعات تاريخية، أن مكتبة الملك عبدالعزيز أصدرت موسوعة شاملة عن المملكة، ولهذا رأت الدارة الاكتفاء بذلك، والعمل على إصدار موسوعة متخصصة عن تاريخ المملكة وهي قيد الإعداد حالياً.

كما أوضح الزيلعي أن في الدارة مركزًا خاصًا لخدمة الباحثات مباشرة، حيث يقدم المركز خدمات معلوماتية وتسهيلات بحثية للباحثات من طالبات الجامعات والدراسات العليا والأكاديميات، ويعمل المركز على فترتين صباحية ومسائية، وقد بلغ عدد المستفيدات من المركز عام التقرير (١١٢٨) باحثة.

وبيَّن رئيس اللجنة أن ما ذكره تقرير الدارة بخصوص (تحقيق الأهداف كاملة) يقصد بها أهداف المشروع، حيث كان إنشاء غرفة بيانات للدارة أول هذه الأهداف، لكن تبقى المساحة المخصصة لهذه الغرفة عائقًا، فهي لا تزيد عن (٥X٦م) وهذه المساحة غير كافية لطموح ورؤية الدارة المستقبلية.

وأضاف إن الدارة ليست حديثة عهد بالنشر، ولها جهودها الكبيرة في ذلك وتتبع في النشر الأصول المنهجية والعلمية، فتحيل كل الأعمال العلمية إلى التحكيم العلمي قبل النشر، ولديها لجنة علمية متخصصة تضم نخبة من الأكاديميين المتخصصين، ولديها مستشارون من الجامعات، وتتعاون باستمرار مع مختلف الأقسام المتخصصة في الجامعات، موضحاً أنه إذا وقع نقص في حدود المعقول في بعض الأعمال فهذا لا يكاد يسلم منه أي جهد بشري، وقد تكون له تفسيراته المقبولة في إطار اختلاف مناهج البحث والتحقيق والنشر، ورؤية المحكم وقدراته العلمية.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن مجلس إدارة الدارة يضم في عضويته ممثلين اثنين من مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ووجودهما في هذا المجلس يتيح لهما الاطلاع على نشاطات الدارة العلمية، وأعمالها المختلفة، ومع ذلك فإن التنسيق مع هاتين المؤسستين لم يغفل.

ونقل الدكتور الزيلعي للأعضاء افادة الدارة بأنها أعدت خطة استراتيجية، مازالت في طور المراجعة بالتعاون مع بعض المتخصصين في هذا المجال.

وقفة تأمل وشجاعة لما حدث لجريدة شارلي إيبدو

أ.عبدالله بن محمد الناصر
عضو مجلس الشورى

إن ما حدث لجريدة شارلي إيبدو الفرنسية هو عمل إرهابي لا يقبله الدين، ولا الضمير... وهو إجرامٌ بكل المقاييس.. غيرَ أن الأمرَ يحتاج منا إلى وقفةٍ متأملة، وصادقة، وشجاعة.. فإذا أقررنا بذلك العمل الإرهابي، فلابد أن نقرّ بأن له مسبباتٍ هي كذلك غايةٌ في الشناعة، والبشاعة والإرهاب... وهي الإساءةُ إلى نبينا محمد عليه أفضلُ الصلاة، والسلام.. إن إهانة النبي محمد هي إهانةٌ، واحتقارٌ غيرُ أخلاقي، وغيرإنساني.. ولا يمكن أن يكون ذلك الإصرار المتكررُ في بعض البلدان الأوروبية شيئا من حرية التعبّير، ولا من حرية التفكير إذ أن الشتيمة، والسبابَ، والقدح، من الجرائم، الأخلاقية التي ترفضها، كلُ القوانين، والأعراف الأممية.. فما بالكم بالأنبياء..؟ ما بالكم بقرابة المليارِي مسلم يهان نبيهُم هكذا وتحت طائلة الاستقواء، والجبروتْ..

لقد تجمع العالمُ في مسيرة عالمية استنكارية.. حاشدة، ربما تكون هي الأولى من نوعها في هذا العصر... وكما أسلفت فإننا ضد الإرهاب بكل أنواعه، وأشكاله.. ولكن لماذا يستمر إذاءُ المسلمين بشتيمة نبيهم؟ لماذا يعاد نشرُ تلك الصور الدنيئة، والمرتذلة... أليس في ذلك تحريضٌ وإصرارٌ على الإهانة، والكراهية؟... ولماذا الدين الإسلامي مستباحٌ فتوجه إليه كلُ الإساءات، والإهانات؟.. بينما لا يمكن أن يُقتربَ من بقية الملل والنحل، بل لقد رأينا كيف يسجن فيلسوف من عمالقة العصر لمجرد أنه شكك في أعداد المحرقة اليهودية المزعومة.. فيحاصر ويضطهد إلى أن يموت وهو روجيه غارودي، وحينما حطم صنمٌ بوذي قامت الدنيا ولم تقعد، واعتبر ذلك انتهاكاً لكرامة الحضارة البشرية بينما لا كرامة عند أولئك لنبي... أليس احترامُ مشاعر البشر حقاً من حقوق الإنسان؟ أم أنها مهزلةٌ من مهازل حقوق الإنسان المزعومة.. ثم إني لأسأل.. أليست فرنسا هي التي أبادت أكثرَ من مليون جزائري؟.. أليست هي التي أحرقت قبيلة كاملة بأطفالها، وبهائمها في وادي الصومام.. وقتلت في يوم واحد ٤٥ ألفاً في مدينة قسطنطينة بالجزائر؟.. أليست هي التي ألقت القنبلةَ الذريةَ في الصحراء الجزائرية، والتي لا تزال تعاني من آثارها حتى اليوم؟، فلم يحاسبها أحد ولم يعاتبها أحد بل إنها رفضت مجرد الاعتذار واُعتبُرت جرائمها تلك نوعاً من فرض السيادة، على بلد متخلف...

بل أين هذا العالمُ المتحضرُ مما يحدث في سوريا من عذاب، وإجرام وتنكيل، أين منظمات حقوق الإنسان من آلاف الأطفال الذين يموتون جوعاً وبرداً، ومرضاً، أين هم مما حدث، ويحدث في العراق، من تدمير وتهجير واستخدام السلاح الوحشي القذر وإحراق الآثار؟... بل أين الغرب المتحضر مما حدث ويحدث في فلسطين، من قتل وحشي وحصار، وتجويع ومنع حتى للأدوية، ومنع لهيئات الإغاثة، بل وضرب لمقراتها؟، أينها من تلك الجرائم التي تقشعر منها جلودُ البهائم؟.. إنها مهزلةُ الحق الإنساني، والضمير الإنساني بل هي البربريةُ، الخرساءُ العمياءُ بل العوراء التي لا ترى إلا بعين واحدة هي عينُ العنصرية والكراهية، والبغضاء وهكذا نرى كيف تضطهدُ الكرامةُ الإنسانيةُ حتى في دينها ومعتقدها وأنبيائها؟...

فعليك ألف تحية وصلاة، وسلام يا أبا القاسم يا رسول الله... ويأبى الله إلا أن يتم نوَره ولو كره الكافرون.

دعا صندوق تنمية الموارد البشرية إلى تطوير آليات توظيف السعوديين

الشورى يطالب بالإسراع في تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل

م. محمد النقادي
لجنة الإدارة والموارد البشرية

طالب مجلس الشورى صندوق تنمية الموارد البشرية بالإسراع في تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل، وتفعيل دوره؛ بما يمكنه من توفير الإحصاءات، والمعلومات، والبيانات، والتقارير الدقيقة والحديثة لطالبي العمل والمهتمين بشؤونه، في القطاعين الحكومي والخاص.

زيادة برامج التدريب لقطاعي التشييد والبناء والتشغيل والصيانة

وشدد المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته الثالثة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤/ ٣/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ضرورة العمل على زيادة برامج التدريب والتأهيل الموجه لقطاعي التشييد والبناء، والتشغيل والصيانة؛ بما يسهم في الإسراع في توطين الوظائف لهذين القطاعين.

ودعا المجلس صندوق الموارد البشرية إلى تطوير آليات توظيف السعوديين؛ من خلال العمل مع الجهات المعنية لوضع تعريف موحد للباحثين عن العمل، وتصنيف معتمد للمهن وللمستفيدين من خدمات الصندوق، من المؤسسات والأفراد، وربط خدماته بهذا التصنيف.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، حيث أوضح أن غالبية ملحوظات الأعضاء وآرائهم على تقرير الصندوق، تركزت حول مؤشرات قياس الأداء من مادح لها، ومطالب للمجلس بتبني الصندوق لهذه المؤشرات ضمن إستراتيجيته، وتعميم أنموذجها على الجهات الحكومية الأخرى، أو من ناقدٍ وصفها بأنها غيرواقعية، وليست دقيقة، ولا تعكس أهداف الصندوق وأدائه المالي، والإداري، والاستثماري، وما يقدمه من خدمات، وما يعانيه المجتمع من بطالة وأنها تعاملت مع الاستقرار الوظيفي على المدى القصيرفقط، وليس لسنوات، وأنها لم تتضمن أيضًا الإنتاجية، وأنه من الأنسب أن يعمل الصندوق مع الجهات ذات العلاقة على وضع مؤشرات دقيقة.

وأفاد المهندس النقادي أن مؤشرات الأداء وضعت لقياس ما تحقق من الأهداف الإستراتيجية؛ ومصادرها في ذلك بيانات وزارتي التعليم العالي، والتربية والتعليم فيما يتعلق بالداخلين الجدد إلى سوق العمل، ووزارة الاقتصاد والتخطيط فيما يتعلق بمعدل البطالة وتنمية الموارد البشرية، ولذلك فإن المؤشرات تتسم بالواقعية والدقة؛ ومع أن المؤشرات لم تصنف على أساس مالي وإداري، وما يقدم من خدمات إلا أنها تعكس أداء الصندوق في ذلك ضمنًا بما يتحقق من كل هدف من الأهداف الإستراتيجية التي يرتبط بعضها بالآخر ويؤثر فيه.

أما بشأن الاستقرار الوظيفي وسبب عدم قياسه على سنتين وأكثر؛ أرجع المهندس النقادي ذلك إلى أن الصندوق بدأ في تطبيق خطته الإستراتيجية في عام التقرير(٢٠١٣م)، واستعرض نتائج المؤشرات في ذات السنة؛ وقد افاد الصندوق اللجنة بأنه سيأخذ بالحسبان قياس مؤشر الاستقرار الوظيفي للسنوات القادمة، وسيعمل مقارنات حول نتائجها، ومن ثم تحليلها، والتعرف على جوانب القصور فيها؛ ومن ذلك إنتاجية الموظف.

ولأهمية موضوع تأهيل العاطلين عن العمل وتوظيفهم، خاصة النساء أوضح المهندس النقادي أن اللجنة توسعت في تناوله ومناقشته؛ وقامت بزيارة ميدانية للصندوق للاطلاع عن قرب على ما أُنجز فيه، وتلقت إجابات مكتوبة من الصندوق على استيفائها لجوانب من ملحوظات الأعضاء وآرائهم، كما استفادت من مؤشرات قياس الأداء للتعرف على ما تحقق من الأهداف الإستراتيجية التي تتوافق مع مقترحات الزملاء وآرائهم.

وبالنسبة للتدريب والتأهيل لتتواءم مع احتياجات سوق العمل؛ أوضح رئيس اللجنة أن الصندوق ينفذ برامجه التدريبية وفقًا لاحتياج ومتطلبات كل قطاع، وقد تضمنت الإستراتيجية هدفين حددتا المواءمة بين الاحتياج الفعلي لسوق العمل ونوعية التأهيل وجودته؛ وأشار إلى توقيع الصندوق عقودًا مع عدد من كبريات الشركات في قطاع التجزئة، وبرنامج (كابريدج) لتقنية المعلومات، ويعمل حاليًا على مشروع دروب لتطوير المهارات في سوق العمل، ومشروع آخر لتوطين الوظائف في قطاع السفر والسياحة.

وأضاف إن الصندوق قدم دعمًا لتدريب أصحاب المنشآت الصغيرة في مختلف مناطق المملكة، حيث بلغ عدد المستفيدين منه (١١٣٥) متدرباً ومتدربة.

معدل البطالة لدى الإناث لا يزال مرتفعاً بسبب المواصلات وبيئة العمل

وفيما يتعلق بتوظيف النساء أوضح المهندس النقادي أنه بالرغم من الجهود المبذولة والمشهودة، إلا أن معدل البطالة لدى الإناث لا يزال مرتفعاً بنسب عالية؛ وأرجع ذلك إلى عدد من التحديات؛ منها التسرب الوظيفي بسبب المواصلات، وعدم توفر بيئة العمل المستقلة والملائمة للاحتياجات الضرورية للمرأة؛ مشيراً إلى سعي الصندوق لوضع برامج تدعم أصحاب العمل ماليًا لتوفير البيئة المناسبة لعمل المرأة.

إستراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة في ضوء المعايير العالمية*

د. موضي بنت صقر التمياط
كلية العلوم الاجتماعية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إدراكاً لأهمية البحث التربوي ودوره في التنمية وتطوير الأنظمة التعليمية اهتمت دول العالم بإنشاء المراكز المتخصصة في البحث التربوي، فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الرابطة الأمريكية للبحث التربوي (AERA) وفي المملكة المتحدة يوجد معهد التعليم (IOE) وفي أستراليا مجلس البحث التربوي (ACER) وفي اليابان المعهد الوطني لبحوث السياسة التعليمية (NIER)، وقد أنشئت هذه المراكز لعدة أهداف أشار لها شحاتة (٢٠٠١م، ص ٧٧) وهي تقويم الأوضاع التعليمية على أسس علمية، والاستعانة بالخبرات الفنية المختلفة، وتنمية الوعي بأهميته في معالجة المشكلات التي تواجهها النظم التعليمية، وتزويد المهتمين بميدان البحث العلمي التربوي بالمفاهيم والمهارات الأساسية والجديدة، ومساعدتهم على الإطلاع على التجارب والنماذج الجديدة في التربية، والعمل على تطوير أجهزة البحث التربوي وتقويم نشاطها ووظائفها.

وتبعاً لهذا فقد سعت الجامعات السعودية إلى إنشاء مراكز البحوث التربوية والتي من أهم أهدافها تشجيع حركة البحث التربوي وتنشيطها، وتقديم المساعدات الفنية والإدارية المختلفة لطلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات التربية، كما أن خطة التنمية التاسعة للمملكة (١٤٣٢هـ، ص ٣٨١ - ٣٩٠) أكدت على أن الجامعات السعودية أسهمت وبشكل مستمر عبر برامج البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع والبيئة ومتطلبات التنمية، حيث بلغ عدد مراكز البحوث في الجامعات نحو ٧٢ مركزاً بحثياً عام ١٤٢٩/٢٨هـ أنجزت أكثر من ١٧٠٠ بحث ومؤلف علمي تتنوع مجالاتها بين العلوم الأساسية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

أكثر من ٧٠ مركزاً بحثياً أنجزت أكثر من ١٧٠٠ بحث ومؤلف علمي

ولا شك أن هذه المراكز كأي مؤسسة بحاجة مستمرة للتقويم والتطوير لكي تؤدي مهامها على الوجه الأمثل الذي يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويعود ذلك إلى أن النظرة المستقبلية تفرض على مراكز البحوث التربوية بالجامعات أدواراً ومسؤوليات جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع السعودي وأهمية مواكبتها للاتجاهات الحديثة من خلال تطبيق أفضل الإجراءات والمعايير المتبعة في مراكز بحوث الجامعات العالمية المتقدمة.

مشكلة الدراسة :

وفاعلية مراكز البحوث التربوية في الجامعات تتوقف على مدى وضوح رسالة هذه المؤسسات وما يتوفر لها من مقومات تحقق فعاليتها في إعداد باحثيها وتكوينهم، وفي إخراج منتج بحثي يقود حركة التربية والتعليم في المجتمع بالشكل الذي يحفظ لهذا المجتمع خصوصياته الثقافية ويأخذ به نحو الانفتاح الواعي على كل ما يحيط به، وفي ضوء ذلك نصت اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية (١٤٢٨هـ، ص ٣٤٢- ٣٤٣) على العديد من التنظيمات الإدارية والمالية والبحثية لقيام هذه المراكز، ومن أبرز تلك التنظيمات التي أشارت لها اللائحة هي :

- **اقتراح خطة البحوث السنوية.**
- **دراسة مشروعات بحوث أعضاء هيئة التدريس ومتابعة تنفيذها.**
- **دراسة مشروعات البحوث والدراسات التي تطلب من جهات خارج الجامعة، واختيار الباحثين ومتابعة التنفيذ.**

كما جاءت توصيات اللقاء الأول لرؤساء مراكز البحوث التربوية (١٤٢٤هـ ، ص١٠) بأهمية توفير آلية محددة تمكن مراكز البحوث من تحكيم البحوث ونشرها، وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت خاص بمراكز البحوث يحتوي على بيانات خاصة بالبحوث المنتهية والجارية، وأعضاء هيئة التدريس وبحوثهم واهتماماتهم والخدمات البحثية والاستشارية التي يمكن أن تقدمها هذه المراكز لأفراد المجتمع ومؤسساته.

وبالرغم من هذا كله فإن كثيراً من الباحثين والمهتمين بالبحث التربوي يكادون يجمعون على أن كمية البحث التربوي ونوعيته في الجامعات لا ترقى إلى لوائح الجامعات ومراكز البحوث التربوية فيها، حيث أكدت دراسة العيسوي والدخيل (١٩٩٨م) ودراسة عثمان (٢٠٠٨م) على أن هناك عزوفاً لدى كثير من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية عن الإنتاجية العلمية نظراً لاتجاههم إلى الأعمال الإدارية في هذه الكليات والانشغال بما كلفوا به من أعباء تدريسية تفوق طاقاتهم، وعدم توفر رؤية خاصة لمعالجة قضايا بحوثهم من خلالها، كما أن الأدبيات التربوية العربية رصدت كثير من المشكلات التي تحول دون الاستفادة من البحوث التربوية، حيث كشفت العديد من الدراسات عن الكثير من المعوقات التي تواجه البحث التربوي ومن أبرزها عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي، وعدم توفر قاعدة بيانات، وقلة الأطر البحثية، وضعف التفاعل بين البحث التربوي ومؤسساته والنظام التعليمي، وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة له، وضعف التواصل بين المنتجين للبحث والمستفيدين منه .

وتأسيساً على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتلخص في وجود حاجة لتشخيص واقع مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية وتقويمها وتطويرها، ووضع إستراتيجية مقترحة لتطوير أدائها في ضوء المعايير المستنبطة من المعايير العالمية ومن خبرة مراكز البحوث التربوية

المتقدمة في هذا المجال، حتى تحقق التطلعات وتقوم برسالتها كما هو مامول منها.

وتألف مجتمع الدراسة من مراكز البحوث التربوية في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والتي أنشئت منذ عام ١٣٩٤ إلى عام ١٤٣١هـ وجميع مديري وأعضاء مجالس إدارة مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية وجميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات التربية.

ومن أبرز نتائج الدراسة أن الهيكل التنظيمي لمراكز البحوث التربوية يفتقد إلى العديد من الآليات التي تساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ اختصاصاته، ويفتقد إلى الآليات التي تمكنه من تنفيذ المهام سواءً من الكوادر البشرية أو الموارد المالية اللازمة. كما وضحت الدراسة الميدانية أن هناك معوقات متعلقة بالتنظيمات والممارسات والمخرجات البحثية داخل مراكز البحوث التربوية. وأن تحقق معيار التنظيمات داخل مراكز البحوث التربوية بدرجة كبيرة إلى متوسطة وتحقق معيار الممارسات البحثية ومعيار المخرجات البحثية كان بدرجة متوسطة.

أهداف الدراسة :

١- تشخيص واقع مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية.

٢- التعرف على المعوقات التي تواجه مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالتنظيمات والممارسات البحثية والمخرجات البحثية.

٣- بناء قائمة ببعض المعايير المستنبطة من الأدبيات ذات العلاقة والمعايير المستمدة من خبرات المؤسسات البحثية المتقدمة ومراكز البحوث التربوية العالمية والتي ينبغي تحققها في مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

٤- التعرف على مدى تحقق المعايير المقترحة والمتعلقة بالتنظيمات والممارسات البحثية والمخرجات البحثية في مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

٥- التعرف على أبرز تجارب مراكز البحوث التربوية العالمية والتي يمكن الاستفادة منها في وضع إستراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

٦- التوصل إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية.

أهمية الدراسة :

١- إن تحديد معايير عالمية لمراكز البحوث التربوية له أثر كبير ومباشر على آليات عمل المراكز وفاعليتها في توظيف البحث التربوي بالصورة المثلى وذلك للأسباب الآتية:

- تساعد الباحثين في معرفة ما يتوقع منهم بحثه في التخصصات والمجالات التربوية.
- تساعد أعضاء هيئة التدريس في تحديد التوقعات المطلوبة منهم في إنتاجهم العلمي.
- تساعد مديري المراكز والعاملين فيها من التعرف على مدى تقدم العمل نحو المعايير المحددة.
- تساعد في إجراء مقارنة بين ما هو متوفر ومطبق بالفعل في مراكز البحوث التربوية ، وما ينبغي أن يكون متوفر ومطبق وفقاً للمعايير العالمية.

٢ - تدعم الدراسة الحالية خطة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٩م) والتي أكدت في متطلبات السياسات المؤسسية في البحث العلمي على أن :

- تقوم المؤسسة بوضع خطة محددة لتنمية البحث العلمي تتناسب مع طبيعة المؤسسة ورسالتها واحتياجات التنمية.
- تحتوي خطط تنمية البحث العلمي على مؤشرات محددة بوضوح، ومعايير مقارنة مرجعية واضحة للأداء المستهدف.
- تحدد المؤسسة ما يُعترف به كبحث علمي بشكل يتوافق مع المعايير العالمية، ويشمل ذلك البحوث والنشاطات البحثية المدعومة.
- تنشر المؤسسة تقارير سنوية حول أدائها في مجال البحث العلمي والأنشطة البحثية.

٣- تعريف المسؤولين بمراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة بواقع التنظيمات والممارسات البحثية والمخرجات البحثية بالمراكز وبمواطن الضعف والقصور والعمل على معالجتها وتصحيحها والوقاية منها.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية :

اقتصرت الدراسة الحالية على بناء إستراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية وذلك في إطار الحدود الموضوعية.

الحدود المكانية :

- اقتصرت الدراسة على جميع مراكز البحوث التربوية التابعة للجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والتي أنشئت منذ عام ١٣٩٤-١٤٣١هـ وهي مركز البحوث التربوية والنفسية التابع لجامعة أم القرى في مكة المكرمة، ومركز البحوث التربوية التابع لجامعة الملك سعود بالرياض، ومركز البحوث التربوية التابع لجامعة الملك خالد بأبها، ومركز البحوث التربوية التابع لجامعة طيبة بالمدينة المنورة، ومركز البحوث التربوية التابع لجامعة حائل، ومركز البحوث التربوية التابع لجامعة نجران.

- أيضاً اقتصرت الدراسة على كليات التربية التابعة للجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والملحق بها مراكز البحوث التربوية.

منهج الدراسة :

قامت الدراسة الحالية بتشخيص وتقويم وتطوير مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية في ضوء المعايير المستنبطة من معايير وتجارب المؤسسات البحثية المتقدمة، لذا تحددت المنهجية المتبعة على النحو التالي :

تشخيص الواقع: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي « تحليل المحتوى الكيفي » القائم على تحليل محتوى اللوائح والوثائق والأدلة المنظمة لعمل مراكز البحوث التربوية والصادرة من وزارة التعليم العالي والجامعات ومراكز البحوث التربوية، والتي توضح واقع العمل في تلك المراكز بهدف وصف الواقع وتشخيصه.

أيضاً استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يهتم بوصف الظاهرة موضع الدراسة وهي « المعوقات التي تواجه مراكز البحوث التربوية» بهدف التعرف على وجود المعوقات المتعلقة بالتنظيمات والممارسات البحثية والمخرجات البحثية التي تواجه مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

التقويم: قامت الباحثة في هذه المرحلة باستنباط معيار علمي يستند على الأدبيات ذات العلاقة وأيضاً يستفيد من المعايير العالمية وتجارب مراكز البحوث التربوية المتقدمة، وعليه استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي القائم على تحليل الوثائق والأدلة الصادرة من المؤسسات البحثية المتقدمة والأدبيات ذات العلاقة واستخلاص معاييرها، بهدف بناء معايير لتقويم وتطوير مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

أيضاً استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الذي يهتم بوصف الظاهرة موضع الدراسة وهي « تقويم مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء المعايير العالمية » بهدف التعرف على مدى تحقق المعايير المتعلقة بالتنظيمات والممارسات البحثية والمخرجات البحثية في مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية.

استجلاء الأمثلة من التجارب العالمية: استخدمت الباحثة في هذه المرحلة المنهج الوصفي الوثائقي بالرجوع إلى الأدلة والأدبيات ذات العلاقة والتي توضح تجارب مراكز البحوث التربوية العالمية المتقدمة واستجلاء الأمثل من تلك التجارب بهدف الاستفادة منها في بناء الإستراتيجية المقترحة.

التطوير: بعد مرحلة التشخيص والتقويم واستجلاء الأمثل من تجارب مراكز البحوث التربوية العالمية، قامت الباحثة ببناء إستراتيجية على مخرجات تلك المراحل الثلاث « تشخيص الواقع، تقويمه، استجلاء الأمثل» ومن ثم تحكيم الإستراتيجية من حيث أهميتها وإمكانية تطبيقها.

عينة الدراسة : تتكون عينة الدراسة من :

- نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة أخذت الباحثة جميع مجتمع الدراسة من مراكز البحوث التربوية في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والتي أنشئت منذ عام ١٣٩٤ إلى عام ١٤٣١هـ وأيضاً جميع مديري وأعضاء مجالس إدارة مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية والمحددة سابقاً بهدف استطلاع أرائهم حول واقع تلك المراكز وتقويمها. وعينة عشوائية بسيطة تمثل ٢٠٪ من مجتمع الدراسة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات التربية في جامعات المملكة العربية السعودية الملحق بها مراكز البحوث التربوية والمحددة سابقاً.

مصطلحات الدراسة :

مراكز البحث : عرف بوردمان (Boardman ، 2006.P. 32) مراكز البحث بأنها كيان تنظيمي رسمي داخل الجامعة يضمن توفير وتسهيل خدمة الأبحاث ويحاول ضم العديد من الباحثين على مستوى الأقسام الأكاديمية المختلفة لتشتمل على فرق بحثية في تخصصات متعددة.

وأيضاً يعرف الرشيد (١٩٨٨م، ص٤٥) مراكز البحوث بأنها « مؤسسات علمية مجهزة ومؤهلة تجهيزاً وتأهيلاً متكاملاً من حيث المباني والمعدات، ومن حيث الخبراء والمتخصصين، لإجراء البحوث والتجارب والاكتشافات العلمية».

وتتبنى الباحثة تعريف الرشيد في هذه الدراسة.

المعايير:

لغوياً : عرف مجمع اللغة العربية (١٩٩٨م، ص ٦٣٩) المعيار بأنه«ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير وهو الشيء الذي يقاس به أو عليه، وهي نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء وجمعه معايير».

اصطلاحاً : عرف علي (٢٠٠٠م، ص٦٢) المعايير بأنها أعلى مستويات الأداء التي تطمح المنظمة للوصول إليها ويتم في ضوئها تقويم مستويات الأداء المختلفة والحكم عليها.

وتعرفه المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) بأنه مجموعة مواصفات فنية مصاغة بتعاون أو اتفاق عام من جانب جميع المهتمين، معتمدة على النتائج والتجارب في مجال من المجالات.

الإستراتيجية : عرف قاسم (٢٠٠٦م، ص ٥) الإستراتيجية بأنها تعني»: إعطاء إطار موحد عام يتم وفقاً له اتخاذ القرارات... وهي أداة تسهم في تحديد أهداف المؤسسة وغاياتها وخطط العمل بها وأولويات تخصيص الموارد».

ويقصد إجرائياً بالإستراتيجية المقترحة بأنها الصورة التي ينبغي الوصول لها مستقبلاً، والمتضمنة الإجراءات التنظيمية التي يتم من خلالها استثمار الإمكانات المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن من الكفاءة والفاعلية لتحقيق التطوير المنشود لمراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية بما يتوافق مع المعايير العالمية.

ثانياً : الدراسات السابقة

١- دراسة آدمز Adams (١٩٧٩م) : فاعلية مراكز البحوث الجامعية.

هدفت هذه الدراسة الميدانية المسحية إلى:

تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين مخرجات الخدمة المنظمة لأي مؤسسة بحثية جامعية وفاعلية هذه المؤسسة.

تحديد ما إذا كانت مراكز البحوث الجامعية التي ترتفع فيها مخرجات الخدمة المنظمة تتسم بفاعلية عالية.

إرشاد وتوجيه مديري مراكز البحوث فيما يتعلق بمخرجات الخدمة المنظمة مما قد يدعم فاعلية المركز.

حيث تركز هذه الدراسة على مراكز البحوث البينية داخل حرم جامعة واشنطون والتي تجرى فيها أبحاث الفيزياء والأحياء والعلوم الاجتماعية والقانون والطب وإدارة الأعمال.

وقد استخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

الباحث الأكاديمي الذي يأتي دخله من - أو على الأقل جزء من دخله - من منح ذاتية له وضع ومكانة تختلف عن الموظف الذي يعمل بدوام كامل في مشروع تجاري. وقد اتضح ذلك من الإجابات على الاستبيان التي أشارت إلى أن نسبة كبيرة من الخدمات والمساعدات تقدم المنح الخاصة بالباحثين، في حين تقدم المراكز لهم نسبة أقل من الخدمات والدعم.

أكد جميع مديري المراكز الذين أجريت معهم مقابلات شخصية على أن هناك اختلاف بين إجراء الأبحاث في الحرم الجامعي وإجرائها في مؤسسة خارجية.

برغم تأكيد المديرين الشديد والمستمر على أن الأبحاث التي تنشر في مجلات محكّمة هي أفضل مؤشر على فاعلية مراكز الأبحاث، فإنهم لم يصنفوا مراكز الأبحاث ضمن سجل ارتفاع نسبة النشر المبني على تقدير موضوعي باعتبار أن مستوى النشر يدل على زيادة الفاعلية.

لم ترتبط أبعاد الثقة والتعاون والتطور بالفاعلية عند قياسها بالمواد المنشورة.

هناك اتفاق عام على أن المؤسسات البحثية أنشئت لتحقيق أهداف لا يمكن للأفراد تحقيقها ، وأحد وسائل جعل هذا ممكنًا هو أن تقدم مراكز الأبحاث خدمات ومساعدات للباحثين والعلماء.

وجود ارتباط بين التقديرات العامة للمديرين فيما يتعلق بالثقة والتعاون والتطور بالنسبة لمعايير الفاعلية.

لم يكن هناك ارتباط دال بين الثقة والتعاون والتطور ومستوى النشر.

وجد ارتباط عام بين مخرجات الخدمة المنظمة وانخفاض مستوى النشر عندما تم تقسيم العينة إلى مستويين للنشر مرتفع ومنخفض.

وجد ارتباط بين ثلاث فئات من مخرجات الخدمة المنظمة وتقديرات الإدارة.

لم يوجد ارتباط بين كافة تركيبات مخرجات الخدمة المنظمة الأخرى ومعايير الفاعلية موضع الدراسة.

٢- دراسة كاسيدي Cassidy (١٩٩٧): وضع تعريف إجرائي لفاعلية الجامعة القائمة على مراكز البحوث.

هدفت الدراسة إلى :

- التعرف على العوامل التي تؤثر سلبًا على الجامعة القائمة على مراكز البحوث والتي منها قلة التمويل الحكومي وغياب الأساليب التي يمكن استخدامها على نطاق واسع في تقييم البحث الجامعي.
- وضع تعريف إجرائي لفاعلية الجامعة القائمة على مراكز البحوث.

وقد استخدمت الدراسة الأسلوب المسحي كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أن تحسين فاعلية الجامعة القائمة على مراكز البحوث تبدأ بفهم معنى الفاعلية المرتبطة بهذه الجامعة.
- يشمل عمل المركز جزء من أو كل مجالات البحث بداية من الأبحاث الأساسية (كالبحث في المبادئ العامة مثلاً) إلى البحث المتقدم أو البحث التطبيقي، إلى التطوير والتنفيذ، ومع ذلك تركز معظم مراكز البحوث عادة على قطاع أو جزئية من المادة العلمية أكثر من المادة العلمية كلها.
- تعرّف فاعلية الجامعة القائمة على مراكز البحوث بأنها "فعل ما ينبغي كما ينبغي". ويطلق تعبير "ما ينبغي فعله" على:
- التعلم/ المعرفة (وهما منتج مركز البحوث).

ب- الأداء الذي يتم تقييمه عن طريق نوعية المنتج، كم المنتج، تنفيذ العمل المستهدف، الالتزام بالميزانية.

الوفاء باحتياجات ورغبات المؤسسات ومراكز البحوث وجمهور الجامعة.

٣- دراسة لي Lee (٢٠٠٤م): النماذج التنافسية حول درجة الفعالية في نظم مراكز البحوث والمعاهد بجامعة ولاية فلوريدا: دراسة في تحليل البيانات.

هدفت هذه دراسة إلى التعرف على الفعالية المنظمة في مراكز ومعاهد البحوث (CIS) داخل مؤسسات التعليم العالي، والتركيز على كيفية قياس مدى فعاليتها من خلال دمج المفاهيم التنافسية، وقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب البرمجة الخطية التي تسمى تحليل البيانات المغلفة (DEA) لفحص الأداء النسبي أو الفعالية التنظيمية، والذي يشتمل على أربعة نماذج ممثلة للفعالية التنظيمية - إطار القيم التنافسية - وهي: نموذج الهدف المنطقي، نموذج النظام المفتوح، نموذج العلاقات الإنسانية، ونموذج العمليات داخل المؤسسة البحثية.

ولقد توصلت الدراسة إلى :

- أنه عند تقييم الفعالية التنظيمية للمراكز البحثية، فإنه ينبغي للمقيمين النظر في أربع قيم مختلفة، هدف عقلاني، والعلاقات مع البيئة، والعلاقات الإنسانية داخل المنظمات، وعمليات داخلية، لإصدار حكم متوازن فعال للمنظمات المقصودة، وأن الجمع بين هيكل القيم التنافسية ومنهجية تحليل البيانات المغلفة يشكل أداة مفيدة لقياس الفعالية التنظيمية وأداة للإدارة المحتملة لحفز الأداء التنظيمي في المراكز البحثية.
- داخل كل نموذج من نماذج إطار القيم التنافسية يوجد مستويات محددة من مدخلات ومخرجات معينة يمكن تعديلها للوصول إلى مستوى أعلى من الفاعلية بين الأنواع المتماثلة من مراكز ومعاهد البحوث.
- تقييم الفاعلية المؤسسية بالتركيز على نموذج واحد مثل نموذج الهدف المنطقي التقليدي يمكن أن تنتج عنه معلومات مشوهة أو محرّفة حسب المؤسسات الخاضعة للتقييم. لذلك فإن استخدام منظور متعدد الزوايا مثل إطار القيم التنافسية هو طريقة أفضل لتقييم الفاعلية المؤسسية.
- تقييم أنظمة عديدة تدعم مراكز ومعاهد البحوث في الوقت نفسه، يكون بمثابة تقييم يقوم على المقارنة غير دقيق، وتوضح هذه الدراسة أن على المديرين تقييم مراكز ومعاهد البحوث داخل المنظومة نفسها وليس مقارنة بكافة مراكز ومعاهد البحوث الأخرى.
- التحليل التطويقي للبيانات أداة تشخيصية مفيدة لتعريف حدود المنافسة في الأداء الأفضل في مراكز ومعاهد البحوث، ولكن ينبغي استخدام

مناهج كيفية أخرى لتوفير تغذية راجعة إضافية تشرح بعض التفاصيل التي لا يمكن أن يقدمها التحليل الكمي وحده.

٤- دراسة بوردمان Boardman (٢٠٠٦م): مراكز البحوث الجامعية وبناء العمل الأكاديمي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى انتماء أساتذة الجامعة لمراكز البحوث الجامعية ودرجة تأثيرها على كيفية تخصيص وقتهم في العمل عبر العديد من المهام الأكاديمية والمسؤوليات، بما في ذلك البحث والتدريس، وتقديم المشورة البحثية والمنح وعقود العمل البحثية المقدمة في مراكز البحوث.

وتستخدم هذه الدراسة بيانات من دراسة استقصائية وطنية عن أساتذة الجامعة وكذلك مقابلات مع علماء من الجامعة مرتبطين بالمؤسسة الوطنية للعلوم ومراكز البحوث العلمية ومراكز التكنولوجيا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التالي :

أن حجم المركز وتعدد التخصصات والمنظمة داخل الجامعة، والروابط البرمجية، والعلاقات الخارجية قد تزيد الوقت المخصص للمنح، والبحث والعمل والعقود، والخدمات البحثية، وتشكل هذه النتائج «هدفا» على أن مركز البحث يملك دوراً مهماً في زيادة فعالية البحوث ومخرجاتها.

كما أظهرت نتائج المقابلة أنه عندما لا يوجد لدي المركز أي ارتباطات بالقسم الأكاديمي ينتج عن هذا زيادة عبء العمل البحثي وفقدانه لروابط الفاعلية مع العمل الأكاديمي في الجامعة .

٥- دراسة فاليدا Valida (٢٠٠٩م): التحول إلى جامعات مصنفة دولياً على النهج السنغافوري : هل الوحدات البحثية المنظمة هي الحل ؟

سعت هذه الدراسة - باستخدام المناهج الكيفية - إلى فهم سبب وكيفية وصول حكومة سنغافورة إلى إنشاء وحدات أبحاث منظمة ORUs، في جامعتيها المولتين حكوميًا: جامعة سنغافورة الوطنية NTU، وجامعة نايانج التكنولوجية NUS، ومعرفة أهم المعايير التنافسية التي سعت لها حكومة سنغافورة من أجل الوصول إلى التصنيفات العالمية في بناء وحداتها البحثية.

وقد استخدم الباحث أساليب بحثية مختلفة، بالإضافة إلى التحليل الكيفي، وتحليل المنشور من الوثائق على شبكة الإنترنت. وخلصت هذه الدراسة إلى توجه حكومة سنغافورة نحو محاكاة الملامح الرئيسية لمراكز البحوث في الولايات المتحدة وأنشأت وحدة بحوث منظمة وهي (ORUs) في جامعة سنغافورة الوطنية لجعل التنمية والبحث المركبة التي تقود النمو الاقتصادي كوسيلة لاستمرارية التنافسية العالمية في اقتصاد المعرفة، ورفع حالة جامعتيها NUS و NTU ومواطنيها لمستوى عالمي راقي، وأن العديد من المؤسسات التي تمولها الدولة للتعليم العالي سعت لتوفير منحة بحثية في تخصصات متنوعة وتقوم تلك المؤسسات أيضا بتقديم برامج الدراسات العليا لتعزيز الخبرات في مجال البحوث والتطوير والاستشارات من أجل "المنافسة" في أنشطة البحوث، كذلك خضوع تعزيزات القدرات البحثية للمعايير العالمية للبحوث الجامعية ، وعلى وجه الخصوص تلك التي ينطبق عليها إدارة سلسلة كاملة من المشاريع البحثية لتمكين نقل أنشطة التكنولوجيا وإن الوحدات البحثية المنظمة أو ORU أصبحت الملامح الرئيسية للمعايير العالمية للبحوث الجامعية WCUs، وهذا يعنى استخدام وحدات البحث المنظمة ORUs كوسيلة الرئيسية لتحويل جامعتي NUS و NTU إلى مستوى معياري عالمي.

إيجاد آليات لمعالجة ظاهرة تسرب القدرات البحثية

أبرز نتائج الدراسة :

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :

الهيكل التنظيمي لمراكز البحوث التربوية يفتقد إلى العديد من الآليات التي تساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ اختصاصاته، ويفتقد إلى الآليات التي تمكنه من تنفيذ المهام سواءً من الكوادر البشرية أو الموارد المالية اللازمة.

أن معايير المؤسسات البحثية المتقدمة تتضمن ثلاثة معايير هي:

١- معيار التنظيمات في هذه المؤسسات والذي يشتمل على المنظومة البشرية والمادية والمالية التي تعمل من خلالها المؤسسة البحثية، والسياسات البحثية التي تنسجم مع طبيعة ورسالة وأهداف وخطط المؤسسة.

٢- معيار الممارسات البحثية في المؤسسات البحثية والتي تشتمل على البرامج البحثية القائمة وتنظيماتها وحجمها ومدى تلمسها لحاجات التربية والتعليم، وأوجه الشراكات البحثية ومداها وأساليب التقويم المطبقة.

٣- معيار المخرجات البحثية في هذه المؤسسات تتضمن التركيز على ما حققته التنظيمات والممارسات البحثية من نتائج بحثية وتميز وابتكار في مخرجاتها.

- تحقق معيار التنظيمات داخل مراكز البحوث التربوية بدرجة كبيرة.
- أن تحقق معيار الممارسات البحثية بصفة عامة كان بدرجة متوسطة.
- أن تحقق معيار المخرجات البحثية بصفة عامة كان بدرجة متوسطة.
- إن أقل عبارات معيار التنظيمات تحقق - تحققت بدرجة متوسطة - هي " يعين العاملين في المركز بنظام العقد السنوي مما يحقق لهم الأجور المجزية " و " ارتباط الخطط البحثية للمركز بمشكلات المجتمع وقضاياه

الآنية والمستقبلية " و " يأخذ المركز رسوماً على خدماته البحثية المقدمة للباحثين كالترجمة والتحليل الإحصائي ".

إن أقل عبارات معيار الممارسات البحثية تحقق - تحققت بدرجة متوسطة - هي " يختص المركز بإدارة وتنظيم جوائز دورية ليشجع العلماء على البحث العلمي والتطوير " و " يكون للمركز اتفاقية تعاون على الأقل مع جامعة عربية متميزة " و " ينظم المركز مؤتمراً علمياً في اختصاصه كل عامين على الأقل " و " يصدر المركز ملخصاً عن نشاطاته العلمية في نهاية كل عام جامعي ".

إن أقل عبارات معيار المخرجات البحثية تحقق - تحققت بدرجة متوسطة - هي "تماشي الأبحاث العلمية المنفذة مع الخطط التسويقية للمركز" و" تتنوع مجالات الأبحاث المنشورة طبقاً لمجالات العمل التربوي" و" العائد المادي للمخرجات البحثية ذات تأثير واضح على ميزانية المركز".

أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) في استجابات أفراد العينة من أعضاء المركز وأعضاء هيئة التدريس في كافة المعوقات باختلاف الجامعة.

أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) في استجابات أفراد العينة من أعضاء المركز وأعضاء هيئة التدريس في كافة أبعاد المعايير باختلاف الجامعة.

التوصيات :

أوصت الباحثة في نهاية الدراسة بما يأتي:

١- دراسة المدخلات البشرية في مراكز البحث التربوي بهدف التعرف على المستويات التأهيلية والخبرات وتكوين مخزون معلوماتي لتصميم رؤية للاحتياجات الكمية والكيفية اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة.

استثمار بوابة الجامعة والموقع الالكتروني للمركز لتسويق مشروعاته البحثية

٢- محاولة تسخير التقنية واستثمار بوابة الجامعة والموقع الالكتروني للمركز في تسويق المشروعات البحثية التي تقدم داخل المراكز، والتعرف على مجالات البحوث المختلفة بالمراكز الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية في التخصص نفسه.

٣- إعطاء كافة الصلاحيات الإدارية والمالية للقيادات العلمية، ومحاولة إيجاد نوع من التكامل والتنسيق بين كافة الأجهزة المختلفة في الجامعة.

٤- إيجاد آليات تقلل من ظاهرة تسرب القدرات البحثية، من خلال رسم تصور تخطيطي مستقبلي للاستفادة من القوى البشرية بدرجة مثلى، وأيضاً إيجاد آليات لجذب الكفاءات البحثية للعمل داخل المركز.

٥- توفير عدد من التشريعات الخاصة بالمراكز للتقليل من تضاربها وازدواجها في مهامها مع الأقسام وعمادة البحث العلمي.

توفير عدد من التشريعات الخاصة بالمراكز للتقليل من تضاربها وازدواجها في مهامها

---

* دراسة نالت على إثرها درجة الدكتوراه في تخصص أصول التربية من قسم أصول التربية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

الدكتور عبدالجليل السيف لـ « الشورى »

مجلس الشورى محطة مهمة في حياتي تشرفت خلالها بخدمة قضايا الوطن والمواطن

حوار – منصور العساف

تكريم المشرفين على دراسة تطوير مدن المملكة في حفل ومنتدي الرياض الإقتصادي المقام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين إفتتحه معالي وزير النقل بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٣٣هـ

ضيفنا لهذا العدد هو الدكتور عبدالجليل بن علي السيف عضو مجلس الشورى السابق امتدت عضويته لثلاث دورات متتالية قدم خلالها رؤاه التي أثرتها تجربته الإدارية وخبراته العملية خاصة في مجال السلامة المرورية، حيث سخر خبرته كرجل أمن مروري وأكاديمي وناشط حقوقي في خدمة قضايا الوطن والمواطن من خلال ما طرحه من أراء ومقترحات تحت قبة المجلس، حاورته المجلة عن تجربته في مجلس الشورى، ومراحل عمله في الدولة بدءاً من المرور ومكتب الاستقدام وانتهاءً بالخدمات الطبية بوزارة الداخلية.

فإلى نص الحوار:

س١- ماذا أضافت إليكم تجربة مجلس الشورى عبر ثلاث دورات تشريعية؟.

أثمرت تجربتي في مجلس الشورى علي مدى اثني عشر عاماً عن تحقيق بعض الإنجازات التي أسهمت ولله الحمد في تلبية تطلعات المواطنين من خلال الوسائل المتاحة للأعضاء ومن بينها المداخلات، واقتراح أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

وعلي المستوي الشخصي، أضافت لي الكثير والكثير، فقد عزَزت لي ثقافة مؤسسة على مبادئ الحوار وقيم النقاش وأساليب المداولة وتقدير أراء الآخرين واحترام ثقافة الاختلاف والتنوع، وصولاً لقناعات ومشتركات

خرجت من المجلس بثقافة الحوار وتقدير أراء الآخرين واحترام ثقافة الاختلاف والتنوع

جامعة لبلورة رأي جماعي حول القضايا المطروحة، ولا جدال إن مجلس الشورى محطة مهمة من المراحل في حياتي وموقع مهم جديد، أطلُ من خلاله على هموم الوطن والمواطنين. وهذه التجربة الثرية أعطتنا شرف خدمه قضايا الوطن وهمومه، وقد أثرت أيضا حياة كل من شارك فيها بما اختزله من تجارب منوعه.

س٢- هل هناك تواصل مستمر بينك وبين أعضاء المجلس السابقين؟.

- التواصل من سمات الكائنات الإنسانية والعلاقة الطبيعية وهو قيمة لا شك في ذلك، وعلاقتي مع زملائي السابقين في المجلس أو غالبية الذين استمروا في الدورة الحالية للمجلس، ما زالت قائمة بالرغم من التباين في الرؤى والاختلاف في التوجهات إلا أن ثبات الجميع تنافس وسعي لخدمة مجلس الشورى.

س٣- كيف وظفتم خبراتكم لخدمة الشورى ؟.

- كرجل أمن مروري وأكاديمي وناشط حقوقي وتشريعي ورقابي له نشاطه البحثي والأكاديمي، تشرفت باستثمار خبرات هذه السنين على مدار أكثر من أربعه عقود لخدمة هذا المواطن وقضاياه في أي موقع.

وأتصور أن معايير اختيار أعضاء مجلس الشورى وعضواته في سن معينة على الأرجح في قمة النضج الفكري والإبداعي والتنوع الثقافي والعلمي، والمناطقي. هو معيار موفق قد يكون المجلس في أمس الحاجة إلى الأمور المهمة وهي الرقابة والتوصية والمشورة وتلك أمور غالباً لا تتوافر إلا في من مر بتجارب ثرية مختلفة أو واحدة مكثفة.

وأعتقد أنني بحمد الله فد وظفت تجاربي الحياتية والإدارية بداية من مراحلها الأولي في الدراسة والتكوين والابتعاث حتى حصولي على درجه الدكتوراه في إدارة وتعليم وسلامة المرور مروراً بعملي في الإدارة العامة للدوريات والنجدة بالأمن العام (الإدارة العامة للمرور حالياً) ثم مديراً عاماً للإدارة العامة للتنظيم والبرامج بوزارة الداخلية، ثم مديراً عاماً لمكتب الاستقدام بالمملكة، ثم مديرا عامًا للإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية، وانتهاءً بعضويتي في مجلس الشورى أو من خلال نشاطي الأكاديمي والبحثي.

كل هذه التجارب الحياتية العلمية والعملية والحياتية وظفتها ولله الحمد إلى واقع ليس في مجلس الشورى فقط وإنما للمجتمع بأسره.

س٤- كنتم عضواً دائماً في لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى قبل أن تكون عضواً في لجنه حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس ...كيف تقيم دورك في اللجان المتخصصة بالمجلس؟.

- في بداية عملي في مجلس الشورى بعد اختياري عضواً في المجلس بدءاً من الدورة الثالثة عام ١٤٢٢هـ ترشحت للجنة الشؤون الأمنية في المجلس بحكم تخصصي الأمني المروري، وأزعم أني أضفت إلى اللجنة عبر الآليات المتاحة والمعتمدة للتعبير والمشاركة من خلال المداخلات على التقارير السنوية للأجهزة الحكومية والأنظمة واللوائح التي ترد من مجلس الوزراء، وكانت هناك فرصة أخرى للأعضاء للتعبير من خلال المداخلات في الشأن العام حول قضايا الوطن والمواطنين في الأحداث اليومية.

كما شاركت عبر المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى باقتراح أنظمه جديدة من بينها نظام الحراسات الأمنية، واقتراح تعديل مادتين في نظام المرور الصادر عام ١٤٢٨هـ بما يضمن توافق المضمون والمحتوي وهما المادتان (٧٥و٧٦) من النظام.

كما طالبت بفصل مصلحة الإحصاءات العامة عن وزارة المالية إدارياً ومالياً وربطها بوزارة التخطيط. وفصل هيئه التحقيق والادعاء العام عن وزارة الداخلية وربطها بوزارة العدل أو مجلس الوزراء وإعطائها الاستقلالية الوظيفية والمالية..

طالبت بضرورة إنشاء محاكم مرورية متخصصة للفصل في النزاعات المرورية

كما طالبت بضرورة إنشاء محاكم مرورية متخصصة للفصل في النزاعات المرورية وفقا للمادة ٦٧ من نظام المرور الصادر عام ١٤٢٨هـ وصدر بها قرار من المجلس.

سمو الأمير نايف اثناء زيارته الميدانية لموسم الحج وهو يتفقد الاستعداد للخدمات الطبية واستعدادات المستشفى المتنقلة والمستشفى الميداني

س٥ – ما أهم المحطات في مسيرتكم المرورية؟

– كـانت بدايـة حياتي العمليـة في السلك العسكري برتبه نقيب ورئيساً للشعبـة الفنيـة للمـرور التي تحولـت بعد الحين إلى الإدارة الفنية بالمرور بالإدارة العامة للدوريات والنجدة بالأمن العام وكان ذلك عام ١٣٩٣هـ. هذه الإدارة التي تعنى بالمجـالات الفنية بالمرور ومن أبرز مهامها وأهدافها قياده التطوير والتجديـد في الإدارة، ومن أهـم الإنجازات الفارقـة التي أسهمت فيها، وقدمتـها لهذا الوطـن المعطـاء: توحيد الإشارات المرورية، حيث كانت معظم مدن المملكة تستخدم إشارات المرور الدولية بأشكال وألوان وأحجام مخالفة لمتطلبات اتفاقية فيينا الخاصة بتنظيم إشارات المرور، ما أحدث إرباكاً لقائدي المركبات على الطريق وخاصة الأجانب القادمين للحج، ومعالجة لهذا الوضع أصدرت الإدارة الفنية بالمرور تنظيمات وتعليمات منسجمة مع ما تم التوقيع عليه في هذا الشأن بإصدار تعميم عام ١٣٩٤هـ، تم إبلاغه إلي جميع الجهات ذات العلاقة للتقيد به.

واستكمالاً للإجراءات التي تمت، كان لزاماً أن تواكب تلك الجهود الإدارية جهوداً أخرى في مجال التعليم والتثقيف المروري وتحقيقاً لهذا الغرض تم إنشاء مدارس أهلية لتعليم قيادة السيارات للرجال في المملكة، وكانت أول مدرسه تم افتتاحها في مدينة جده عام١٣٩٥هـ تبعتها مدارس أخري بالرياض والشرقية والآن هي منتشرة في معظم مدن المملكة.

س ٦ – ماذا شكل لك إقرار مجلس الوزراء مشروع الخطة الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية عام ١٤٣٤هـ والتي تم إعدادها من قبل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وشارك في إعدادها كافه الجهات ذات العلاقة؟

– هذه الإستراتيجية هي منتج لجميع الخطط والإستراتيجيات التي سبقت، وتكتسب أهمية لكونها تأتي متزامنة مع إصدار عدد من الاستراتيجيات للنقل والسلامة المروية على مستوى الوطن، منها

الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية ترسم منظومة للسلامة على مستوى الوطن

الإستراتيجية الوطنية للنقل والتي صدرت من مجلس الوزراء عام ١٤٣٣هـ وقبلها مشروع الخطة الوطنية التنفيذية للسلامة المرورية والتي صدرت من مجلس الشورى عام ١٤٣٣هـ .وتكمن أهميه هذه الإستراتيجية من كونها ترسم منظومة للسلامة المرورية على مستوى الوطن، فضلاً عن تخفيض الحوادث المرورية وما ينتج عنها من أضرار إنسانية ومادية.

كما شرفت بمشاركة مماثله عن مجلس الشورى في الاجتماعات الأولية لإعداد هذا المشروع، الذي من مزايا إجراءات تنفيذه ربط فتره التنفيذ ونسب تخفيض للحوادث المرورية بفترة زمنية لا تتجاوز العشر سنوات وهي فتره جيدة تعطي الفرصة للقائمين على تنفيذ ومراجعة بعض العناصر والمتغيرات التي حدثت أو ستحدث في تلك الفترة لمعالجتها ضمن هذه الإجراءات.وقد يكون من المناسب إعادة النظر في بعض منها ولنذكر على سبيل المثال:

– الوقوف على الأعداد الحقيقية للمركبات العامة على الطرق وتصنيفها حيث إن الأرقام المعلنة حالياً هي ما بين ٨ إلى ١٠ ملايين مركبة، علماً بأن التقارير التي تم الإعلان عنها عن طريق وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة الاقتصادية برقم ٧٧١٢ وتاريخ ١٤٣٦/٠١/٢٩هـ أن هذه الإعداد وصلت نهاية عام ٢٠١٢م إلي ١٥,١٩ مليون مركبه .

وفي دراسات إحصائية أخرى أظهرت وفيات حوادث المرور تبايناً أخر من بين ما أعلنت عنه التقارير المرورية لنفس العام أنها ٧,١٣٥ حالة وفاة، بينما الإحصائية الواردة من مركز الملك عبدالله العالمي لأبحاث إصابات حوادث المرور هي في أقل تقديراتها ١٤,٠٠٠حالة.

الكلفة التقديرية لحوادث المرور على مستوى المملكة ١٣ مليار ريال

كما كشفت دراسات حول التباين الكبير بين الكلفة التقديرية لحوادث المرور وما تم الإعلان عنه عن طريق الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض واعتمدته الإدارة العامة للمرور أن الكلفة التقديرية لحوادث المرور على مستوى المملكة هي ١٣ مليار. علماً بأن نتائج دراسات تطوير النقل داخل مدن المملكة المعلن عنها في افتتاح منتدى الرياض الاقتصادي في دورته الخامسة التي عقدت في الرياض في شهر محرم عام ١٤٣٣هـ.

أفادت أن إجمالي تكلفة الخسائر السنوية التي تم الإعلان عنها هو ٨١ مليار ريال، وجاءت كما يأتي :

كلفة الحوادث المرورية ٤٧ مليار ريال .

تكلفة الاختناقات ٢٨ مليار ريال .

تكلفة الضرر البيئي ٦ مليارات ريال.

كما أن آخر دراسة في هذا الشأن والتي صدرت من جامعة الملك عبد العزيز كشفت عن أن تكلفة حوادث المرور وصلت إلي ٧٩,٩٢ مليار ريال .

وأتصور أن التباين الكبير في الأرقام هو أمر بالغ الأهمية نأمل أن يكون موضع اهتمام ودراسة .

أيضاً ضرورة الاطلاع على الإستراتيجية العربية للسلامة المرورية التي صدرت عن الأمانة العامة للمجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٤١٣هـ .

وأعتقد أن القائمين على إعداد هذه الإستراتيجية لسلامة المرور قدموا جهوداً ومتابعة مستمرة وأخذوا في الاعتبار كل ما تم الإشارة إليه، إلا أننا رأينا أنه من المهم التذكير تحاشياً لأي سلبيات قد تنتج عنها مستقبلاً.

صورة تجمع بعض الزملاء في جامعة يشجن سندي بالولايات المتحدة في الصورة معالي الدكتور / حمدو البلار ومعالي الدكتور / عبد الرحمن الحجار وبعض الزملاء عام ٦٣ / ٦٤م

س٧ – ماذا عن تجربتكم في مكتب الاستقدام؟ وكيف استقبلتم خبر تعينكم مديراً عاما لمكتب الاستقدام في المملكة ؟.

لاشك أن تعيني مديراً عاماً لمكتب الاستقدام كان مفاجأة لي وأبديت تخوفاً في بداية الأمر لأسباب كثيرة في مقدمتها أنها تجربة جديدة خارج منظومة تأهيلي وخبراتي الأمنية، بالإضافة إلى أنني في بادئ الأمر نظرت له وكأن فيه تعارض بين ما هو المطلوب تحقيقه وتسهيل إجراءاته للشركات والمؤسسات والأفراد في استقدام العمالة وبين ما يفترض أن ينفذ في خطط تنمية الموارد وتأهيل السعوديين للقيام بهذه الأعمال ما يبرر ذلك التخوف.

وكان للمسؤولين دور كبير في إقناعي بأهمية هذه المرحلة وإمكانية تحقيق توازن بين مساعدة الشركات والمؤسسات على تحقيق مشاريع التنمية المطلوب إنجازها، وفي نفس الوقت أن تكون من جهة أخرى دافعاً لممارسة الضغط على تلك الشركات لتوظيف المؤهل من الشباب السعوديين قبل غيرهم.

وكانت البداية هي إعادة النظر في جميع الإجراءات والمتطلبات للتعامل مع مكاتب الاستقدام وإعادة إنتاجها بما يسهل على المواطن والمقيم تحقيق أهدافه، وبناء عليه أصدرنا دليلاً للاستقدام يوضح متطلبات كل فئة من الفئات للسعوديين والمقيمين وكذلك النماذج التي يفترض أن تعبأ وتوفيرها في معظم الأماكن العامة بما فيها إمارات المناطق بعد أن كانت مقصورة على أماكن محددة.

كما تم افتتاح مكاتب جديدة للاستقدام لاستيعاب الأعداد المتزايدة في جدة لخدمة أهالي منطقة مكة المكرمة، وفي الدمام لخدمة أهالي المنطقة الشرقية مع إعطاء صلاحية البت في الطلبات والرفع بها إلى الإدارة العامة للاستقدام.

س ٨– ماذا تريد أن تقوله لمجلس الشورى لتطوير أدائه وتحقيق أهدافه؟.

أداء مجلس الشورى من حيث خبراته الزمنية وعدد أعضائه، حقق الكثير من الإنجازات ما يشاد بها خاصة إذا ما نظرنا إلى البرلمانات و مجالس الشورى التي تتماثل مع المملكة من حيث حداثة عهده وكذلك عدد أعضائه.

إلا أن من المآخذ على مجلس الشورى، البطء في متابعة تنفيذ قراراته؛ ولنأخذ على سبيل المثال وبإجماع معظم الأعضاء الذين شاركوا في هذا النظام على أن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي صدر من المجلس عام ١٤٢٨هـ والذي أعطي كل ما يستحق على صعيد الأعضاء وكذلك شرائح ذات اهتمام في هذا الشأن شاركت عبر وسائل الإعلام بآراء وملاحظات.

بداية هذا النظام كانت عند صدوره من وزارة الشؤون الاجتماعية وقد بذلنا فيه جهوداً مشكورة مما سهل على المجلس متابعته وإضافة ما يستجد من ملاحظات وآراء.

ولزيادة اهتمام المجلس بأن يظهر هذا النظام في صورته المثالية أعاد دراسته من خلال لجنة خاصة شكل لها أعضاء من المجلس من أصحاب الخبرة في مجال الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

هذا النظام صدر من مجلس الشورى كما أشرنا عام ١٤٢٨هـ، وتم رفع القرار إلى مقام خادم الحرمين الشريفين في حينه، إلا أنه لم يصدر بشأنه قرار من مجلس الوزراء حتى الآن.

مع شرطة ولاية ميتشجان أثناء التدريب اليومي لجزء من متطلبات البكالوريوس

والمثال الثاني: لائحة اللجنة الوطنية لسلامة المرور ومن منا لا يعرف اللجنة الوطنية لسلامة المرور؟ وما قامت به من إنجاز كان محل تقدير من معظم الجهات التي تعاملت معه على مستوى الجامعة العربية والمراكز والأبحاث الإقليمية والدولية.

حيث أنجزت أكثر من ٧٢ دراسة بحثية ميدانية في مجال المرور معظمها تم الاستفادة منها على مستوى الوطن في مجالات كثيرة أهمها المجال الإداري والتعليمي والهندسي والطبي.

هذه اللجنة كان يُراد لها أن تواصل مشوارها عن طريق إصدار لائحة تنظم أعمالها وعلاقتها مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وكذلك الجهات المؤسسة لها.

هذه اللائحة صدرت بطلب من مدينة الملك عبد العزيز وموقعة من وزير الداخلية عام ١٤١١هـ وتم توجيهها إلى مجلس الوزراء مروراً بلجنة التنظيم الإداري ولجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى، وقد تمت دراستها عبر

في إحدى فعاليات النادي العربي، في جامعة ولاية ميتشجن، مدينة إست لانسنج

سنوات طويلة ورؤي أن يكون البت فيها بعد إصدار نظام المرور، ورغم صدور نظام المرور عام ١٤٢٨هـ ونصه في المادة (٨٠) على إنشاء المجلس الأعلى للمرور، رؤي حينها أن البت في هذه اللائحة يتم من خلال إنشاء المجلس الأعلى للمرور بحيث تكون اللجنة جزءاً من هيكلة المجلس.

إلا أنه لم يتم تشكيل المجلس الأعلى للمرور وبناء عليه فإن اللائحة التي مضى عليها قرابة ٢٥ سنة لا زالت قيد الانتظار.

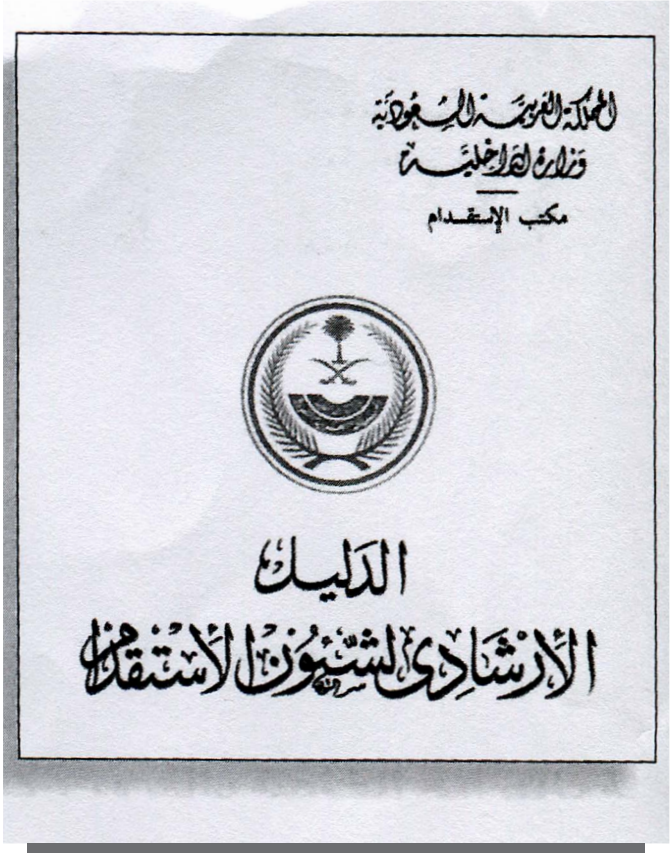

أول دليل يصدر عن مكتب الاستقدام عام ١٤٠٢ هـ

الطاقة فرص واعدة

تستثمر أرامكو السعودية في تقنيات كفاءة استهلاك الطاقة من خلال استكشاف تقنيات الطاقة المتجددة، والاستفادة من مواردها في إقامة قطاع ناجح للطاقة النظيفة في المملكة. كما شهد عملنا مع المركز السعودي لكفاءة الطاقة إدخال تحسينات على قوانين البناء، ومعايير جديدة للاقتصاد في استهلاك الوقود.

كفاءة
المركز السعودي لكفاءة الطاقة
Saudi Energy Efficiency Center

www.saudiaramco.com

أرامكو السعودية
Saudi Aramco

التشريعات بين الصياغة والصناعة

سلطان بن عبدالله العمري
قانوني - الإدارة العامة للمستشارين
بمجلس الشورى

تعد التشريعات (الأنظمة) أحد أهم المظاهر القانونية الحديثة السائدة في تركيبة المجتمعات، كما تعد الأداة الرئيسية والفاعلة في تحقيق أقصى درجات الإصلاح بمختلف أشكاله؛ الاقتصادي منه والاجتماعي والسياسي، وذلك لما تتصف به من خصائص وسمات جعلتها في صدارة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم شؤون المجتمعات في كافة جوانبها.

وبالنظر هنا إلى المساحة التشريعية الممنوحة لمجلس الشورى السعودي في صلاحية المبادرة إلى اقتراح سنّ نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وفقاً لما نصت عليه المادة (الثالثة والعشرون) من نظام المجلس؛ نجد الحاجة الماسة لتسليط الضوء على الجوانب ذات الأهمية في صياغة الأنظمة والتشريعات حتى تخرج بأسلوب علمي متقن، وصياغة قانونية محكمة تعكس مدى تمكن الجهة التي تتولى سن هذه التشريعات.

ومن هنا يمكن القول ابتداءً أن التشريع هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة والمجردة، تتصف بالعمومية والاضطراد، يكون من خلالها مخاطبة السلوك الاجتماعي بصدورها من السلطة التشريعية المخولة بإصدار التشريعات بعمومها .

والصياغة القانونية هي مهارة تحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق واقعيّاً على نحو يحقق الغاية التي عناها المنظّم من سنّ تلك التشريعات.

وقبل الشروع في السمات التي يجب أن تتسم بها القاعدة القانونية المراد صياغتها في إطار إصدار تشريع يحتوي على المقومات الأساسية من حيث الصياغة والصناعة؛ لا بد من الإشارة إلى المراحل التي يمر بها التشريع بدءً بمرحلة الأسباب الموجبة لإصدار التشريع، وتهيئة الوقائع التي تظهر المصالح المرغوب في حمايتها وصيانتها أو تنظيمها بموجب تشريع، ومن ثم مرحلة الشروع في إعداد المسودة الأولى لمشروع التشريع (النظام)، وذلك بالتجسيد الواقعي لتلبية الاحتياج التشريعي، وتحقيق الأغراض التي رمت إليها السياسة التشريعية.

وكما هو معلوم بأن هذه المرحلة في البناء التشريعي السعودي تمر عبر مسلكين رئيسيين؛ أولهما قيام الجهة التنفيذية برفع مقترح النظام إلى السلطة التشريعية، ومن ثم يأخذ دورته التنظيمية حين تتم الموافقة على المضي في دراسته، أو من خلال المساحة التشريعية الممنوحة لمجلس الشورى بالمبادرة إلى اقتراح سن الأنظمة أو تعديلها وفقاً للمادة (الثالثة والعشرين) من نظامه، تأتي بعد ذلك مرحلة إصدار التشريع من الجهة المخولة بإصدار الأنظمة بالأداة النظامية المناسبة.

وبعد هذا يمكن القول إن الصياغة القانونية المحكمة للأنظمة والتشريعات يمكن لها أن تكون كذلك إذا ما توافرت فيها السمات المطلوبة للصياغة الجيدة، وهذه السمات يمكن تقسيمها إلى ما يتعلق منها بالجوانب الموضوعية للصياغة القانونية، وما يتعلق بالجوانب الشكلية التي يلزم مراعاتها عند سن التشريعات، ويمكن إجمالها (لا على سبيل الحصر) على النحو الآتي :

أولاً : الجوانب الموضوعية الواجب مراعاتها للصياغة التشريعية :

مراعاة القواعد الدستورية: حيث أن الدستور بمفهومه العام يعد حجر الأساس للنظام القانوني للدولة، كونه ينشئ السلطات العامة، ويحدد اختصاصاتها وواجباتها، وكذلك حقوق الأفراد وحرياتهم العامة، وعليه فأي نظام يراد سنه لا بد أن يكون منسجماً مع الأسس والمبادئ العامة التي ينظمها الدستور، وأن يلاحظ الصائغ للمواد التشريعية العلاقة المباشرة بين التشريع واستراتيجية الدولة، وعدم المصادمة بينهما، أو مخالفة روح العلاقة بين التشريع وأهداف الدولة ومراميها .

مراعاة انسجام التشريع مع الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي انضمت إليها الدولة.

التأكد من مدى مشروعية التشريع (النظـام) من عـدمه، وكـذا عدم معارضته للأنظمة السارية.

احترام قواعد العدل والمساواة في سن الأنظمة والتشريعـات، ومراعـاة تدرج قوة الإلزام فيه.

الإحاطة الكاملة بالمعلومات المتعلقة بالموضوع المراد استصدار تشريع أو قواعد تنظمه .

ضرورة مراعاة سمات القاعدة القانونية، والتأكيد على مـدى توافـرها في النص التشريعي محل الصياغة، فلا بد من كـون القاعـدة عامة مجردة وبالطبع ملزمة.

أن تكون الصياغة مستقرة، أي متفقة مع الأفكار والتصورات التي سعت القاعدة القانونية إلى تحقيقها ، وكذلك ألا تثير الإشكالات عند التطبيق .

ثانياً : الجوانب الشكلية للصياغة التشريعية :

وهي تعني الشكل الخارجي للتشريع، والمهارات التي يجب الأخذ بها حتى يخرج التشريع مكتملا شكلاً وموضوعاً، ويمكن إجمالها أيضاً (لا على سبيل الحصر) في الآتي :

الالتزام التام بقواعد اللغة العربية ومدلولاتها، والتأكد من عدم وجود أخطـاء نحويـة أو صرفيـة، حيث من الممـكن أن تنـحرف بالمعنى المقصود للتشريع ، وتضعف الشكل العام له.

الاعتماد على الصياغة المتعارف عليها دون الجنـوح نحـو الحداثة غير المبررة في الصياغة، والتجديد المخل.

البساطة في الأسلوب والتراكيب، والإيجاز إلى الحد الذي يسهل معه فهم المقصود دون إخلال.

الدقة والوضوح وتركـيز المصطلحـات والمدلـولات بشكل واف، وكذلك التماسك والتناغم بين مواد التشريع.

مناسبة الحجم الكمي للتشريع، حتى يسهل الإلمـام به، ويأتي ذلك من خلال القدرة على اختزال الفكرة القانونية المراد صياغتها كمادة نظامية.

ضرورة تضمـين المشـروع مـواد تـحدد نطـاق تطبيـقه؛ المكاني منه، والموضوعي، والشخصي .

اشتمال المشروع على مادة تبين الغاية والهدف من سنّه، بوضع مادة تتضمن كلمة (يهدف أو بغية أو من أجل ...) ، وقد جرى العـرف التشريعي على أن تكون المادة المبينة للهدف من التشريع في بدايته.

من الجوانب المستحسنة كذلك؛ عنـونة مـواد التشـريع بما يتواءم مع محتواه، تكون تلك العناوين منسجمـة مع بقية مـواد التشـريع، وفي إطار التسلسل المنطقي للمشروع.

إلى غير ذلك من النواحي الواجب مراعـاتها شكلاً ومضمـوناً، والتي تزخر بها كتب القانون التي عنت بهذا الشأن .

بقي أن نقول أنه من المناسـب دراسـة العـمل على إصدار دليل تشريعي موحد، يمكن من خلاله وضع آلية موحدة، مبـنية على أسـس علمية تحدد الأساليب القانونية الواجب اتباعها عند صياغة التشريعات، لعلها تسهم في تسهيل الوصول إلى الحد المطلوب في جودة صياغة التشريعات وصناعتها .

رئيس مجلس الشورى يبحث مع رئيس مجلس النواب الأثيوبي تعزيز التعاون البرلماني المشترك

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس مجلس النواب بجمهورية أثيوبيا السيد/ أبا دولا قمدا آغو العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أثيوبيا ومجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين مجلس الشورى ومجلس النواب والمجلس الفيدرالي في جمهورية أثيوبيا.

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس معالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي والوفد المرافق له ، وذلك في إطار الزيارة الرسمية التي بها للمملكة مؤخراً تلبية لدعوة رسمية من معالي رئيس المجلس.

ورحب معالي الدكتور آل الشيخ في مستهل اللقاء بمعالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي ومرافقيه، منوهاً بالعلاقات التاريخية التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية أثيوبيا في شتى المجالات، وأشاد في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى ومجلس النواب والمجلس الفيدرالي بجمهورية أثيوبيا .

وأكد معالي الدكتور آل الشيخ حرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير هذه العلاقة وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جانبه أعرب معالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي عن سعادته بزيارة المملكة، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الصعد وأعرب عن ترحيب بلاده بتعزيز مجالات التعاون الاقتصادية الاستثمارية بين البلدين موضحاً أن بلاده لديها العديد من الفرص الاستثمارية بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة .

حضر الاستقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأثيوبية الأستاذ عساف بن سالم أبو ثنين وعضو مجلس الشورى (العضو المرافق) الدكتور محسن بن علي الحازمي والوفد المرافق لمعالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي .

من جهة أخرى حضر معالي رئيس مجلس النواب الأثيوبي ومرافقوه جانباً من الجلسة العامة التي عقدها مجلس الشورى اليوم، وقام معاليه ومرافقوه بجولة في أروقة المجلس والقاعة الكبرى والقاعة الأندلسية واستمع لشرح عنها.

رئيس مجلس الشورى يستقبل وفداً قضائياً من دولة الكويت

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض وفداً قضائياً من دولة الكويت الشقيقة خلال زيارته للمملكة مؤخراً برئاسة وكيل محكمة الاستئناف المستشار حمود حمد علي الصانع ويضم عدداً من المستشارين في محكمة الاستئناف.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات الأخوية المتميزة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الشقيقة في مختلف المجالات، مشيراً إلى علاقات التعاون البرلمانية بين مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلس الأمة الكويتي التي تنطلق من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وأطلع معاليه الوفد القضائي على الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن وفي تطوير الأنظمة القضائية بالمملكة .

وفي نهاية الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

وقد قام الوفد القضائي بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى وقاعة جلسات مجلس الشورى واستمع إلى شرح حول آلية عمل المجلس ونظام الجلسات كما أطلع على التقنيات الحديثة بها.

رئيس مجلس النواب الأثيوبي يجتمع بأعضاء لجنة الصداقة في مجلس الشورى

اجتمع معالي رئيس مجلس النواب بجمهورية أثيوبيا السيد/ أبا دولا قمدا آغو في مقر المجلس بالرياض مع أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأثيوبية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور ناصر بن زيد بن داود وذلك في إطار زيارته الحالية للمملكة.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأثيوبيا واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأثيوبي.

كما تم بحث سبل تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

وفد برئاسة الدكتور الجفري زار المدينة

نائب رئيس مجلس الشورى: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية قادرة على دعم التوجه المعرفي

أشاد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، بالدعم الكبير الذي تلقاه مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ، مشيراً إلى أن المدينة بما تملكه من إمكانات إدارية وبشرية قادرة على دعم التوجه نحو الاستثمار المعرفي.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها وفد مجلس الشورى برئاسة معاليه لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، استقبلهم خلالها معالي رئيس المدينة السابق الدكتور محمد بن إبراهيم السويل، وصاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد رئيس المدينة ونائب رئيس المدينة لدعم البحث العلمي الدكتور عبدالعزيز بن محمد السويلم.

ورحب الدكتور السويل في مستهل الزيارة بوفد المجلس، منوهًا برؤية الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار للمملكة بعيدة المدى التي تهدف إلى بناء اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة ومنظومة وطنية للابتكار تنافس على المستوى العالمي بنهاية العام ٢٠٢٥م، وآخر التطورات والمنجزات في برامج الخطة.

وتحدث معاليه عن معدل نمو النشر العلمي في المجالات العلمية المرموقة في المملكة خلال العقد الأخير، الذي يعد الأعلى بين دول مجموعة العشرين حيث بلغ ٣٧٣٪، مشيرًا إلى أن المملكة أسهمت بـ ٠،٦٪ من النشر العلمي في العالم عام ٢٠١٢م مقابل ٠،٢٪ في عام ٢٠٠٣م، مفيداً أن المملكة حازت على المركز ٣٥ من بين أفضل ١٠٠ دولة في مجال النشر العلمي بمجلات نيتشر العلمية.

السويل: المملكة أسهمت بـ ٠،٦٪ من النشر العلمي في العالم عام ٢٠١٢م

وبين الدكتور السويل أن معدل الاقتباس من المنشورات البحثية الصادرة من المملكة يزيد عن المعدل العالمي بـ ٦٪ في عام ٢٠١٢م بينما كان قريبا من المعدل العالمي قبل عام ٢٠٠٩ م، لافتاً إلى أن براءات الاختراع الممنوحة للمدينة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ – ٢٠١٤م بلغت ١٠٨ براءات ، والمنشورة ٢٠٥ براءات، والمقدمة ٨٣ براءة بنسبة تصل للمدينة ٨٤٪ ، و١٦٪ للمدينة وشركاؤها.

بعد ذلك زار وفد المجلس المركز الوطني لتقنية الأقمار الصناعية، واستمع إلى شرح عن المركز وأهدافه والمشروعات البحثية التي ينفذها في مجال التقنيات الرقمية وأنظمة التحكم وكذلك في مجالات أنظمة الاتصالات المختلفة، فضلاً عن النجاحات التي حققتها الكفاءات السعودية في مجال تصنيع الأقمار الاصطناعية السعودية، كما اطلع الوفد على برامج أنظمة الاتصالات والبيانات التي يتم استخدامها عبر الأقمار الصناعية، والتقوا خلالها بالباحثات السعوديات اللاتي يعملن في مجال الأقمار الصناعية.

ثم توجه وفد المجلس إلى المركز الوطني لتقنية الطيران، واطلعوا على الطائرات بدون طيار التي أنتجتها المدينة، مستمعين إلى شرح عن أنواعها ومجالات استخدامها لأغراض البحث العلمي، والتخطيط العمراني.

بعدها توجه الوفد إلى المركز الوطني لتقنية الحاسب والرياضيات التطبيقية، واطلع على الحاسب السعودي فائق الأداء "سنام" الذي يتل المرتبة الثانية في القائمة العالمية لأكثر الحاسبات الآلية كفاءةً في الطاقة "وقت إطلاقه"، وذلك حسب تصنيف (جرين٥٠٠).

واختتم الوفد الزائر جولته في المدينة بزيارة مراكز التميز المشتركة التي أنشأتها المدينة بالتعاون مع عدد من الجهات العالمية، مستمعين إلى شرح عن أهداف مراكز التميز البالغ عددها ١٦ مركزًا، كمركز تميز النظم الهندسية المركبة المشترك مع معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومركز تميز الفضاء والطيران المشترك مع جامعة ستانفرد، ومركز تميز المدينة وجامعة أكسفورد لأبحاث البتروكيماويات، ومركز تميز أبحاث تقنية النانو المشترك مع شركة أي بي أم، ومركز تميز أبحاث تصنيع وتطبيقات النانو مع شركة أنتل وغيرها من المراكز العالمية المشتركة.

وضم وفد مجلس الشورى أعضاء المجلس اللواء طيار ركن حمد الحسون، واللواء الدكتور عبدالعزيز الصعب، والدكتور خالد العقيل، والدكتور منصور الكريديس، والدكتور حامد الشراري، والدكتور عوض الأسمري، والدكتور علي الطخيس، والدكتورة فردوس الصالح، والدكتورة نهاد الجشي، والدكتورة فدوى أبو مريفه.

في إطار التنسيق والتواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق

وفد مجلس منطقة الحدود الشمالية يزور مجلس الشورى

زار عدد من أعضاء مجلس منطقة الحدود الشمالية أمس مجلس الشورى حيث عقدوا اجتماعاً مع عدد من أعضاء المجلس برئاسة عضو المجلس الدكتور إبراهيم بن محمد أبوعباة .

وفي مستهل الاجتماع رحب الدكتور إبراهيم أبو عباة بوفد مجلس منطقة الحدود الشمالية مشيراً إلى أن هذه الزيارة تأتي بناءً على توجيهات القيادة الرشيدة بالتنسيق والتواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق وتنظيم لقاءات دورية بينها بما يخدم التنمية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة، وعد الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى ومجالس المناطق انطلاقة لأفق أرحب في أعمال المجلس وتعزيزاً لتوجه المجلس نحو المواطن في مختلف المناطق.

وتم خلال اللقاء استعرض آليات التعاون بين مجلس الشورى ومجلس منطقة الحدود الشمالية واستعراض المشاريع التنموية التي تشهدها المنطقة، كما تم مناقشة ما يواجه منطقة الحدود الشمالية من قصور في بعض الخدمات خاصة رحلات الخطوط السعودية إلى المنطقة وضرورة زيادة السعه المقعدية للمواطنين في تلك الرحلات، كما تم مناقشة الأراضي التي تملكها بعض الجهات الحكومية وشركة أرامكو في المنطقة، وطالب وفد مجلس المنطقة بتخفيض مساحاتها نظراً للحاجة المتزايدة للسكان في المنطقة للأراضي لبناء مساكن عليها.

وخلال الزيارة حضر وفد مجلس منطقة الحدود الشمالية جانباً من الجلسة التي عقدها مجلس الشورى أمس ، وشاهدوا مناقشة أعضاء المجلس لمعالي وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي .

وضم وفد مجلس منطقة الحدود الشمالية الأستاذ عبدالعزيز الزمام وكيل إمارة الحدود الشمالية المساعد وأمين عام مجلس المنطقة، والمهندس عبدالمنعم الراشد أمين أمانة الحدود الشمالية، والدكتور محمد الهبدان المدير العام للشؤون الصحية بالحدود الشمالية، والأستاذ عبدالرحمن سعد القريشي مدير عام التربية والتعليم بالحدود الشمالية، والشيخ عواد سبتي مدير عام فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالحدود الشمالية، والأستاذ خلف القاران مدير تلفزيون عرعر، واللواء متقاعد جزاء مرجي العنزي، والعقيد متقاعد فرحان الشعلان، والأستاذ سعد السويلم، والأستاذ فرج الفراج، والأستاذ عبدالله الأحمد، فياض الرويلي، والأستاذ أحمد المهيلب، والأستاذ نواف الشمري.

اللجنة المالية بمجلس الشورى تدرس مقترحاً لأحكام جزائية للجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم

عقدت اللجنة المالية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري في مقر المجلس اجتماعاً لمناقشة مقترح الأحكام الجزائية للجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية بحضور مندوبين من وزارة الداخلية ووزارة العدل وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة السوق المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأوضح الدكتور حسام العنقري أن مقترح الأحكام الجزائية للجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية تتعلق بجرائم التزوير في المستندات أو التزييف فيها أو تقديم بيانات مالية كاذبة أو مضللة، أو الإدلاء بأقوال كاذبة أو مضللة عنها، أو القيام بإتلاف وثائق من شأنه إخفاء حقائق عن تلك الشركات، أو القيام باحتيالات محاسبية من أجل إظهار أرقام مالية لتلك الشركات مغايرة للحقيقة.

وأفاد رئيس اللجنة أنه تم خلال الاجتماع مناقشة ما تضمنه المقترح من أحكام جزائية تم النص عليها في تسع مواد، وتبادل الآراء بين أعضاء اللجنة المالية ومندوبي الجهات المشاركين في الاجتماع حول تلك الأحكام الجزائية المقترحة.

وأشاد الدكتور حسام العنقري بالجهود الكبيرة التي تقوم بها السوق المالية في الإشراف على الشركات المدرجة في السوق ومراقبتها، إلى جانب جهود الجهات الأخرى التي تتولى التحقيق في المخالفات لنظام السوق ونظام الشركات وإصدار الأحكام بشأنها.

وفي ختام تصريحه أكد الدكتور العنقري أهمية المقترح كونه يهدف إلى إيجاد نصوص نظامية تتضمن عقوبات جنائية رادعة وتحدد جهات الضبط والتحقيق والادعاء فيها، والجهة القضائية المختصة بالفصل فيها لتشمل المخالفين سواءً كانوا أشخاصاً ذوي صفة طبيعية، أو أشخاصاً ذوي صفة اعتبارية مثل الشركات بجميع أنواعها سواءً كانت مدرجة في سوق الأسهم السعودية أم غير مدرجة فيها.

مشيراً إلى أن اللجنة ستعكف على دراسة ما تضمنه المقترح من أحكام جزائية دراسة شاملة ووافية، ومن ثم ترفع تقريرها بشأنه إلى الهيئة العامة تمهيداً لإدراجه على جدول أعمال المجلس.

العلاقات بين مجلس الشورى والبرلمان المكسيكي محور اجتماع لجنتي الصداقة

عقد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المكسيكية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع أعضاء لجنة الصداقة المكسيكية السعودية في البرلمان المكسيكي برئاسة عضو البرلمان السيد / مارسيلو دي خيسوس خلال زيارتهم للمملكة مؤخراً.

وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية المكسيك، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات وسبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان المكسيكي.

وخلال زيارتهم لمجلس الشورى تجول أعضاء الوفد البرلماني المكسيكي في ردهات مجلس الشورى وقاعاته المختلفة، وحضروا جانباً من الجلسة العامة للمجلس.

د. عبدالله بن أحمد الفَيْفي يشارك في مهرجان القرين بالكويت

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن أحمد الفَيْفي في مهرجان القرين الحادي والعشرين الذي عقد بدولة الكويت في الفترة من الاثنين المقبل ١٢ يناير ٢٠١٥ إلى الخميس ١٥ يناير ٢٠١٥، وذلك بدعوة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.

د. حياة سندي مستشارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقمة «عين الأرض»

اختارت الأمم المتحدة عضو مجلس الشورى الدكتورة حياة سندي عضواً شرفياً ومستشارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقمة «عين الأرض»، وبذلك تتمكن الدكتورة سندي من حصد لقب أول سعودية يتم اختيارها لتكون عضواً في مجلسين استشاريين في الأمم المتحدة يختصان بالعلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة.

وتضم لجنة قمة «عين الأرض» العديد من كبار العلماء وممثلي الحكومات وعدداً من الخبراء ومنظمات المجتمع المدني المعنيين بقضايا التنمية الدولية والبيئة من كافة قارات العالم، وتتناول القمة موضوعات القضايا البيئية والتحديات التي تواجه توفر المعلومات البيئية وإتاحة تداولها عبر أسس من الشفافية والدقة والواقعية.

وأكدت الدكتورة حياة سندي أهمية العمل والتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ومجموعة مراقبة الأرض وغيرها من المبادرات والشركاء ذوي الصلة لدعم وتعزيز التنمية الإقليمية والدولية بهدف النهوض بالتنمية المستدامة، وتعزيز الجهود لدمج المعلومات والبرامج البيئية في مناهج التعليم بمختلف المراحل، إضافة إلى تطوير برامج مبنية على الخبرات الحياتية من أجل التنمية المهنية. معربة عن سعادتها لاختيارها مستشارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقمة «عين الأرض».

رئيس المجلس يشكر الزميلين السهلي وابن حميد

تلقى الزميلان في إدارة المراسم بالمجلس ماجد الميع السهلي وعبدالعزيز بن عبدالرحمن بن حميد خطابي شكر من معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، نظير ما بذلاه من جهود متميزة في عملهما أثناء زيارة معالي رئيس البرلمان العراقي للمملكة.

وقد عبر الزميلان السهلي وابن حميد عن بالغ شكرهما وتقديرهما لمعالي رئيس المجلس على هذه اللفتة الكريمة من معاليه التي ستكون دافعاً لهما نحو بذل المزيد من الجهد والعطاء بما يحقق طموحات وتطلعات معاليه ومسؤولي المجلس في نقل الصورة الإيجابية عن المجلس للوفود البرلمانية الزائرة.

ماجد الميع السهلي

عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن حميد

ترقية ٢٩ موظفاً إلى المراتب العاشرة فما دون

صدرت موافقة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقية ٢١ موظفاً من موظفي المجلس إلى المراتب العاشرة فما دون، حيث جاءت الترقيات على النحو الآتي:

المرتبة العاشرة

أحمد بن عبدالرحمن الفاضل (الإدارة المالية)، رائد خليفة السعد (إدارة التدقيق والمتابعة لشؤون اللجان).

المرتبة التاسعة

سعود بن محمد البليهي (مكتب رئيس المجلس) إبراهيم بن محمد بن باز (إدارة المحاضر والقرارات)

المرتبة الثامنة

ماطر بن دبسان الأحمري (الإدارة العامة لشؤون الأعضاء) ماجد بن عبدالله الخريجي (إدارة أعمال لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار) ظافر بن محمد الهاجري (لجنة الحج والإسكان والخدمات) محمد بن عبدالله الشعيفي (الإدارة العامة لشؤون الأعضاء)

المرتبة السابعة

عبدالله بن حمد آل سعيد (إدارة الترجمة) أيمن بن محمد الكبريش (إدارة لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية) عبدالله بن صالح البلوي (إدارة المحاضر والقرارات) عبدالرحمن بن عبدالله اليحي (إدارة المساندة الفنية بالإدارة العامة لتقنية المعلومات) نواف بن حمود الزايدي (إدارة الأبحاث والدراسات) علي بن جبران آل مطري (الإدارة العامة لشؤون الأعضاء)

المرتبة السادسة

ظافر بن سعد الحقباني (مكتب رئيس المجلس) فهد بن عبدالله العجمي (الإدارة العامة لشؤون الأعضاء) عبدالعزيز بن عبدالمحسن العامر (إدارة المستودعات) خالد بن مرشد الخرجي (الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي)

المرتبة الخامسة

إبراهيم بن علي الصامل (إدارة الخدمات العامة والصيانة)

المرتبة الرابعة

رشيد بن إبراهيم بن شامان (إدارة الأمن والسلامة)

المرتبة (د) من نظام الأجور

عبدالله بن عبدالرحمن النويمي (إدارة التوثيق والإحصاء)

و«الشورى» إذ تهنئ الزملاء الذين شملتهم الترقيات تمنى لهم المزيد من التوفيق في آداء مهام عملهم بما يسهم في خدمة أعمال مجلس الشورى ويحقق تطلعات قيادات المجلس وأعضائه.

مجلس النواب العراقي يحقق في أسباب سقوط الموصل

أقر مجلس النواب العراقي تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب سقوط مدينة الموصل في يد تنظيم داعش حزيران الماضي. وصرح رئيس لجنة الدفاع والأمن البرلمانية بالمجلس حاتم الزاملي بأن اللجنة تشمل ٢٠ نائباً، وتضم أعضاء في لجنة الأمن والدفاع وممثلين عن الكتل البرلمانية كلها.

وجاء قرار توسيع اللجنة، حسب النائب، خشية من خضوع بعض أعضائها لضغوطات من مسؤولين. مشيراً إلى أن "جميع الجرائم التي وقعت في البلاد هي بسبب انهيار الموصل ومن ضمنها جريمة سبايكر"، في إشارة إلى القاعدة العسكرية شمال بغداد التي قتل فيها نحو ١٧٠٠ جندي على يد تنظيم داعش.

الانتخابات البرلمانية في مصر نهاية إبريل القادم

قررت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية بمصر فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس النواب بدءًا من ٨ فبراير المقبل.

وأصدرت اللجنة قرارًا بالجدول الزمني لمواعيد انتخابات مجلس النواب بحيث يتم تقديم طلبات الترشح في المرحلتين الأولى والثانية خلال الفترة من ٨ إلى ١٧ فبراير المقبل. على أن يتم تقديمها وفحصها بمعرفة لجان فحص الطلبات والبت في صفة المرشح على أن تجري الدعاية الانتخابية خلال الفترة من ٢٦ فبراير وحتى ٢٠ مارس المقبل بالنسبة لمحافظات المرحلة الأولى. وتحديد الفترة من ٣ أبريل وحتى ٢٤ أبريل للدعاية الانتخابية في المرحلة الثانية.

البرلمان العربي يطالب بإنشاء دور رعاية للأطفال العرب الذين فقدوا ذويهم في الحروب

دعا البرلمان العربي جميع المنظمات العربية المعنية برعاية الطفل سواء المستقلة منها أو التابعة لجامعة الدول العربية، لإنشاء دور رعاية للأطفال العرب الذين فقدوا ذويهم في الحروب والنزاعات المسلحة.

وقال رئيس البرلمان أحمد الجروان في بيان له اليوم « إن الحروب والنزاعات التي شهدتها المنطقة العربية في العقد الأخير خلفت آلاف الأطفال العرب اليتامى الذين فقدوا ذويهم، وباتوا معرضين لمختلف المخاطر الأمنية والاجتماعية والصحية ».

وشدد الجروان على أهمية إيواء وحماية ورعاية وتعليم هؤلاء الأطفال، من خلال إنشاء دور رعاية شاملة لهم، لافتاً الانتباه إلى أن البرلمان العربي سيعمل على تفعيل ذلك من خلال مخاطبة الجهات المختصة، ومنها إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية.

الشورى اليمني يطالب المؤسسات الدستورية بحل الأزمة اليمنية

طالب مجلس الشورى اليمني في اجتماعه الطارئ الذي عقده مؤخراً برئاسة عبدالرحمن محمد علي عثمان كافة المؤسسات الدستورية ومختلف القوى السياسية مواصلة مساعي حل الأزمة الراهنة وفقاً للمبادئ الدستورية العامة والتوافق الوطني والاتفاقيات السابقة المبرمة بين الأطراف السياسية والحرص على تنفيذها.

واستعرض المجلس المستجدات الأخيرة على الساحة الوطنية وأبعاد الموقف وتداعياته على مختلف الجوانب العامة.. فيما سيتواصل اجتماعاته واتصالاته مع الأطراف ذات العلاقة.

البرلمان العربي يقف إلى جانب اليمن وحكومته الشرعية

أكد البرلمان العربي وقوفه مع الشعب اليمني والشرعية التي ارتضاها للوصول باليمن إلى بر الأمان عبر الحوار والمبادرة الخليجية، مطالبا كافة أطياف الشعب اليمني بتغليب العقل ومصلحة الوطن.

وحذر رئيس البرلمان أحمد بن محمد الجروان في بيان له من مغبة الانجراف نحو المخططات الخارجية الرامية إلى زعزعة أمن واستقرار اليمن، لافتا إلى أن أمن اليمن هو من أمن الأمة العربية.

وطالب جماعة الحوثي المتمردة بعدم جر البلاد إلى الاقتتال والنزاع وتغليب لغة العقل والحوار، مؤكداً رفض البرلمان العربي فرض سياسة القوة أو تطبيق أي شروط وإملاء اتفاقيات بقوة السلاح والتهديد.

ودعا الجروان الشعب اليمني إلى أن يفوت الفرصة على المتربصين بالأمة العربية ومن يخدمون مصالح إقليمية من وراء تحقيق مخططاتهم الهدامة، مشدداً على ضرورة استكمال ما تبقى من بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، كون المبادرة الخليجية هي المخرج الوحيد والمنطقي لإنهاء الأزمات والانقسامات في اليمن .

البرلمان الأوروبي يعتبر مجلس النواب الليبي ممثلاً شرعياً للشعب

اعتمد البرلمان الأوروبي، في جلسة علنية عقدها مؤخراً في مقره ببروكسل، اللائحة البرلمانية الأوروبية بشأن ليبيا.

وجدد النواب الأوروبيون، في اللائحة، تمسكهم باعتبار مجلس النواب المنتخب في ليبيا ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، ويؤكّدون إقرارهم بشرعية الحكومة المؤقتة المنبثقة عنه.

البرلمان الليبي يطالب بدور دولي لليبيا في مكافحة الإرهاب

دعا البرلمان الليبي المعترف به من الأسرة الدولية المجتمع الدولي إلى ضم بلاده للتحالف الدولي لمكافحة جرائم الإرهاب، مطالباً برفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي، وتوفير الدعم الكامل له، وذلك في أعقاب الهجوم على فندق في العاصمة الليبية طرابلس.

وطالب البرلمان في بيان له جميع الدول الصديقة والشقيقة لليبيا بـ "إدانة هذا العمل الإرهابي" الذي راح ضحيته ١١ شخصاً، بينهم خمسة أجانب، مؤكداً إدانته للهجوم.

واعتبر البرلمان أن "هذه العملية الإرهابية التي طالت مدينة طرابلس تأتي في إطار سعي ما يسمى بتنظيم "داعش"، إلى أن يكون له موضع قدم في المدينة».

وأوضح أن أسلوب هذا التنظيم سيكون من خلال عمليات متتالية، تطال كل المرافق الحيوية في المدينة، وكذلك سفارات الدول الصديقة، لافتاً إلى أن استهداف فندق "كورنثيا" دليل واضح على أن "هذا التنظيم الإرهابي بات يتحرك بشكل واضح في العاصمة طرابلس».

البرلمان الأوزبكستاني يوافق على تعيين رئيس الوزراء

أيد البرلمان الأوزبكستاني خلال جلسة مشتركة بين أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ بمشاركة الرئيس إسلام كريموف، تعيين شوكت ميرزيويف رئيسا للوزراء الذي كان يرأس الحكومة ابتداء من عام ٢٠٠٣.

يذكر أن ترشيح شوكت ميرزيويف لمنصب رئيس مجلس الوزراء جرى لأول مرة في تاريخ أوزبكستان الحديث ، ليس من قبل رئيس الدولة، بل من جانب أعضاء في البرلمان الأزباكستاني .

البرلمان الأفغاني يرفض المصادقة على ترشيح ١٧ وزيراً مرشحاً للحكومة

صادق البرلمان الأفغاني، على تعيين ثمانية مرشحين فقط من بين ٢٥ مرشحاً لعضوية الحكومة الجديدة في البلاد إلى جانب رئيس وكالة الاستخبارات.

ورفض البرلمان، بقية المرشحين الـ "١٧" للحكومة ومحافظ البنك المركزي، وذلك لأسباب إما تتعلق بجنسياتهم المزدوجة أو مؤهلاتهم الأكاديمية.

ويتوجب على الرئيس الأفغاني، أشرف عبدالغني، ترشيح آخرين بدلاً من أولئك الذين تم رفضهم.

الجدير ذكره أن الإدارة الأفغانية الجديدة، يتقاسمها الرئيس أشرف عبدالغني، ومنافسه السابق عبدالله عبدالله، وقد رشح الرئيس عبدالغني ١٣ مرشحاً لعضوية الحكومة مقابل ١٢ من قبل عبدالله عبدالله..

أوباما يقترح قانون يشدد التدابير الأمنية على الإنترنت

دعا الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الكونجرس، إلى تمرير مشروع قانون لتشديد التدابير الأمنية على الإنترنت بما يؤدي إلى تعزيز تبادل المعلومات حول الانتهاكات بين الحكومة والشركات.

وسيجرم اقتراح أوباما عمليات بيع بطاقات الائتمان المسروقة وأرقام الحسابات المصرفية في الخارج، وسيوسع القدرة على إنفاذ القانون لمقاضاة قراصنة الإنترنت عن طريق ملاحقة أولئك الذين يبيعون ما يسمى "بوت نت" أو شبكات الروبوت، التي تستخدم لإرسال الرسائل الدعائية غير المرغوب فيها وشن هجمات حجب الخدمة.

ومن شأن اقتراح أوباما أيضاً أن يمنح المشرعين والمحاكم القوة الكافية لردع عمليات بيع برامج التجسس وإغلاق شبكات البوت نت.

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام جديد في أعقاب هجمات القرصنة الإلكترونية ضد شركة "سوني بيكتشرز إنترتينمنت" التي ألقى مكتب التحقيقات الاتحادي (إف بي آي) باللوم فيها على كوريا الشمالية.

رغم معارضة أوباما.. الشيوخ الأمريكي يقر مشروع قانون لبناء خط أنابيب «كيستون» بين كندا والولايات المتحدة

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي، مشروع قانون يجيز بناء خط أنابيب «كيستون» بين كندا والولايات المتحدة، الذي يعارضه الرئيس باراك أوباما، ويعتزم نقضه باستخدام «الفيتو» الرئاسي ضده.

وبأغلبية ٦٢ صوتاً مقابل ٣٦ أقر المجلس، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، هذا المشروع الذي يجيز البدء فوراً ببناء خط الأنابيب العابر للحدود. وسيتيح خط أنابيب "كيستون" نقل النفط الخام من مقاطعة "البرتا" في غرب كندا إلى المصافي الأمريكية في خليج المكسيك.

مما يذكر أن خط الأنابيب، كان مثار جدل سياسي لأكثر من خمسة أعوام، فالمدافعون عن البيئة يطالبون إدارة أوباما برفضه، فيما يرغب كبار رجال الأعمال أن تتم الموافقة عليه، قائلين إنه سيعزز فرص العمل وسيدعم استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة.

وفي نوفمبر الفائت، رفض مجلس الشيوخ الذي كان يهيمن عليه الديموقراطيون، قانوناً يجيز البدء بالمشروع فوراً. وإثر فوزهم في الانتخابات التشريعية، وعد الجمهوريون بإقراره مع بدء الدورة الجديدة للكونغرس.

التجنيد الإلزامي

قرار رقم (٢٣٩) وتاريخ ١٣٧٠/١٢/٤هـ

" اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفوعة من وزارة الدفاع برقم (٩٧) وتاريخ ١٣٧٠/١٠/٢٥هـ ، بشأن التجنيد الإلزامي والواردة إلى المجلس من المقام السامي طي الأمر الكريم رقم (٢٢٣٧) وتاريخ ١٣٧٠/١١/٤هـ ، والمتضمن أن اللجنة التي تشكلت مبدئياً للنظر في ذلك من مندوب عن وزارة الدفاع ومندوب من وزارة الداخلية ومندوب من مديرية المعارف قررت أن المواد المقترحة ستصبح قانوناً من قوانين الدولة العامة. ولذلك رأت درس المشروع بلجنة الأنظمة في المجلس بالاشتراك معها، وحيث أن وزارة الدفاع قد أبدت في خطابها المشار إليه موافقتها على ما ذكر فيرغب المقام المشار إليه إكمال ما يجب نحو درس الموضوع بحضور أولئك المندوبين وتقرير ما يجب وموافاته به سريعاً.

وبناءً على ما ذكر أحال المجلس هذا المشروع على لجنة الأنظمة لدراسته على أساس ما سلف فقدمت إلى المجلس تقريرها الآتي نصه:

درست لجة الأنظمة مشروع نظام الخدمة الإلزامية لطلاب المدارس المقدم من الهيئة المشكلة في وزارة الدفاع، وما رأته اللجنة الثانية المؤلفة من مندوب وزارة الداخلية ومندوب وزارة الدفاع ومندوب مديرية المعارف العامة إحالة المشروع إلى مجلس الشورى لدراسته في لجنة الأنظمة مع اشتراك أعضاء اللجنة المذكورة.

وبتصفح جميع مواد النظام موضوع البحث باشتراك مندوب وزارة الداخلية ومندوب وزارة الدفاع ومندوب المعارف مادة مادة؛ فقد رأت اللجنة مع المندوبين المذكورين الموافقة على بعض المواد مع تعديل الباقي وإضافة مواد وفقرات عليها حسبما هو موضح في الحقلين المرافقين بالمعاملة. كما وأن اللجنة رأت مع المندوبين المذكورين حذف (لطلاب المدارس) من عنوان مشروع النظام المذكور. أ.هـ .

وبعد البحث والمناقشة فيما ورد في هذا التقرير ومواد المشروع المرفقة به والرجوع إلى الأصل المرفوع من وزارة الدفاع، ومداولة الرأي في كل ذلك في جلسة عامة بالمجلس قرر المجلس بالأكثرية ما يأتي:

أولاً: الموافقة على مواد المشروع التي أقرها المجلس في الحقل الأيسر من الأوراق

المرافقة لهذا القرار والموقع عليها من قبل المجلس مع جعل عنوان المشروع مشروع نظام الدراسة الإلزامية للمدارس العسكرية.

الدكتور عبدالرحمن بن على الزهراني
مدير عام مركز أبحاث الشورى

ثانياً: يقترح المجلس بهذه المناسبة أن تؤلف في وزارة الدفاع هيئة تكون للدعاية خاصة تنحصر مهمتها في نشر الدعاية للجندية في الجمهور ومالها من أثر بارز في حفظ كيان الأمم والذب عن حماها وأنها السياج المنيع لكرامته القومية على أن تكون هذه الدعاية بمختلف أنواعها من محاضرات تلقى في المنتديات إلى إذاعات الراديو ومقالات في الصحف والمجلات إلى غير ذلك مع التفكير الجدي في كل الوسائل الفعلية التي ترفع بالجندية إلى المستوى اللائق بها عزة وكرامة ومظهراً، وبما يجعل الجندية هدفاً للطموح والآمال فيتهافت عليها الشباب رغبة فيها وأملاً في مستقبلها السعيد، ويعتقد المجلس أن ذلك أكثر ضماناً لتدفق الشباب على الجندية ويكون كل جندي سواء كان ضابطاً أو طالباً أو جندياً عادياً هو نفسه صدى دعاية واقعية يدعو وضعه وما هو عليه كل من سواه إلى الاقتداء به لنيل ما يتمتع به من عزة وسعادة. وبما ذكر جرى التوقيع.

وفي ١٣٧١/١/٣هـ أعيد مشروع النظام من المقام السامي إلى المجلس حيث لاحظ المقام السامي أن في بعض مواد المشروع المقترح ما قد لا يتفق مع الأسس المنوه عنها في المرسوم الملكي الصادر سابقاً برقم (٢٢/١/١/٥) في ١٣٧٠/٩/٢٤هـ، والذي كان أساساً لوضع نظام التجنيد المذكور الذي ينص على: « وضع مشروع يتجند بموجبه المتخرجون من المدارس بنسب معينة، ولمدة محدودة أيضاً: ويشمل هذا النظام جميع الطلاب الذين يتمون تحصيلهم ويبدأ دور دخولهم في طور العمل، بمعنى أن الذين ينهون القسم الابتدائي ولا يرغبون الدخول في الثانوي فيكلفون بالدخول في المدارس العسكرية لمدة محدودة، وكذلك من ينهون الثانوي ولا يرغبون في إتمام التحصيل العالي يرسلون إلى المدارس العسكرية لمدة محدودة ليقوموا بواجبهم. وكذلك الذين ينهون التحصيل العالي عليهم القيام بالدخول في الخدمة العسكرية لمدة محدودة حسب النظام الذي ينبغي أن يوضع على الأساس الذي ذكر أعلاه.»

أحال المجلس الموضوع إلى لجنة الأنظمة لدراسته في ضوء الأمر الكريم المشار إليه، وذلك بحضور مندوب وزارة الداخلية الشيخ حامد دمنهوري، ومندوب وزارة الدفاع سعيد بك كردي، ومندوب المعارف العامة السيد أحمد العربي، وتقرر ما يأتي:

أولاً: الموافقة على مشروع النظام المقدم من مجلس الشورى مع تعديل بعض مواده وإضافة مواد أخرى.

ثانياً: وأن اللجنة مع المندوبين لاحظت ما رمى إليه المقام العالي وأدرجته في مواد المشروع. أ.هـ.

ولدى طرح الموضوع للنقاش في المجلس والنظر في مواد المشروع المقدم من المجلس سابقاً، والاطلاع على تقرير لجنة الأنظمة المشار إليه بعاليه؛ « قرر المجلس على ضوء المرسوم الملكي الكريم الموافقة على مشروع النظام حسبما هو موضح في الحقل الأيسر من الأوراق المرفوقة الموقع عليها من قبل المجلس، وقد جرى إثبات المواد التي أقرتها اللجنة باشتراط المندوبين في الحقل الأيمن منها. **وبما ذكر جرى التوقيع.**

وصدر بذلك قرار المجلس رقم (١٦) وتاريخ ١٣٧١/٤/٧هـ، وقد خالف القرار كل من الشيخ محمد الفاسي، والشيخ طاهر الدباغ، وجاء نص المخالفة وفق الآتي:

نرى الموافقة على النظام الخاص بالتجنيد الإلزامي من قبل لجنة الأنظمة، باشتراك المندوبين.

أما ما أشار إليه المجلس من سبب حذف المادة (٤) من الحقل الأيمن لتعارضها مع المرسوم الملكي الذي لم يحدد سناً لاستمرار الطالب في الدراسة – فإن لجنة الأنظمة بالاشتراك مع المندوبين جنحت إلى عدم الاستفادة منه في المدارس الثانوية لكبر سن الطالب، ولأن الأنظمة المعمول بها في البلاد المجاورة تمنع قبول مثل هذا الطالب في المدارس الثانوية للفرق الكبير بين سنة وبين سن طلابها.

وما أشار إليه المجلس من سبب حذف المادة (٧) من الحقل الأيمن لأنها لا تتفق والقرارات التي صدرت بتهيئة الأعمال الملائمة لهؤلاء المتخرجين، فإن لجنة الأنظمة مع المندوبين قد حددت في المادة المذكورة أخذ كل شاب أتم دراسته العالية على نفقة الحكومة ما لم ينتظم في الوظائف الحكومية. أما إذا التحق بإحدى الوظائف الحكومية فلا يلتحق بالكلية العسكرية، وبهذا يتضح أن المادة المذكورة تتفق والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

أما ما ورد في المادة (١٣) من الحقل الأيمن الموضوع من قبل لجنة الأنظمة باشتراك المندوبين من تحديد ما يتقاضاه طلاب المدارس الإعدادية فهو (٢٠٠) ريال شهرياً يندرج في الزيادة مع موازنة وزارة الدفاع – فهذا أمر طبيعي – حيث أن وزارة الدفاع هي الجهة المختصة لذلك فيجب أن تتمشى مع ما تتحمله موازنتها.

أما ما قررته لجنة الأنظمة من الغاء المادة (١٣) حقل أيسر وذلك اكتفاء بالمادة (١٤) حقل أيمن لأن المادة الملغاة أصبحت لا حاجة لها للتعديل الأخير الذي أجرته اللجنة والرأي الأعلى لوليه. "

أعيد مشروع النظام مرة أخرى إلى المجلس بموجب الأمر السامي الكريم رقم (٧٦٣) في ١٣٧٢/١/٢٦هـ، متضمناً الكثير من الملحوظات، وأحيل الموضوع إلى اللجنة الإدارية لدراسته بحضور مندوبين من وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ومديرية المعارف، وأعادت الجنة دراسة الموضوع على ضوء الأمر السامي الكريم المشار إليه بعاليه، وقد قامت بوضع المشروع الذي ارتأت وضعه مع المندوبين في الحقل الأيسر مقابل المشروع الموضوع سابقاً في المجلس في الحقل الأيمن. وأورد مندوب وزارة الدفاع ملحوظات على بعض المواد أرفقت بتقرير اللجنة.

ولدى عرض كل ما تقدم في جلسة عامة بالمجلس، صدر قرار المجلس بالإجماع، رقم (١٥٤) وتاريخ ١٣٧٢/١٢/٣٠هـ، ونصه: " الموافقة على مشروع النظام حسبما هو مدون في الأوراق المرافقة لهذا، وهي مكونة من حقلين أيمن مدرج به المواد التي أقرتها اللجنة الإدارية بالمجلس بحضور المندوبين، وحقل أيسر مدرج به المواد التي أقرها المجلس – وقد وضع المجلس مذكرة تفسيرية تبين وجهة نظره فيما ذهب إليه – وهو يتشرف برفعها إلى المقام المسامي موافقة لهذا القرار للتفضل بشمولها والمشروع بالنظر الكريم. **وعلى هذا جرى التوقيع.**

أُرفق بقرار المجلس مذكرة تفسيرية يوضح فيها أسباب تسمية هذا النظام بنظام الالتحاق بالدارسة العسكرية، وأنها تتمشى مع الغرض الأساس لهذا النظام، ومبررات حذف المادة الثانية من المشروع السابق. ودمجت المواد الثالثة والرابعة والخامسة في مادة واحدة، وصيغت تحت المادة الثانية من المشروع الأخير بعد تعديلها. كما عُدلت المادة السادسة من المشروع السابق الخاصة بالمتخرجين من الصف النهائي من المدارس الثانوية وعلى ضوء حاجات الوزارات والدوائر والمصالح الحكومية المختلفة. وحذفت المادة الخامسة التي أُستغني عنها بالمادة الرابعة من النظام الأخير. وتم إضافة مادة جديدة (المادة السادسة) تحدد نسبة ٢٠٪ للخدمة من المتخرجين للالتحاق بوزارة الدفاع سنوياً. كما وضع المجلس شروطاً للإعفاء من حكم المادة العاشرة، وهي الخدمة في الجيش، وحذفت الفقرة (٤) من المادة (١٢) الخاصة بإعفاء حاملي الشهادات العليا الذين يعملون في المصالح الحكومية والشركات الأجنبية والأهلية.

وعدل مقدار الجزاء النقدي المفروض على من يساعد على تهريب من تقرر الحاقة بالمدارس العسكرية تعديلاً روعي فيه التناسب بين الجزاء النقدي ومدة السجن بما يتناسب مع نظام السجن المعمول به.

خطاب ملكي في مجلس الشورى (١-٢)

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

حفل خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي ألقاه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداع خلال افتتاح الفصل التشريعي الثالث من الدورة السادسة لمجلس الشورى، بالكثير من المسائل المهمة، والتي تتعلق بالسياسة السعودية الداخلية والخارجية.

اختار الخطاب الملكي أن يبدأ بإنجازات تتعلق بالتنمية والرخاء الذي تشهده المملكة مثل: إيلاء الحكومة السعودية منظومة القيم الثقافية والأخلاقية، وتعزيز الوحدة الوطنية السعودية، وتحقيق الأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق العدل والمساواة والاستقرار، وتطبيق مبادي الشفافية والمساءلة، ومواصلة الإصلاح المؤسسي، وحماية النزاهة ومكافحة الفساد. كان الخطاب واضحًا في هذه المسائل وعدها أسس مهمة في بناء الدولة السعودية الحديثة. وهو أمر سر جموع المستمعين لسمو الأمير.

وبيّن الخطاب الملكي أن الآليات المتخذة هي تكريس الحوار الوطني في الداخل من خلال مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الأنظمة ذات العلاقة، وتشجيع مشاركة واسعة للمرأة السعودية في عضوية مجلس الشورى وغيره من المجالس المدنية، وأكد الخطاب أن لا تنمية ورخاء بدون أمن صلب، خصوصًا أن الأمن السعودي شهد محاولات مدحورة لاختراق استقرار المملكة ووحدتها، وهي محاولات تصدت لها مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية.

وفي هذا الصدد بيّن الخطاب سياسة الحكومة السعودية بكل شفافية بقوله: (من هذا المنبر تؤكد للجميع أننا لن نسمح بأي تهديد للوحدة الوطنية، وليعلم من يرتهنون أنفسهم لجهات خارجية من دول أو تنظيمات أنه لا مكان لهم بيننا، وسيواجَهون بكل حزم وقوة.

كما أننا نؤكد عزمنا على مواصلة العمل الفطري والأمني للتصدي للإرهاب) لقد ارتاح أعضاء المجلس لهذه الكلمات البليغات، حيث ابتليت المنطقة بأسرها بداء الإرهاب. ووجود تصميم سعودي للوقوف بصلابة يُعد في أوليات سياسة المملكة.

وأشار الخطاب إلى أسباب الإرهاب، لكنه لم يقف عند حد الإشارة بل وضّح سياسة الحكومة بشأن تحقيق العدالة، لأنها مناط كل حكم صالح. وكان مشروع الملك عبدالله لتطوير المؤسسة القضائية حجر الزاوية لتحقيق عدالة مستديمة، وبجانب العدالة عرّج الخطاب على مرفقين مهمان للمواطن السعودي وهما: التعليم والصحة، الذي خصص للثاني ما نسبته ٢٥٪ من الميزانية العامة، لأنهما يعتبران من أسس التنمية والرخاء، وأشار الخطاب إلى خطوات الحكومة في تطوير وتحديث هذين المرفقين، ولم يغفل الخطاب أهمية تنمية القوى العاملة الوطنية بشقيها: الرجل والمرأة، ومشاركتها في التنمية المستدامة، ووضح أن الحكومة تهتم بهذا كله ضمن إستراتيجية الحكومة للتنمية الاقتصادية.

« يتبع»

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa